

نَظَرُ بَرِّ النُّحُو الْعَرَبِيَّةِ

فِي ضَوْءِ

مَنَاهِجِ النَّظَرِ اللُّغَوِيِّ الْجَدِيدِ

الدكتور

نهاد الموسى

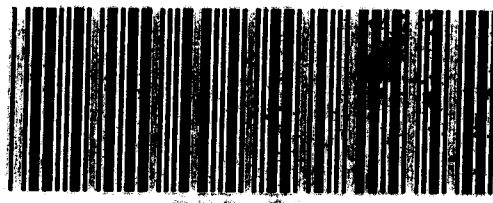
قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب - الجامعة الأردنية

مكتبة وفاق

دار البشير

2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



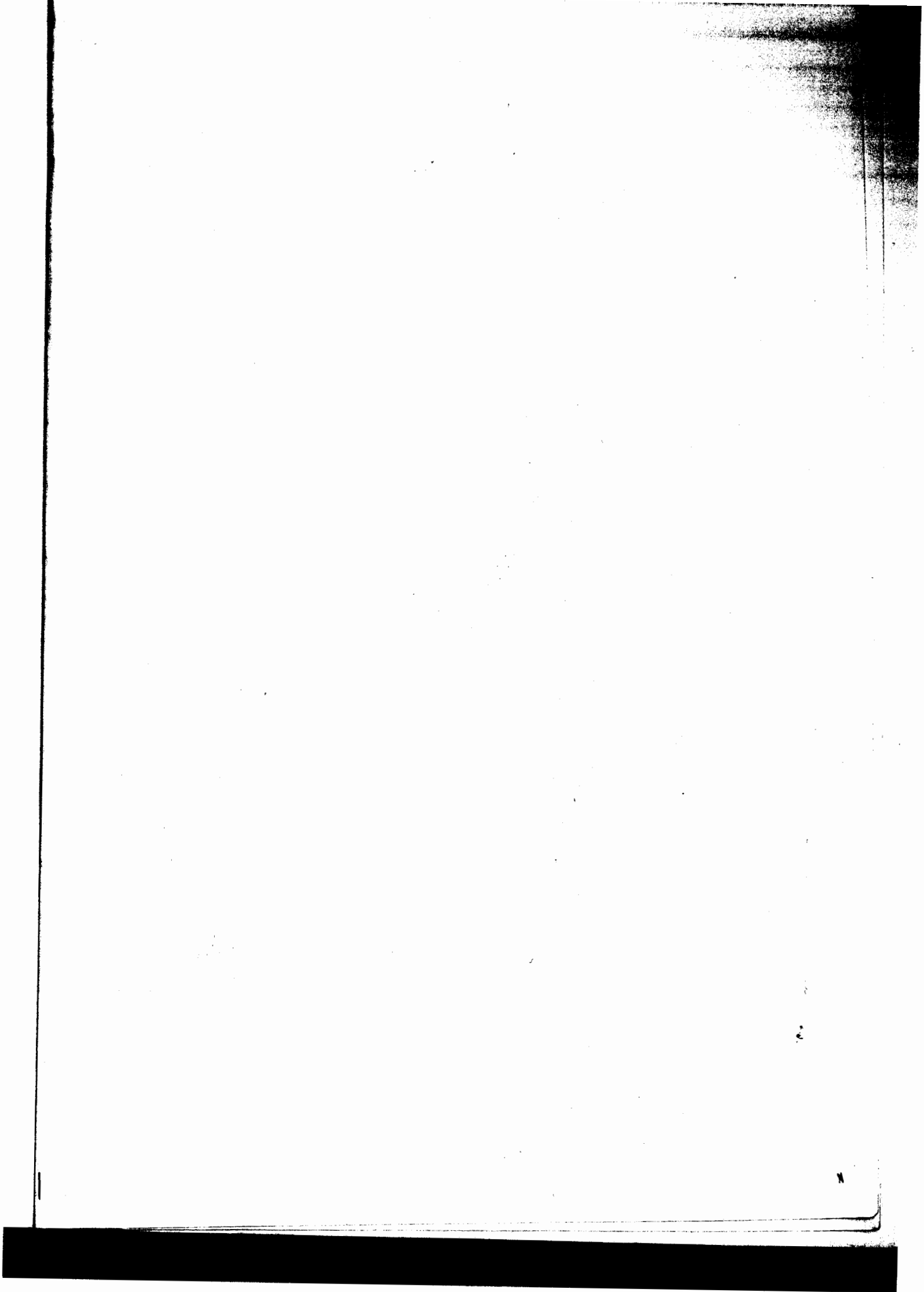
BF61801

الافراد

الى
هنا
واياد وجهينة وايايس وصفوة وفهم
تحيته لصحبته
ورجعا لايتاعهم

نهاد

** .. ** .. ** .. **



محتوى الكتاب

الصفحة	الموضوع
١١	مقدمات ومسوّغات
٢٧	١ - أصول من البنيوية:
٢٧	(أ) التحليل إلى المؤلفات المباشرة
٣٧	(ب) التوزيع
٤٦	(ج) المُعَلِّم وغير المُعَلِّم
٤٨	(د) الخانيّة
	٢ - أصول من نظرية التحويل والتفريع :
	تمهيد : اعتراضات تشومسكي على البنيويّة -
٥١	اعتراضات ابن هشام على المُعَرِّبين - استطلاعات سيويه
٥٣	(أ) مفهوم النحو
٥٩	(ب) السليقة
٦٠	(ج) ما ينحصر وما لا ينحصر
٦٣	(د) الأصول والفروع
٦٣	- أصول بسيطة وفروع مركّبة
٦٨	- أصول متفقة وفروع مختلفة

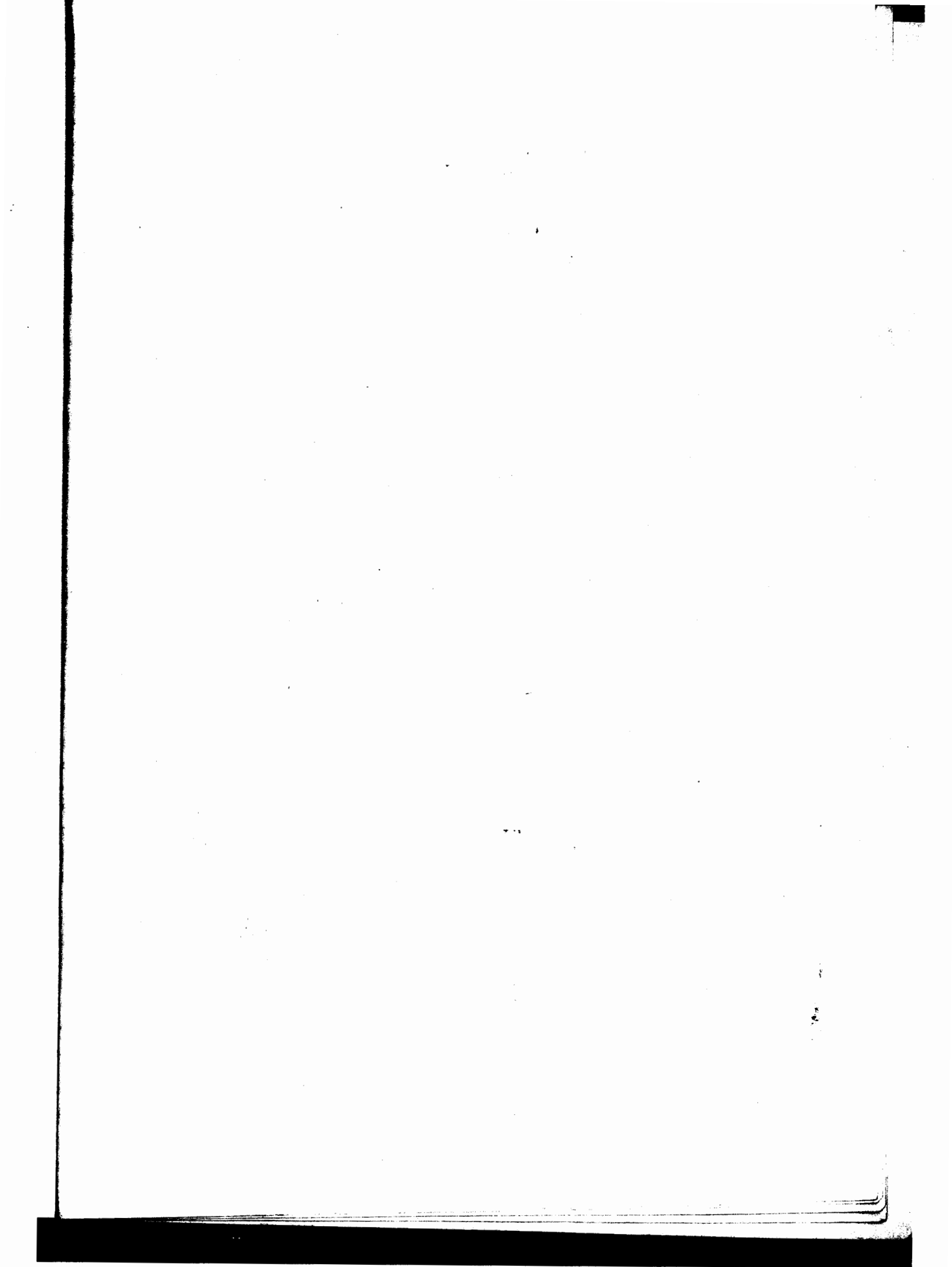
٧١	(هـ) البراني (السطحي) والجواني (العميق)
٧١	- المستوى الدلالي
٧٨	- المستوى الصرفي
٨٠	- المستوى الصوتي
٨١	- تعدّد المعنى على توحدّ المبنى - اللبس
	- توحدّ المعنى وتعدّد المبنى - إيراد المعنى المراد بغير اللفظ
٨٣	المعتاد
٨٤	- التقدير والمراتب
٨٩	٣ - أصول من الوظيفيّة ومناهج «التوسيع» :
٨٩	- الوظيفية
٩٢	- مدرسة براغ
٩٣	- سياق الحال
٩٤	- علم اللغة الاجتماعي
٩٥	- التخفيف والفرق عند النحاة العرب
٩٧	- البعد الخارجي في التحليل النحويّ عند سيوييه
١٠٦	- المحادثة والمعاينة
١٠٩	٤ - أمثلة مفردة من التوارد :
١٠٩	- مسألة الشرط والطلب
١١٢	- مسألة «أتيتك غداً»
١١٤	- مسألة النفي والقلة
١١٥	- مسألة الضمير المستتر في جملة الأمر
١١٧	- صفتان : خارجيّة وداخلية بين نحو السنسكريتية ونحو العربية
١٢١	خاتمة

ثبت المصادر والمراجع

١٢٥ (أ) بالعربيّة

١٢٩ (ب) بغير العربيّة

** .. ** .. ** .. **



مقدمات ومسوغات

بدأ هذا البحث من مطلب ضروريّ قام في نفس صاحبه: أنّ دَرَسَ العربية من الجانب العربيّ وحده يظلّ منقوصاً. وأنّه لا بُدّ لنا، في هذه المرحلة من استئناف النظر، أن نتبصّر فيما بلغه الدرس اللغوي الحديث من آفاق.

وتَشَكَّلَ اتجاهُ البحث في نفس صاحبه تَشَكُّلَهُ الأوّل على هيئة إحساس قويّ بأنّ كثيراً من الأنظار التي وجدها في كتب المحدثين من الغربيّين، ولابسها في محاضراتهم ومقابساتهم، يوافقُ عند عناصر كثيرة منه ما قرأ عند النحويّين العرب مصرّحين به حيناً وصادرين عنه - فيما يقدر الباحث - كثيراً من الأحيان.

وانطلق البحث، خلال جُلِّ مراحلِه، يتوكّأ على مثل الحدس بأنّ بين مناهج النظر اللغويّ، على اختلاف الزمان والمكان والإنسان، قدراً مشتركاً يقع بالضرورة، نعتَه يوازي، على نحو أو آخر، ذلك القدر المشترك الذي يُلتَمَس، في هذه الأزمنة، بين مختلف اللغات الإنسانيّة في العالم.

وكان مضمون ذلك الحدس بديلاً راجحاً عن القول بتأثير تلك المناهج بعضها في بعض، أو أخذ أصحابها بعضهم عن بعض؛ فإنّ هذا القول يظلّ - عند الباحث - تقريباً لا يرقى إلى منزلة اليقين القاطع؛ لملاحظات أعرضُ لبعضها في سياق البحث.

ومبدأ القول بالمشترك^(١) بين لغات البشر أنّ الناس جميعاً يتفقهون في أنهم، على اختلاف لغاتهم، يمكن لهم خلال بضع سنوات من التعرّض لها في محيط الاكتساب، أن يميّزوا نظاماً مجرداً يصدر عن عنه في استعمال اللغة استعمالاً خلاقاً متجدّداً لا ينحصر؛ إذ يستطيع كلّ واحد من أبناء اللغة، كلّ لغة، أن يتلقّى في الموقف المناسب، على وجه الفهم، ما لا ينحصر من جمل جديدة لم يكن سمعها من قبل. كما يستطيع أن يصوغ، في الموقف المناسب، ما لا ينحصر من جمل جديدة لم يكن قالها أو سمعها أو وقّف عليها من قبل. ويستطيع أن يفرّز، بتلقائية مكتسبة مواتية، الجُمْلَ الجائزة في مقاييسه ومقاييس بيئته اللغوية من الجُمْلَ غير الجائزة أو الجُمْلَ المُتَحَفِّظِ عليها^(٢).

ولكنّ البحث عن المشترك يتخذ الآن شكلاً آخر تفصيلياً يتمثل في فرّز كلّ ما يمكن فرزه من لغات العالم - على اختلافها ويقطع النظر عن تصنيف العائلات اللغوية التقليدية - وتحديد الخصائص المشتركة التي تجسّد عناصر الاتفاق وأصول التوحّد. وقد وُضِعَتْ في ذلك تآليف^(٣)، واستُنْبِطَتْ فيها بعض أصول ذلك التوحّد^(٤). وهذا المنحى أنشط ما يكون، هذه الأيام،

(١) المشترك مقابل عربيّ مقترح لـ (Universals).

(٢) هذه ملاحظة أصبحت متعارفة، وهي من أبرز الملاحظات التي قامت عليها نظرية

التحويل والتفريع Transformational Generative Theory

وانظر في مضمون هذه الملاحظة كتاب تشومسكي (Chomsky):

Topics in the Theory of Generative Grammar P.10

(٣) من ذلك كتاب: Universals of Language بتحرير غرينبرغ J. Greenberg

(٤) انظر في ذلك مقالة غرينبرغ: Some Universals of Grammar with Particular

في أمريكا الشماليّة. ولكنّ القوم هناك، على عادتهم في الابتداء من حيث همّ أو من أقرب الأصول إليهم في التقليد الغربي، ثمّ العود إلى تلمّس الجذور والمرتكزات من التقليد الماضي البعيد، يجدون لهذا الاتجاه أصولاً عند ديكارت والنحويين العقلانيين الفرنسيين من مدرسة بور رُوِيّال^(٥)، وذلك أن هؤلاء ذهبوا إلى أن اللغة الإنسانيّة تقوم على أساس من بنية فكريّة عامّة لدى الناس جميعاً.

والأبحاث اللغويّة والفلسفية في هذا التقليد - عندهم - مدينة للنحو اللاتيني المعياريّ، والعقائد الرياضيّة لعصر التنوير^(٦). وهي - عندنا - ممّا هجس بشيء منه المبرّد^(٧)، وابن الخبّاز^(٨)، بل قرّره الفارابي^(٩) تقريراً صريحاً.

Reference to the Order of Meaningful Elements = المنشورة في الكتاب
الأنف ذكره في الحاشية ٣.

(٥) Port Royal.

(٦) انظر في هذا: Chomsky: Cartesian Linguistics

وHartmann and Stork: Dictionary of Language and Linguistics وجون سيرل:

تشومسكي والثورة اللغويّة، الفكر العربيّ، العددان ٨ - ٩ ص ١٣٥ وذكريا إبراهيم:
مشكلة البنية ص ٧٥.

(٧) يقول المبرّد في بدء البدء من المقتضب: «فالكلام كلّ: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى، لا يخلو الكلام - عربياً كان أو أعجمياً - من هذه الثلاثة».

(٨) ويقول ابن الخبّاز: «ولا يختصّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأنّ الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقليّ، والأمور العقليّة لا تختلف باختلاف اللغات». شرح شذور الذهب ص ١٤.

(٩) وذلك في تضاعيف البابين اللذين عقدهما لعلم اللسان وعلم المنطق من كتابه (إحصاء العلوم). ويشبه محتوى الباب الأول الذي عقده لعلم اللسان أن يكون تصوّراً موازياً في جملة عناصره لعلم اللغة بمفهومه الحديث إن لم يكن منطلقاً من =

وهذا المثال الذي يتدرنا منذ البدء، مثال القول بالمشترك وكيف يبدأ اليوم كأنما هو ينبثق من فراغ، ثم تكون له، فيما يلتمس القوم، أصول في التقليد الغربي، ولكن لا يصدر عن ابتداء، ثم نجد له نظيراً في «أنظار» العرب في دولة الإسلام، هذا المثال يشبه أن يلخص القضية في بعدها الأول - طلب المشترك بين اللغات - تلخيصاً مكثفاً إذ إن محور القضية المطلق هو أحد أمثلتها وشواهداها.

ومن مسوغات هذا البحث، فيما تراءى لي، أن الناظر في اللغة، من حيث هي ظاهرة إنسانية تتشخص في عينة دالة من أمثلتها، يشبه من بعض الوجوه، ابن اللغة الذي يتعرض لها، أو لعينة من أمثلتها، خلال بضع سنوات من سنواته الأولى؛ ذلك أن ابن اللغة - لا شك - يستخلص لنفسه نظام لغته؛ يميز حدود الوحدات اللغوية فيها - على مستوى البنية الصرفية - ولا يخلط خلط من تلتبس عليه تلك الحدود، ويميز دلالات الألفاظ ووجوه استعمالها، ويميز أصول تركيب الجمل فلا يركب جملة إلا أن تكون مقبولة لدى سائر أبناء اللغة... الخ ويتفق أبناء اللغة في ذلك على حدّ سواء.

= منطلقاته على وجه التاريخ. وانظر: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات ١٩٧١، المجلد الأول، الجزء الأول ص ٥٤، ٥٧ وما حولهما. لكننا نقتصر في هذه المعالجة على «النحو» ولا نتسع فيها إلى المدى الأوسع، علم اللغة. ونتوقف هنا على ما يرد في تضاعيف البابين المشار إليهما من إحصاء العلوم، وذلك مثل تقريراته عن «ما وقع في علم النحو من أشياء مشتركة لألفاظ الأمم كلها» و«الألفاظ الدالة في لسان كل أمة» و«علم اللسان عند كل أمة» و«أن النحو يعطي قوانين تخصّ ألفاظ أمة ما، ويأخذ ما هو مشترك لها ولغيرها...» و«علم النحو في كل لسان».

انظر: إحصاء العلوم ص ٥٨، ٧٦، ٧٧. واللسانيات ١٩٧١، المجلد الأول، الجزء الأول ص ٥٢ وما بعدها وخاصة ص ٥٨ وحاشية ٧٤ منها.

إن قدرًا من ذلك - في افتراضي - ينبغي أن يكون من حظّ الباحث في اللغة، ولعلّه يستوي في هذا القدر أن يكون الباحث من أبناء اللغة وأن يكون ممّن صرفوا همّهم وطاقاتهم إلى النظر فيها من أبناء غيرها. فإذا كان لابن اللغة فضل على غيره من هذه الجهة في أنّه يستطيع أن يتكّى على «حدسه» في كثير من صور التقدير، فإنّ لغير ابن اللغة حدساً آخر من لغته، وهي لغة إنسانية يجمعها بكلّ لغة أخرى قدر مشترك^(١٠)، وفضلاً في أنّه ينظر في لغة غيره من خارج دائرة الإلف، ومن بُعد كافٍ يهيم له رؤية أوضح.

ويؤنسني على المغامرة بتطلّب هذه الغاية ما أجد من أمر البحث اللغوي في الغرب، وذلك أنّه متسارع كأنما يتوالد في متواليات، وله بريق ملوّن، وتسميات مستحدثة يخيل إلى المرء أنّها لم تترك وجهاً في الظاهرة اللغوية إلّا تفرّسته. ولكن البحث اللغوي، على الرغم من ذلك، لا يتلبّث ولا يتروّى، والباحث هناك يبدأ أو يكاد يبدأ من حيث هو، أو من حيث أساتذته الذين لا بسهم حسب، وقلّ أن يتوقّف المشتغلون بالنظرية اللغوية إلى الأعمال المتقدمة لمُن سبقوهم حتى في «التقليد» الغربي، بلّه أن يلتفتوا إلى أعمال خلّت في أمم أخرى، إلّا أن تكون انطباعات غامضة لا يصدر عنها صدوراً واضحاً محدّداً جاداً.

وتظهر نظرية النحو التحويلي، وتبيّن أنّ بينها وبين بعض الأنظار اللغوية التقليدية وجوه اتفاق، فيتوقّف صاحب النظرية إلى هذه المسألة محاولاً تعقبها باقتضاب من غير أن يقرّر أنّه صدر عن تلك الأنظار عارفاً

(١٠) إنّ ما يوهّم هنا بالدور في هذه المسألة يشبه أن يكون بذهية ضرورية لا بدّ من التسليم بها، ولا ضيراً!

بها. وهكذا يظهر البحث النحوي - غَيْرَ حَقٍّ - كأنما هو ابتداء نشط من نقطة الصفر، ونظرات إلى الوراء تستمدّ تعصيذاً من الماضي أو تعلن عن مطلب الانسجام معه!

وهذه الحال تشير إلى أن البحث اللغوي يتكرّر كثير من أنظاره اتّفاقاً، في حركة عكسيّة أو دائريّة؛ إذ لا نبدأ من حيث انتهى الآخرون فيكون جهدنا استدراكاً وتكملة، بل نبدأ من النقطة الضيقة الحرجة مزهوّن بموقعنا وموقع اللحظة التي نعيش ثم نتبيّن أننا لم نكن سابقين سبقاً مطلقاً، وأن البحث اللغوي لم يبدأ بنا، وأن كثيراً من أنظارنا قد تقدّمتنا إليها قوم آخرون^(١١).

(١١) ولعلّ من النافع ذكره على هذا الصعيد أن كاتب هذه السطور لقي، في حلقة الدراسات اللغويّة في جامعة نيويورك ١٩٧٦ وحلقة الدراسات اللغويّة في جامعة هاواي ١٩٧٧، لاديسلاف زغوستا Ladislav Zgusta صاحب Manual of Lexicography وكان يدير حلقة في فنّ صناعة المعاجم Lexicography، وشارل فلمور Charles Filmore وكان يحاضر في علم الدلالات المعجميّة Lexical Semantics. وقد عالج الرجلان نماذج من استعمالات المفردات في مجال دلاليّ محدّد، وعرض فلمور خاصّة أمثلة من مفردات الدلالة على الزمان، والمكان، والاتجاهات المكانية، والقضاء الجنائيّ، والحركة، والشعور، والألوان إلخ، واستقصى في كلّ مجال بعض مفرداته وصور استعمالها والمواضع المتعارفة في ذلك. وحين ذكر لهما الباحث أنّ في تراث العربية أعمالاً معجميّة تطوّرت عن (رسائل) كانت كلّ منها تقوم على (موضوع) أو طائفة من (المعاني) وتستقصى في مفرداته (أو مفرداتها) وما يكون بينها من فروق لطيفة، وتحدّد لكلّ منها موضعه في الاستعمال مع استقراء ذلك كلّ في كلام العرب وأشعارهم إلخ وأنّ هذه الرسائل قد استوت، فيما بعد، في معاجم أصبحت تعرّف بمعاجم المعاني وأن أحدها (المختصر) يتقوّم في سبعة عشر مجلّداً، حين ذكر لهما الباحث ذلك انعقدت عيونهما بالدهشة أن يكون ذلك كان!

وقد
يقررون
قد تك
أن نظر
في ال
الغربية
و
الدرس
ثغرات
البحث
وأفاده
أن ا
مستق
الشع
رئيس

١٢)
١٣)
١٤)

وقد عرض هذا في البحث اللغوي الحديث غير مرة، حتى أصبح القوم يقرّرون أنّ بعض الكشوف والإضافات المستحدثة في النظر اللغوي، عندهم، قد تكون تكراراً وقولاً مُعاداً من حيث لا يعلمون^(١٢)، بل أصبحوا يقرّرون أنّ نظريّاتهم ذات البريق لم تنبثق من الفراغ، ويحاولون أن يلتمسوا أصولها في التقليد الغربي، ويعترفون بأنهم لم يقفوا على جهود اللغويين غير الغربيين مع أنّهم موقنون بأنّها تنطوي على أنظار قيّمة^(١٣)!! (هكذا).

ويقرّر روبنز (Robins) في مقدّمة تاريخه الوجيز لعلم اللغة أنّ تاريخ الدرس اللغويّ في التقليد الغربيّ نفسه لم يستكمل، وأنّه ما تزال هناك ثغرات تعتري المعالجة التاريخية الكاملة. ويعترف بأنّه إذا نظر الناظر إلى البحث اللغوي خارج أوروبا، وهو البحث الذي اعتمد عليه الأوروبيون وأفادوا منه كثيراً، وجد أنّ الحاجة ملّحة إلى عرض ذلك وبيانه، ثم يستشعر أنّ العمل اللغوي عند الصينيين، والعرب، والهنود قد درس دراسة مستقصاة، ولكن من موقعه في السياق الثقافي والتاريخ الأدبي لتلك الشعوب، كما يستشعر أهميّة الربط بين هذه الجهود جميعاً في سدّ ثغرة رئيسة في فهم التاريخ الثقافي للعالم^(١٤).

إن هذا المعنى واستشعار الغربيين إيّاه يهيّء للبيان عن أنظار النحويين

(١٢) Jankowsky: The Neogrammarians (Introd)

(١٣) Grinder and Elgin: Guide to Transformational Grammar P.30

(١٤) Robins: A Short History of Linguistics

وأوضح أنّ روبنز يترك أمر العلاقة التاريخية غائماً؛ فهو يثبت أنّه كانت «إفادة» أفاد الغربيون بها من البحث اللغوي خارج أوروبا، لكنّه يضع تلك الإفادة في إطار تاريخ لم يستكمل بل لم يوضع البتة.

العرب مكاناً طبيعياً في سياق البحث اللغوي في العالم. ويصبح للنؤابتي
سيبويه، وعمامتي ابن الأنباري وابن هشام وأضرابهم موقع مقرر، ومنزلة
جليلة، وترتيب متسق بين القبعات الغربية، على وجه التقدم والسبق
والتأثير، أو على وجه الموازنة والتقابل، ولسنا نتخذ غيرهم مقياساً لعظمتهم
أو دليلاً مطلقاً عليها. إنما نقصد إلى البيان عن أنظارهم انتصافاً، ونتخذ
المقابلة خطة ومنهاجاً.

وواضح أن في عنوان البحث تجوّزاً كبيراً؛ فالأمر في هذا البحث لا
يعدو المقابلة بين «أنظار» و«اتجاهات» و«ملاحظ» و«معالجات» تهدي إليها
النحاة العرب، وهي في الوقت نفسه ممّا أخذ به غيرهم في التقليد الغربي
سواء أكان ذلك على وجه التوارد الذي يقع بالضرورة أو على وجه التأثير
المحقق بالتاريخ الصحيح^(١٥).

وهكذا فإن نظرية النحو العربي هنا صورة مستكنة مقدّرة توميء إليها
بعض ملامحها. وليس من قصد هذا البحث أن يقيم تلك الصورة على
سبيل التاريخ بالمعنى المتعارف، كما أن البحث لا يستغرق على وجه
العرض التاريخي الشامل المتسلسل مناهج النظر اللغوي الحديث، إنما
يتوقف إلى بعض ملاحظاتها الرئيسية، واتجاهاتها، ومناحي تفتّنها في سبر
أغوار الظاهرة النحوية وتقليب النظر في وجوهها.

إنه من المفارقات اللطيفة أنه يمكن لنا أن نوضح كثيراً من المسائل
التي تبدو تاريخية محضة بتصورات حديثة نجمت بعدها. ولعل هذه
الوجهة - التي قد تستنكر في البحث - ضرورية على نحو أو آخر؛ ذلك أنه
ليس في وسع من يتصدى للظواهر التاريخية أن ينفك عن تكوينه الذاتي،

(١٥) انظر في ذلك حاشية الكلام على (ما ينحصر وما لا ينحصر) من هذا البحث.

ومنطلقات عصره، ومقومات نظرتة إلى الأمور. ويشبه هذا أن يكون الأمر
لازماً لكتابة التاريخ على نحو ما.

ويظل هذا البحث - على كل حال - مقاربة جدلية، وليس بمقابلة
تاريخية إلا بمقدار ما تهتء له الملاحظة المتقدمة.

وحقاً أن للتاريخ فضل البيان المنسجم عن الظواهر في سياقها
الخاص، ولكن كثيراً من ظواهر التاريخ ووقائعه إنما تكتسب دلالاتها
الخاصة حين يَنجُم سياق مستحدث مختلف يرشّحها لذلك.

فحين ظهرت نظرية النحو التحويليّ التفريعي^(١٦)، واستوت على يدي
العالم اللغوي الأمريكي تشومسكي في مطالع النصف الثاني من هذا القرن،
فملأت الدنيا وشغلت الناس، وظفرت بمنزلة متميزة فذة بين مناهج النظر
اللغوي في العالم قديماً وحديثاً... أصبحت كل نظرية لغوية أخرى تحاول
أن تحدّد موقعها وفقاً لدرجة علاقتها بأنظار تشومسكي في مسائل
بأعيانها^(١٧).

ولعلّ المزلق الخطير لهذه الدراسة منبثق من أحد المحاذير الحتمية
لدراسة اللغة باللغة وخاصة عند اختلاف اللغات. فهذا البحث يسحب
مصطلحات جديدة على مفهومات قديمة عبّرت عنها مصطلحات خاصة، أو
مفهومات حيث بصورة ضمنية في أعمال النحويين العرب. ولكن قدر

(١٦) أخذت في ترجمة شطر من هذا المصطلح بما أخذ به عبد الرحمن الحاج صالح
في أبحاثه بمجلة اللسانيات. ومعروف أن النحو التحويليّ التفريعي ترجمة: Trans-
(formational Generative Grammar)، وكان عبد الرحمن الحاج صالح جعل
(التفريعي) بإزاء Generative، وهو أمر قد يَنازع في دلالة بعض الناس، ولكن أمر
الاصطلاح يحتمل قدراً من التحكّم، بالتوكؤ على دلالات غير متطابقة بالضرورة.

(١٧) Lyons : Chomsky P.9.

البحث في اللغة باللغة أن يعيش هذه المجازفة ما دامت لا تخرج بمفاهيم الأشياء عن حقائقها المركزية؛ فإن رؤية الأشياء باللغة تظل مشوبة بالظلال الهامشية الخاصة، بالضرورة. ويكفي في امتحان هذه القضية والحكم بقبولها أو ردّها أن نتخذ التفاهم المتبادل معياراً.

ولعلّ هذا الإشكال لا يمضي إلى أبعد من الإيهام والإلباس الذي توردّه المصطلحات الحديثة على المشتغلين بهذا العلم؛ فإن الشكوى من فوضى المصطلحات وتداخلها قائمة في البحث اللغوي حتّى في هذا النطاق المتعاصر^(١٨).

وقد وضع بانيني (Panini) الهندي نحو السنسكريتية بلغته، ومنهجه، وفي سياقه الثقافي التاريخي الخاص، ثم خلف بعده في المعاصرين من صنف نحوه في «النحو الوصفي»^(١٩) ومن التمس فيه تقنية (Technique) وصفية^(٢٠)، ورأى تشومسكي أنّه يمكن اعتباره قطعة من النحو التحويلي^(٢١). هذا على افتراق ما بين «الوصفية» و«التحويل»، ولكنّه تاريخ اللغة لا ينفك عن صورته في نفوس مؤرّخيها.

ويتصل بهذا المُشْتَبَه في لغة البحث مشبه منهجيّ ذو طبيعة أخرى. وذلك أنّنا نقبل في العادة أن يفترض الباحث أنّ أمثلة الكلام تكون أولاً، وأنّ القواعد التي تصفها أو تفسرها تكون ثانياً. وإذن فقد تكلم العرب، كما

(١٨) انظر في بيان عن بعض وجوه هذه المشكلة:

Hartman: The Language of Linguistics P. II

ومحمود السعران : علم اللغة ص ٨٦ - ٨٧.

(١٩) محمود السعران : علم اللغة ص ٣٤٧، ٣٦٣.

Misra: Descriptive Technique in Panini (٢٠)

Chomsky: Aspects of the Theory of Syntax P.V (٢١)

تكلّم غيرهم، قبل أن يضعوا قواعد كلامهم. ومعلوم أنّ امرأ القيس وأقرانه قد تقدّموا على سيبويه وأقرانه من هذه الجهة في الترتيب الزمنيّ، ومن هذه الجهة في ترتّب «القواعد» على «النصوص».

ونقبل في العادة أن يفترض الباحث أن كتب النحو تكون أولاً، وأنّ «الأصول» التي توضع وفقاً لها تلك الكتب تكون ثانياً. وإذن فقد ألف سيبويه والمبرد وابن السراج قبل أن يستخرج ابن جنّي وابن الأنباري «أصول» النحو.

وهكذا يصبح التسلسل واضحاً للنظرة الأولى!

ولكن تقوم، عند هذه النقطة، ملاحظات لم نعتدّ على أنّ نأبّه لها. وهي ملاحظات تغرينا بترك التسليم بهذا التسلسل على علّاته، وتطرح تساؤلات عن أمثلة الكلام التي كانت تصدر عن العربيّ: هل كانت تصدر بلا «قواعد» تلقائية، وتساؤلات عن قواعد سيبويه^(٢٢) لتلك الأمثلة: هل وضعها بلا «أصول» نظريّة استظهرها وصدر عنها.

فإذا استقام هذا الاعتراض تبين لنا أننا نتحرّك في دورة غامضة متداخلة لا في نسق واضح متسلسل، وتبين لنا أننا نخرج في طبقات مستديرة ثلاث: وسَط كلاميّ مستفيض ترتدّ كلّ واحدة من جُمَله إلى «نظام مثال» في الدماغ، وكتاب نحويّ عريض تجهد قواعده أن تصف ذلك «النظام - المثال» وتفسّره، ونظريّة نحويّة تكشف لنا عن أصول الوصف والتفسير، أو عن عناصر «المنهج» أو عن قواعد القواعد. ولكنّ هذه الطبقات تنداح في دوائر متداخلة ولا تتابع في خطّ مستقيم. فالجمل والعبارات التي يجري بها الاستعمال تشكّل بدءاً على محيط الدائرة الأولى ولكنها تتصل في مدارها

(٢٢) مثلاً.

النحو:
من ظ
التقابل
علاقه
ضرباً
المقاب
و
مناخا
والثقا
عند
خلال
حادثة
الفعال
إن ال
القول

(٢٣)

بنقطة بدء أخرى هي «قواعد» يصدر عنها المتكلم. وتفضي بنا القواعد إلى دائرة ثانية تكون القواعد فيها نقطة بدء ولكنها تتصل في مدارها بنقطة بدء أخرى هي الأصول النظرية، وما أشبه هذه الدوائر المتخيلة بطبقات كروية ثلاث متداخلة من الزجاج الملون. تتعين كل طبقة تقريباً ولكن يكون بين كل اثنتين منها ثم يكون بين كل واحدة منها وسائرهما تعاكس وتأثير متبادل.

ويعرض في سياق التداخل مثل هذا التساؤل: هل تصدر «القواعد» عن أمثلة الكلام بالضرورة التلقائية كما تصدر أمثلة الكلام عن «النظام - المثال» الكامن في عقول أبناء اللغة ثم يكون الفرق بين المثال اللغوي الكامن في العقل ومجموعة القواعد التي تشكل النحو ناتجاً عن تدخل اللغة في الحالة الثانية؟ وهل يكون أمر العلاقة بين الأصول التي يصدر عنها النحوي والأصول التي يستخرجها أصحاب النظرية موازياً للعلاقة الأولى - علاقة القواعد التي يصدر عنها أبناء اللغة بالقواعد التي يستنبطها النحويون - مع إيغال ما في التجريد واتخاذ لغة أخرى أشد تركيباً هي لغة المصطلحات؟

إن الصورة التقريبية التي استوت لنا ملامحها عن النظرية النحوية تستمد من تلك المظاهر الثلاثة: أمثلة الكلام وكتب النحو وكتب الأصول. وتستند إلى التداخل المتكامل بينها.

ولعل في هذا البيان عن مشكلة العلاقة بين تلك المظاهر الثلاثة تسويغاً للنخطة التي اتبعتها في البحث؛ فإنني أقمت مقابلاتي في مواضع كثيرة على أمثلة من معالجات للنحويين العرب قدّرت أن أصولها متلاقية مع أصول في مناهج النظر اللغوي الحديث. وهي مقابلات توازي بين عمل واضعي النحو، وقد قرروا أصولها تقريراً.

وأنا عارف بالمفارقة المستهجنة الناجمة عن المقابلة بين منهج النظر

النحويّ عند العرب، ومناهج النظر اللغويّ الحديث؛ لما اكتنف كلاً منهما من ظروف مغايرة وسياق تاريخيّ ثقافيّ خاصّ. ولكنّ لي في منهج التحليل التقابلي (Contrastive Analysis) الذي يجازف بالمقابلة بين لغات لا تربطها علاقات الأسر اللغوية المتعارفة مُستأنساً؛ فإنّه إذا كانت تلك المقابلة تهتّىء ضرباً من المدارس يعين على فهم الظاهرة اللغويّة، فإنّ هذا اللون من المقابلة قد يعين على فهم طبيعة «النظر» في الظاهرة اللغويّة.

ومما يُغري الباحث بهذه المجازفة أنّه يجد موضوعي المقابلة يتنظمها مناخان متقاربان. ذلك أنّنا إذا تجاوزنا عن خصوصيات السياق التاريخي والثقافيّ لكلّ منهما، وجدنا البحث اللغويّ الحديث يضارع البحث اللغويّ عند العرب، من جهة أنّه يستوي لكلّ منهما تراث عريض مستفيض تقلّب خلاله في مراحل تأثّر أثناءها بالمعطيات الثقافيّة وما تهتّىء معها من أدوات حادثه، وعرضت فيه ردود فعل، وتطاوّل الزمان على الاشتغال به، وتعدّدت الفعاليات على نحوٍ أمكن من امتحان الظاهرة اللغوية امتحاناً خصباً، حتى إن التحفّظ على القول بوجود مدارس نحوية في العربيّة يساوقه تحفّظ على القول بوجود مدارس في البحث اللغويّ الحديث^(٢٣)؛ إنّما هي فعاليات

(٢٣) انظر في التحفّظ على القول بوجود مدارس في تاريخ النحو العربيّ:

إبراهيم السامرائي : في النحو العربيّ: نقد وبناء ص ٦٠، وسعيد الأفغانيّ: من تاريخ النحو ص ٩٥. وانظر في التحفّظ على القول بوجود مدارس في البحث اللغويّ الحديث وخاصّة في أمريكا حيث يزدهي البحث اللغويّ بنشاط مستأنف فذّ:

Hamp: American Schools of Linguistics, in Linguistics P.272.

وتشبه «المدرسة» في الاستعمال الاصطلاحيّ الجاري أن تكون بيئة مكانيّة أو اثتلافاً زمنياً. ومن الطريف أن البنيوية اللغويّة المعاصرة تواجه موقفاً مقارباً؛ إذ اختلفت تعريفاتها «من (مدرسة) إلى أخرى» كما أن «النموذج اللغويّ» لها «قد تمّ تصوّره على أنحاء مختلفة لدى الباحثين اللغويين المختلفين» حتى ليذهب هذا الاختلاف =

يكوا
عنها(أس
أرد
كان
شعالع
مفر
الإذ
انما
ما

ويتعين عليّ أن أضمن هذا الاستفتاح احتراضاً؛ إشارة اعتراف بالجهد الخصب المتبصر الذي بذله الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في أبحاثه بمجلة اللسانيات، إذ تتبع فيها تاريخ علم اللسان الحديث في التقليد الغربي، وقرنه، حيث كان توافق أو تفوق، بنظائره وأشباهه في تراث الدرس اللغوي عند العرب. وقد وقفت على بعض عمل الرجل وأنا أناهز الفراغ من هذا البحث. وعلى الرغم من استثناسي ببعض ملاحظاته، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه، فإنني لم أورد كثيراً منها في سياق هذا البحث، على أن كثيراً من هذا الكثير ينهض دليلاً على الدعوى التي أنا بصدددها، تجنباً لتكرير أقوال وقف عليها الناس عنده وليست بحاجة إلى التكرير تعصيماً. وقد تعذر عليّ أن أقف على سائر أبحاث الدكتور عبد الرحمن وخاصة ما كان بصددده من تخصيص باب واسع لمذهب تشومسكي في النحو التفريعي و«تحليل كل المناهج والتقنيات الدقيقة التي يستعملها الآن علماء اللسانيات» وكذلك كتابه «علم العربية وعلم اللسان العام» على الرغم من اتصال طلبي لذلك كله من غير وجه!

ولعلّ المشبه بين ما أنجزه الدكتور عبد الرحمن وما أحاوله أن يكون من التوارد الذي لم يكن له بُدّ أن يقع، وخاصة في مثل هذه الظروف التي يحياها من يشتغلون بعلم العربية فيعرفون لعلمائها الأوائل جهدهم الخصب الموصول وأنظارهم اللطيفة، ثم يقفون على وجوه من البحث اللغوي

= بعضهم إلى أن «البنوية اللغوية لا تمثل مذهباً موحداً متجانساً، أو حركة فكرية جامدة، بل هي أقرب إلى أن تكون مناخاً فكرياً علمياً تنسّمه جماعة من اللغويين المتعدّدين...» مشكلة البنية ص ٧٧.

الحديث الذي بث في النظر اللغوي روحاً مستأنفة متواترة الفعالية.

وعسى أن يكون العملان يتوافيان على التكامل لا على التكرار وأن يكون مطلق الشبه (لا أمثله المحددة!!) دليلاً آخر في الدعوى التي أصدر عنها في هذا البحث.

وقد يظهر أن مُتَتَهَى هَمَّتِي في هذا البحث أن أجعله رَجْعاً خافئاً في (أسطوانة) التغني بالتراث. ولعلّ هذا قَصْدٌ يتأدى إلى بعض الناس أنني أردته، وهو قصد أصبح مكروراً معاداً بِصُور مباشرة، وليت هذا البحث، إذ كان يؤدي إلى مثل هذا الانطباع، يكون مثلاً من دعوى مقنعة لا مجرد شعار مُعلن عريض.

ولا ريب أن وَضَعَ النحو العربي في إطار جديد يتقابل فيه القديم العربي والحديث الغربي يُسَعِف في تجديد إحساسنا بالنحو العربي في مفهوماته ومنطلقاته وأبعاده بعد طول إلف به في لغته الخاصة ومصطلحه الخاص ومنهجه الداخلي.

ويتعين عليّ، على كل حال، أن أشكر للجامعة الأردنية أن هيأت لي، إذ منحتني إجازة تفرغ علمي للعام الجامعي ١٩٧٨ / ١٩٧٩، فرصة لمعانة النظر في هذه المسألة وتجربة العمل في بحثها.

وأشكر، أيضاً، للصديقين الفاضلين الدكتور هاشم ياغي والدكتور محمد حسن إبراهيم، إذ نظرا في الصورة النهائية لهذا البحث وعلقا عليها ملاحظات لطيفة أفدت منها على قدر ما أطق.

■ ... ■ ... ■

خَا
الر
دم
ذا
و
عر

ال
م
م
ا
ر
ر
ر
ر

١ - أُصُول مِنَ الْبُنْيَوِيَّةِ

والبنويّة (Structuralism) - كما هو متعارف - منهج في النظر اللغويّ خَلَفَ المنهج التاريخيّ المقارن بين اللغات^(١). وهي تقوم - في نسيجها الرئيس عند فردينان دي سوسير، الأب الحقيقي للحركة البنويّة^(٢)، على أنّ «موضوع علم اللغة الوحيد والصحيح هو اللغة معتبرة في ذاتها ومن أجل ذاتها» «يدرسها من حيث هي لغة، يدرسها كما هي، يدرسها كما تظهر» و«يدرسها لغرض الدراسة نفسها، يدرسها دراسة موضوعيّة تستهدف الكشف عن حقيقتها»^(٣).

والنحو في إطار هذا المنهج «شكليّ أو صوريّ؛ إنّه ينظر إلى الصور اللفظيّة المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنّفها على أسس معيّنة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً»^(٤).

(١) انظر في البيان عن مبدئه ومعالمه في الغرب: السعران: علم اللغة ٣٦١.

(٢) زكريا إبراهيم: مشكلة البنية ص ٤٧.

(٣) السعران: علم اللغة ص ٥٢ - زكريا إبراهيم: مشكلة البنية ص ٤٨.

(٤) السعران: علم اللغة ص ٢٢٥. ونواجه هنا تَبَسُّاً هو أولى نتائج اختلاط المصطلحات واختلاف المُصْطَلِحِينَ (انظر في هذا: مشكلة البنية ص ٧٧). فهذا التقرير الذي أثبتناه يجعل البنويّة صوريّة، وهو يُعْتَبَر من بعض الوجوه ضرباً من =

ثم قد تبلّرت البنيوية، في أوروبا، فيما يشبه ردّ الفعل، استدراكاً على
المنهج التاريخي المقارن، والتفاتاً لوجه آخر من النظر في اللغة الحيّة نظراً
بما أنياً شمولياً^(٥). أمّا البنيوية، في أمريكا، فقد تبلّرت، بصورة رئيسية، من
الو خلال عمل اللغويين هناك في وصف اللغات الهندية الأمريكية^(٦). وهما -
البنية البنيوية في أوروبا والبنيوية في أمريكا - متلاقتان إلى حدّ كبير، وإن يكن
المنشأ وسياق التطور مفترقين، وخاصّة أن البنيوية في أمريكا قد غلبت عليها
المنزعة الصوريّة.

وليس من همّة هذا البحث أن يؤرّخ^(٧) للبنيوية. إنّما أقصر هنا على
أن أعرض لأصلين من أصول التحليل التي أفرزتها البنيوية وعرفت بها
وخاصّة في أمريكا، وهما: التحليل إلى المؤلّفات المباشرة^(٨) (Immediate
Constituent Analysis)، والتوزيع (Distribution). وهما أصلان يتمايزان

- كا = «الخلط الذي طالما وقع فيه كثيرون حينما التبست عليهم البنيوية بالمنزعة الصوريّة،
وكأنّ كلّ ما يهدف إليه المنهج البنيويّ هو مجرد الوصول إلى ضرب من الصياغة
الصوريّة»؛ ذلك أن البنيوية اللغويّة - عند هذا الفريق الثاني الذي يفرق بين البنيوية
والصوريّة - لم تقتصر على الاهتمام بالسيمولوجيا (... علم الدالات)، بل...
اهتمت أيضاً بالسيمانطيقيا (... علم المدلولات). مشكلة البنية ص ٤٣.
- (٥) مشكلة البنية ص ٥٢ وعلم اللغة ص ٢٦٢ - ٣٣١.
- (٦) عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات ١٩٧٢، المجلّد الثاني، ٥٧/١ وذكرياً
إبراهيم: مشكلة البنية ص ٥٨، ومحمود السعران: علم اللغة ص ٣٧٧.
- (٧) انظر في تاريخ البنيوية وسياقها العام: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات ١٩٧٢،
المجلّد الثاني، ٣٤/١ وما حولها.
- (٨) هذه ترجمة مقترحة يظهر أنّه قد يكتب لها رواج يُدخّلها في حدّ الاصطلاح. ولم
نجد بأساً أن نأخذ فيها بما أخذ به ريمون طحّان في الألسنية العربيّة ص ٥٠ سعياً
نحو توحيد المصطلحات (المقترحة) واستقرارها.

على نظراً من ما - كن ليها
ثم يتكاملان؛ فقد اعتمدت (مدرسة) ^(٩) بلومفيلد (Bloomfield)، مثلاً، في دراسة التركيب النحوي، على تمييز أنواع المؤلفات المباشرة للجمل بملاحظة قوانين التوزيع ^(١٠). وذلك كله في إطار التحليل البنيوي أو الوصفي المتزامن للغة ^(١١). ثم أعرض، إلماًحاً، لملحظ ثالث تميز في إطار البنيوية وهو المعلم (Marked) وغير المعلم (Un - marked)، ورابع يمثل واحداً من امتدادات مدرسة بلومفيلد وهو الخائية، نسبة إلى الخانة، (Tagmemics).

(أ) التحليل إلى المؤلفات المباشرة

ويقوم هذا المنهج على مقولة مؤداها أن الجملة ليست خطأ أفقياً من كلمات متتابعة، وإنما هي نسق منظوم على نحو مخصوص.

ويتوقف فهمنا للتراكيب، في شطر كبير منه، على هيئة نظم الكلم، ذلك أن كثيراً من الجمل الملبسة التي تحتل الواحدة منها معنيين أو أكثر إنما يرجع اللبس فيها إلى هيئة النظم وسمته.

فإذا قلت : انتظرني عند باب المتحف الجديد، احتملت الجملة معنيين :

— أن يكون (الجديد) صفة لـ(باب....)، وإذن يكون المعنى :

(٩) مع التحفظ اللازم على هذا المصطلح أن استعماله بدلالة مطلقة.

(١٠) Ivic: Trends in Linguistics P. 204

(١١) انظر في أصول تعاقب مصطلحي البنيوية والوصفية: مشكلة البنية ص ٥٣.

الباب الجديد للمتحف، - وأن يكون (الجديد) صفة لـ(المتحف)، وإذن يكون المعنى: باب للمتحف الجديد.

فإذا أردنا المعنى الأول جئنا بهيئة النظم على هذه الصورة:
انتظرني عند باب المتحف / الجديد.

وإذا أردنا المعنى الثاني جئنا بهيئة النظم على هذا النحو:
انتظرني عند باب / المتحف الجديد.

وواضح أن حركات الإعراب وغيرها من القرائن لا تُسَعِفُ هنا في نفي اللبس؛ ذلك أن (باب) و(المتحف) كليهما وردا مجرورين. ولو اختلفت حركة إعرابهما، مثلاً، لَتَعَيَّنَتِ الصفة لأحدهما وفقاً لحركة الإعراب^(١٢).

وإذا قلت: طلبت إليه أن يمر بي صباحاً، احتمل التركيب معنيين، كذلك:

- أن تكون (صباحاً) ظرف زمان لـ (طَلَبَ)، وإذن يكون المعنى: طلبت إليه صباحاً أن يمر بي (حين يتيسر له ذلك، مثلاً).

- وأن تكون (صباحاً) ظرف زمان لـ (يمر)، وإذن يكون المعنى طلبت إليه (في وقت ما) أن يمر بي صباحاً.

فإذا كان المعنى الأول هو المقصود سيقى هيئة النظم على النحو التالي:

(١٢) انظر في البيان عن هذه المسجلة بحثاً لكاتب هذه السطور عنوانه: اللغة العربية بين الثبوت والتحول: مَثَلٌ من ظاهرة الإضافة، حوليات الجامعة التونسية (١٩٧٦)، العدد الثالث عشر (ص ٧ - ٥٥). وقد وردت طائفة من الملاحظات الواردة في هذه المعالجة في مقالة لكاتب هذه السطور إلى مجلة التربية (قطر) ١٩٧٩.

طلبت إليه أن يمرّ بي / صباحاً.

وإذا كان المعنى الثاني هو المقصود سيقت هيئة النظم على هذا

النحو:

طلبت إليه / أن يمرّ بي صباحاً.

وتتعيّن هيئة النظم نَظْم الكَلِم في جُمَل، بتمييز المؤلفات المباشرة لكلّ جملة أو عناصرها الرئيسة. ويتّخذ النظم، هيئة متسلسلة. ويمكن لنا أن نبين عن ذلك بأن نَتَّخِذ جملة بسيطة ثم نمدّ في عناصرها بصورة متدرجة متصلة.

فإذا اتخذنا هذه الجملة الاسمية البسيطة (أو الصغرى بعبارة ابن هشام): العلم نور، أمكن لنا أن نقول إنها تأتلف من عنصرين هما: العلم ونور.

فإذا شئنا أمكن لنا أن نستبدل بـ(العلم) عبارة من كلمتين من غير أن نُغَيِّر التركيب الأساسي، وذلك كأن نستبدل بـ(العلم) (معرفة الحق). وعند ذلك نستطيع أن نوضح الأمر بالرسم التالي:

نور	العلم	
	الحقّ	معرفة

وواضح أنّه يظلّ للجملة مؤلّفان رئيسان هما: (معرفة الحقّ) و(نور). ولكنّ أولهما يتكون من عنصرين أبسط نحللّهما في مرحلة تالية بعد تعيين المؤلفين الرئيسين.

فإذا استبدلنا بـ (نور) عبارة مؤلفة من عنصرين أبسط مثل: (غاية العقل)، أمكن لنا أن نمثل ذلك على النحو التالي:

العلم		نور	
معرفة	الحقّ	غاية	العقل

فإذا أوغلنا في هذه العملية أمكن لنا أن نمثّل هذه العناصر الأربعة إلى نسق من العناصر الصغرى. فإذا استبدلنا بـ (معرفة) (رغبة الناس)، واستبدلنا بـ (الحقّ) (في التعليم)، واستبدلنا بـ (غاية) (عامل رئيس)، واستبدلنا بـ (العقل) (في التنمية)، أصبحت الصورة هكذا:

العلم				نور			
معرفة		الحقّ		غاية		العقل	
رغبة	الناس	في	التعليم	عامل	رئيس	في	التنمية

وإذا شئنا مددنا في بعض العناصر إلى أبعاد جديدة، فاستبدلنا بـ (رغبة الناس) (رغبة الناس المتزايدة)، واستبدلنا بـ (في التعليم) (في التعليم المهني)، واستبدلنا بـ (في التنمية) (في التنمية الصناعيّة). وإذن يصبح الرسم المُبين عن ذلك:

العلم				نور						
معرفة		الحقّ		غاية		العقل				
رغبة	الناس	في	التعليم	عامل	رئيس	في	التنمية			
رغبة	الناس	المتزايدة	في	التعليم	المهني	عامل	رئيس	في	التنمية	الصناعية

وواضح أننا نستطيع أن نمضي في هذه الامتدادات وأن نتسع فيها إلى أبعاد أخرى... ولكننا نستطيع قياس الامتدادات الممكنة على ما بين أيدينا.

وإذن تكون العناصر التالية: (العلم، معرفة الحق، رغبة الناس في التعليم، رغبة الناس المتزايدة في التعليم المهني)، على تفاوتها، متساوية في أنها مؤلفات مباشرة عند التحليل الكلي لمثل الجملة (الجمل) المتقدمة؛ إذ إنها جميعاً، على اختلافها، تقوم مقاماً واحداً، مقام (المبتدأ).

وتكون العناصر التالية: (نور، غاية العقل، عامل رئيس في التنمية، عامل رئيس في التنمية الصناعية)، على تفاوت امتداداتها كذلك، متساوية في أنها مؤلفات مباشرة وفقاً لهذا التحليل؛ إذ إن كلاً منها يقوم مقام (الخبر).

إن معطيات (١٣) هذا المنهج في التحليل هي بعض ما استشعره
 النحويون العرب في الإعراب وصدروا عنه، حتى إنها لتعدّ من قبيل
 الحصول الحاصل لدى المشتغلين بالعربية ومعلّميها.
 وهو منهج ابتدائيّ يصطنعه كثير من المعلّمين حين يأخذون بطريقة
 الإعراب (الإجمالي) تيسيراً على تلاميذهم. وذلك أنّ هؤلاء المعلّمين
 يلاحظون، والطلبة يعربون، أنّهم يضلّون عن حصر عناصر التركيب الكلّية،
 وخاصّة إذا تعثّروا في الإعراب المفصّل؛ فقد يذكرون المبتدأ في مثل:
 الحقّ يعلو، ولكنّهم يكتفون بالقول إن (يعلو) فعل مضارع، ولا يقدّرون
 حركة الإعراب على آخره، ولا يسيرون إلى الضمير المستتر الذي هو فاعل
 (يعلو). ولذلك تجد كثيراً من المعلّمين يجتزئ في إعراب مثل هذه
 الجملة بالقول: الحق: مبتدأ، يعلو: خبر. وقد ينتقل بعد ذلك إلى تفصيل
 القول في العناصر الصغرى كأن يُحلّل الخبر إلى فعل مضارع مرفوع علامة
 رفعه الضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو، يعود إلى (الحق)... الخ.
 وقد كان هذا المنهج ملحظاً ابتدائياً من الملاحظ التي أقام عليها
 النحويون منهجهم في التحليل النحويّ جملة. وأوضح ما نراه عندهم في
 إعراب الجمل. وذلك أنّهم يجعلون الفيصل فيه أن تكون الجملة «تحلّ
 محلّ المفرد» أو لا تكون. فآية الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب أنّها
 «لم تحلّ محلّ المفرد» وآية الجمل التي لها محلّ أن يكون لها محلّ
 المفرد (١٤).

(١٣) انظر في معطيات هذا التحليل: Chomsky: Syntactic Structures P.26

Hartmann and Stork: Dictionary of Language and Linguistics P.107

Cattell: The New English Grammar: a Descriptive Introduction P.20.

(١٤) ابن هشام : مغني اللبيب ٤٢٧.

وهذا مذهب في لَمْ أطراف الجملة، والنظر إليها باعتبارها امتداداً من
الامتدادات التي يتخذها الخبر أو الحال أو الصفة الخ.

فالخبر عندهم يكون مفرداً، فهو (قائم) في: زيد قائم، ويكون جملة
فعليّة فهو (قام أبوه) في: زيد قام أبوه، ويكون جملة اسميّة فهو (أبوه قائم)
في: زيد أبوه قائم. وتلك المؤلّفات (قائم، قام أبوه، أبوه قائم) على
اختلاف امتداداتها، بمنزلة واحدة؛ إذ هي في ذلك كلّ خبر أو مؤلّف
مباشر!

وكذلك تكون: (باكين، ييكون، عيونهم مخضلة) مؤلّفاً مباشراً
واحداً - حالاً في قولنا:

جاء الصبية: باكين

: ييكون

: عيونهم مخضلة.

وفي الجملة التالية:

ذلك يوم (عسير).

(تحاسبون فيه على تجاوزاتكم).

(لا ريب فيه).

(هوله شديد).

تكون: (عسير، تحاسبون فيه على تجاوزاتكم، لا ريب فيه، هوله
شديد) بمنزلة واحدة؛ إذ هي جميعاً صفة. وتكون الصور الثلاث الأخيرة
امتدادات ممكنة للمؤلّف المباشر في موضع الصفة^(١٥).

(١٥) ينظر في البيان عن هذا استثناساً: الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، تقديم
وتحقيق رشيد العبيدي، دار الفكر ١٣٩٠ - ١٩٧٠، ص ٦٢ وما بعدها، وموصل =

ويلتقي مستشرقان^(١٦) من دراسي سيويه، وهو إمام مُتَّبِع أَصْل في النحو العربي أصوله الرئيسة المتصلة عبر الزمن، على اعتبار منهجه النحوي من قبيل هذا المنهج، منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة.

فتلاحظ (موزل)^(١٧) أن سيويه يصنف أضرباً من الكلم تصنيفاً واحداً أي ينسبها إلى باب واحد أو معنى نحوي واحد وفقاً لخطة في الاستبدال بقطع النظر عن امتدادات بنيتها الصرفية. وتقرر أن «تقسيمات سيويه لأقسام الكلام من حيث انتسابها إلى باب الاسم مشابهة لطريقة التصنيف عند أتباع منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة. فالاسم أو باب الاسم هو منزلة مؤلفة (Constituent Class) ولكنه لا يوافق العبارة الاسمية (Noun Phrase)؛ لأن سيويه يصنف (أن يفعل) أيضاً، ويصنف (حين يأتي) كذلك اسمين من جهة أنه يمكن أن يستبدل بهما اسم مفرد»^(١٨).

= الطلاب إلى قواعد الإعراب (وهو شرح خالد الأزهرى للكتاب المتقدم)، بهامش تمرين الطلاب في إعراب الألفية، طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٠ - ١٩٥١، ص ١٢ وما حولها.

(١٦) هما ميخائيل كارتب Michael Carter في أطروحته: مبادئ التحليل النحوي عند سيويه Sibawaihi's Principles of Grammatical Analysis أكسفورد ١٩٦٨. وأولرکه موزل Ulrike Mosel في أطروحتها: المصطلح النحوي عند سيويه (Die Syntaktische Terminologie bei Sibawiih، ميونيخ ١٩٧٤.

(١٧) كما يلاحظ ذلك (كارتب) أيضاً، وانظر بحثه An Arab Grammarian of the Eighth Century A.D. in Journal of American Oriental Society Vol. 93, N. 2, April - June 1973, P.154.

(١٨) Ulrike Mosel: Die Syntaktische Terminologie Bei Sibawiah, Munchen ١٩٧٤, P.13.

وانظر أيضاً ص ١٧٤، ١٩٢، من كتابها وقابل بما في كتاب سيويه (طبعة بولاق) ٦٧/١، ١٨٧، ٤٦٣، ٣٠٤/٢.

وهذا بعض الحق لا كله فإن سيويه وغيره من النحويين قد مضوا إلى أبعد من هذا^(١٩) وهم يمتحنون الظاهرة النحوية في العربية، وبيان ذلك آت فيما بعد!.

(ب) التوزيع

والتوزيع منهج في التحليل اللغوي^(٢٠) اتخذته (مدرسة) بلومفيلد أو (مدرسة) ييل (Yale) كما تدعى من وجه آخر وقد غلب عليها فُعِرت به. وهي إحدى (مدارس) النظر اللغوي في أمريكا. انتظمها ظل المدرسة السلوكية في علم النفس، وهي متأثرة بالإيجابية (Positivism). واستبعدت عنصر (المعنى) عند التحليل؛ إذ اعتبرت المعاني موضوعاً لدراسة علماء النفس، ورأت أنها «وحدات عقلية أشبه بالألغاز» تخرج تماماً عن (نطاق علم معقول)، وأنها قد تقتضي معرفة كاملة من جانب المتكلم بالعالم الذي يحيط به^(٢١). وعوّلت هذه المدرسة في مقياسها أن يكون موضوعاً آلياً. وكان محور اهتمامها (توزيع) الوحدات اللغوية تمتحنه بطريقة (الاستبدال).

(١٩) وسنرى أن (موزل) عرفت هذا إذ وجدت لدى سيويه أصولاً (تحويلية). انظر ما ورد تحت عنوان (أصول بسيطة وفروع مركبة) من هذا البحث.

(٢٠) انظر في هذا - مثلاً - :

Harris: Methods in Structural Linguistics, P.5.

Ivic: Trends in Linguistics P.116

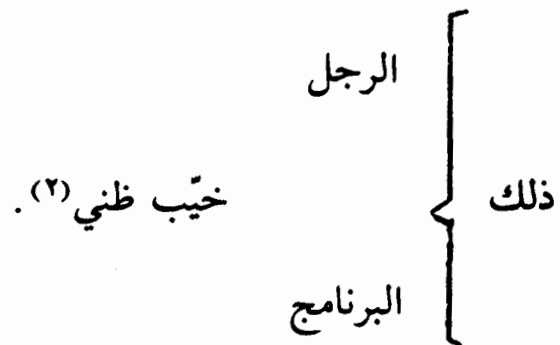
وانظر أيضاً:

(٢١) جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان ٨ - ٩، ص

١٢٥.

وتتمثل هذه الطريقة في استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين (القسم) الذي تنسب إليه من أقسام الكلام.

ووفقاً لذلك فإن (الرجل) و(البرنامج) يتسبان الى (الاسم) من وجهة أنهما يستويان في أنهما يمكن أن يقعا موقعاً واحداً كما في:



وحين يقارنون بين التعريفات النحوية القائمة على هذه الطريقة، والتعريفات المستعملة في النحو التقليدي (الأوروبي أو الغربي) يجدون تعريفات هذه الطريقة أبسط وأدق، كما يجدونها أكثر (عَمَلِيَّة).

فالصفة في الانجليزية تعرف وفقاً لهذه الطريقة، مثلاً، بأنها: (كلمة يمكن أن تقع بين أداة التعريف «أل» - The واسم، ولا تقبل «S» في الجمع مطلقاً).

وهم يرون أن هذا يساعد كثيراً في تعلّم اللغات الأجنبية، ويساعد، كذلك، في تحضير المادة اللغوية، للترجمة الآلية، تحضيراً صحيحاً^(٢٣).

وهذا سياق في النظر مختلف لا ريب، وتلك غاية حادثة مختلفة تُستهدف، لا ريب. ولكن تجاوز هذه الملابس الآنية يكشف عن أن مبدأ

(٢٢) Trends in Linguistics P. 159

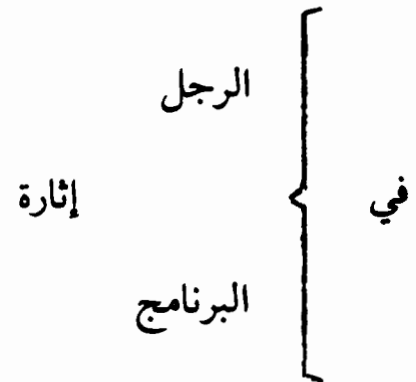
وانظر أيضاً : مشكلة البنية ص ٥٩.

(٢٣) Trends in Linguistics P. 160

(
ة
الاستبدال واعتبار الموقع مَلَحَظٌ يَغْرِضُ بالضرورة عند طلب التعريف النحوي.

وقد وقف النحويون العرب^(٢٤) على هذا المبدأ في حقيقته. وذلك في غير وجه. فَمِنْهُ أَنَّهُمْ اخذوا به في تمييز أقسام الكلمة. ومعروف أَنَّ الاسم عندهم يتعين بدخول (أل) التعريف عليه، أو بوقوعه بعد (أل)، كما يتعين بدخول (يا) ودخول حرف الجرّ الخ. ومعروف أَنَّ الفعل عندهم يتعين بدخول (قد) ودخول (لم) الخ. وليس هذا مما يحتاج إلى التكثر بالتمثيل والتوثيق.

وهكذا يكون (الرجل) و(البرنامج) ينتسبان إلى (الاسم) عند التصنيف لدخول (أل) عليهما أو لوقوعهما بعد (أل)، أو لأننا نقول:



فيدخل عليهما حرف الجرّ.. الخ.
وأخذوا به وهم يحاولون وَضَعَ ضوابط تفسر لهم نظام الإعراب..
ومعروف أَنَّهُمْ شُغِلُوا بتفسير هذه الظاهرة، وذهبوا إلى القول بِالْعَمَلِ، عمل
العناصر اللغوية بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة، بل على وجه

(٢٤) انظر في أَنَّ سيبويه تنبّه إلى هذا المبدأ وأخذ به: Carter: An Arab Grammar-
rian of the Eighth Century P. 153, 154

Mosel: Die Syntaktische Terminologie Bei Sibawaih, P.13.

العلاقات المطردة الثابتة بينها في تلازمها. والقول بالعمل افتراض في
التحليل الداخلي أعانهم على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق
به.

وقد ذهب النحويون في هذا السياق الى الربط بين الاختصاص والعمل،
وجعلوا من شرط الحروف التي تعمل أن تكون مختصة. فالتى تختص
بالأفعال مثل (لم) و(لن) و(لما) تعمل فيها، والتي تختص بالأسماء كأحرف
الجرّ تعمل فيها، وما لا يختص كالواو والفاء فلا يعمل.

إن ابرز ما يعنينا هنا هو أنهم لاحظوا تلازماً ثابتاً بين الأسماء وبعض
الحروف (بمعنى وقوع الأسماء بعد تلك الحروف أو دخول تلك الحروف
على الأسماء حسب)، كما لاحظوا تلازماً ثابتاً بين الأفعال وحروف أخرى
مخصوصة. وهكذا يصبح قولهم إن (على)، مثلاً، مختصة، موازياً لقول
أتباع مدرسة (بيل) إن (المعلم) و(الكتاب) ينتسبان الى (الاسمية) في : على
المعلم أعتمد، على الكتاب أعتمد.

بل إن ابن السراج قد بسط في الأصول تحت عنوان (مواقع الحروف) ما
يشبه أن يكون مادة وبياناً يقدم لبرنامج يعده (الكمبيوتر) للترجمة الآلية. فهو
يمضي في ذلك الفصل على هذا النحو:

«واعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية (مواضع). إما أن يدخل على
الاسم وحده مثل (الرجل)، أو الفعل وحده مثل (سوف)، أو ليربط اسماً
باسم، (جاءني زيد وعمرو)، أو فعلاً بفعل، أو فعلاً باسم، أو على كلام
تام، أو ليربط جملة بجملة، أو يكون زائداً، أما دخوله على الاسم وحده
فنحو لام التعريف إذا قلت: الرجل، والغلام، فاللام أخذت معنى
التعريف، وقد كان رجل وغلام نكرتين، أما دخوله على الفعل فنحو سوف
والسين إذا قلت: سيفعل او سوف يفعل، فالسين وسوف بهما صار الفعل

لما يستقبل دون الحاضر، وقد بينا هذا، وأما رَبُّطُهُ الْفِعْلَ بِالْفِعْلِ فنحو قولك: قام وقعد، وأكل وشرب. وأما ربطه الاسم بالفعل فنحو: موزنتا بزید، ومضيت الى عمرو. وأما دخوله على الكلام التام والجمل فنحو قولك: أعمرو أخوك، وما قام زيد، ألا ترى أن الألف دخلت على قولك (عمرو أخوك) وكان خبراً فصيرته استخباراً، و(ما) دخلت على (قام زيد)، وهو كلام تام موجب، فصار بدخولها نفيًا. وأما رَبُّطُهُ جُمْلَةً بِجُمْلَةٍ فنحو قولك: إن يقيم زيد يقعد عمرو، وكان أصل الكلام، يقوم زيد يقعد عمرو فيقوم زيد، ليس متصلًا بيقعد عمرو، ولا منه في شيء، فلما دخلت (إن) جعلت إحدى الجملتين شرطاً والأخرى جواباً، وأما دخوله زائداً فنحو قوله تعالى: فبما رحمة من الله، والزيادة تكون لضروب سببها في موضعها إن شاء الله» (٢٥).

والسياقان مختلفان، وملابساتهما الخارجيّة الظاهرة كذلك. ولكن مضمون الملاحظة بينهما متطابق أو هو متقارب إلى حدّ التطابق في (نهاية التحليل) وصفوته بلا افتعال أو إبعاد في التأويل.

ولَحَظَ النَحْوِيُّونَ العرب هذا المبدأ في سياق استدلالهم على كثير من المسائل، ومن ذلك أن البصريين جعلوا عامل الرفع في الفعل المضارع قيامه مقام الاسم (٢٦)، أو حلوله محله (٢٧).

وحين لم يستقم القول بهذا الضرب من العامل (الحلول محلّ الاسم)، عند بعضهم، فإنهم نقضوه بمبدأ التوزيع أو ملحظ (الموقع) نفسه. وهذا ما

(٢٥) أصول النحو ١ / ٤٤ . ٤٥ .

(٢٦) أسرار العربية ٢٨ ، ٦٦ .

(٢٧) أوضح المسالك ٣ / ١٦٢ .

يعنيها. قال ابن هشام: «رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم، وفاق للفرّاء، لا حلوله محلّ الاسم خلافاً للبصريين، لانتقاضه بنحو: هلاً تفعل»^(٢٧) يريد أنّ الاسم لا يحلّ هذا المحلّ، إذ لا يقع بعد أدوات التحضيض.

وقد احتكم اليه ابن الانباري^(٢٨) في ردّ فعلية (حاشا)؛ «لأنه لا يجوز أن تدخل عليها ما»، واستأنس به في القول بفعلية (عدا) و(خلا)، إذ إنّ (ما) تدخل عليهما.

واستدل به سيبويه^(٢٩) وابن السراج^(٣٠) على أنّ (أن يكون) في (إلا أن يكون) ليس فيها معنى الاستثناء، ذلك أنّ (ليس) و(خلا) و(عدا) لا يجوز أن يقعن موقعها، فلا نقول في: (جاءني القوم إلا أن يكون زيد)، (جاءني القوم إلا خلا...).

كما استدلّ به (سيبويه)، وتابعه النحويون من بعده، في تقدير واو الحال عن طريق استبدال (إذ) بها. قال المبرد في تعقيبه على هذا المُستدلّ: «ولو وضعت (ثم) ها هنا - يعني في موضع واو الحال - لم يَسْتَقِم»^(٣١).

وفي هذي هذا جعل ابن هشام فرقاً ما بين (حتى) الجارة و(إلى) «أنّ كلا منهما قد ينفرد بمحلّ لا يصلح للآخر»^(٣٢). وجعل من ضوابط (حتى) العاطفة «أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء»^(٣٣) بل يتشكّل نسيج البيان عن هذا النحو: «بل حرف إضراب. فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال... وإما الانتقال من غرض لآخر... وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم

(٢٨) أسرار العربية ٢٠٧ - ٢١١.

(٢٩) كتاب سيبويه (هارون) ٢ / ٣٤٩.

(٣٠) أصول النحو ١ / ٣٥٠.

(٣١) المقتضب ٢ / ٦٦.

(٣٢) مغني اللبيب ١٣١ - ١٣٣.

(٣٣) المصدر السابق ١٣٥.

إن تقدّمها أمرٌ أو إيجاب فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه . . وإن تقدّمها نفي أو نهي . فهي لتقرير ما قبلها على حالته» (٣٤) .
ويضيق مجال القول هنا عن استيعاب أمثلة هذا «المبدأ» لديهم، فلعلّ في ما تقدّم دليلاً ومقنعاً.

ولعلّ تفسير ابن السراج والزمخشريّ للقول بأنّ الأصل في المستثنى النّصب يستحقّ أن نحتفل به احتفالاً خاصاً . وهذا التفسير، وإن استُشعر فيه، من بعض الوجوه. ظلالٌ من نظرية العامل، يكشف عن تغلغل النحويّين في تأصيل النحو، وإقامة قواعده على أسس ثابتة مطلقة.
وذلك أن الرجلين يقرنان ترشيح المستثنى للنّصب بموقعه في تركيب الجملة. ويعقدان في ذلك مقارنة مجردة يلحظان فيها شبيهاً بين المستثنى والمفعول إذا أتى به بعد استغناء الفعل بالفاعل، وبعد تمام الكلام. تقول: جاءني القوم إلّا زيداً، فلو جاز أن تذكر زيداً بعد هذا الكلام بغير حرف استثناء ما كان إلّا نصباً» (٣٥). وهكذا كأنما يلحظان النسيج المستكنّ تحت أمثال هذه الجمل:

سجد الرجال طويلاً
سجد الرجال خاشعين
سجد الرجال ظهراً
سجد الرجال إلّا خالداً

ويصبح النّصب دليلاً على «موقع» يلي ركني الجملة من فعل وفاعل. إن ربط النصب في المستثنى بموقع مخصوص يتجاوز أن يكون تجريداً مطلقاً تصطنعه النظرية في العادة، إلى أن يكون إرهاباً بضبط المفاهيم والاصطلاحات والمعايير النحويّة ضبطاً توزيعياً، وفقاً لما نجد في منهج

(٣٤) المصدر نفسه ١١٩ - ١٢٠ .

(٣٥) أصول النحو ١ / ٣٤٢ .

التحليل النحويّ لدى مدرسة بلومفيلد.

إنّ هذا الإرهاص بمبدأ التوزيع ظاهر في كثير من وجوه التحليل النحويّ عند العرب، ولكنّ النحويين كانوا يحتكمون إليه بقدر ما يكون مسعفاً دو قَصْر. وهو لا شك «منطلق» جزئيّ نافع ولكنه لا يبلغ أن يكون مطلقاً. ولعلّ ما أذهب إليه، هنا، لا يكون تحكماً شاذّاً، ذلك أن ميخائيل كارتير يلاحظ أن سيبويه كان ينظر الى الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي، بآية أنه يحاكم (صوابيته) محاكمة ثقافية، ويطلق فيه أحكاماً أخلاقية، فهو حسن أو قبيح الخ شأنه في ذلك شأن سائر انواع السلوك. ويلاحظ، أيضاً، أن سيبويه يترجح في التعبير عن (النحو) بين مفردات شتى مثل (الطريقة) و(السنة) و(المذهب) و(الوجه)، ولكن مفردة (النحو) أكثرها عنده دوراناً. وتشير هذه المفردات الى أن سيبويه كان يعالج موضوعه على أنه «طريقة العرب في كلامهم».

ويقرن كارتير بين ما يقرّره سيبويه في الكتاب، كمثّل قوله: «... لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة كما يحسنُ الاسم»^(٣٦). وقوله: «اعلم أنّ لـ (كَمْ) موضعين...»^(٣٧).

وقوله: «وليس كلّ موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء»^(٣٨). وقوله: «وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه»^(٣٩). وقوله: «وأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك - يريد التمام والاكتفاء بمرفوعها - لأنها وضعت موضعاً واحداً»^(٤٠).

(٣٦) الكتاب (بولاقي) ٢ / ١٧٥.

(٣٧) الكتاب (بولاقي) ١ / ٢٩١.

(٣٨) المصدر السابق، ١ / ٤٥١.

(٣٩) المصدر نفسه ١ / ٢١.

(٤٠) المصدر نفسه، الموضع السابق.

يقرن كارتر بين هذه التقديرات وما يذهب إليه بلومفيلد في تعريفه، حيث يرى أن «المواضع التي يمكن أن تظهر فيها الصيغة هي وظائفها»، وإذن يربط بين الموضع والوظيفة النحوية ربطاً مطلقاً!! ومن أمثلة هذا الربط عند سيويه قوله: «... وجه الكلام وحده الجر، لأنه ليس موضعاً للتونين»^(٤١).

ويستصفي كارتر كذلك مذهب سيويه في تعريف الكلام أو الجملة المفيدة اعتماداً على تعيين مبدئه ومنتهاه. ذلك أن آية الكلام أو الجملة المفيدة عنده أنه «يحسن السكوت عليها»، فكل كلام تام، إذن، ينتهي بالسكوت. ولكن سيويه ميّز ضرباً آخر من السكوت يتقدّم الكلام، ويتعيّن به مبتدأه، فهو يرى «أن أول الكلام أبدأ النداء، إلا أن تدعه استغناء بإقبال المخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المُكَلِّم عليك، فلما كثر وكان الأوّل في كلّ موضع حذفوا منه تخفيفاً»^(٤٢). وإذا استبان حد البدء فإن علامات الوقف في الفصحى، وهي علامات انتهاء الكلام، معروفة، إذ عولجت في باب (الوقف) علاجاً مستفيضاً.

ويرجع كارتر النظر في هذين الحدين في حدّ الكلام عند سيويه فيجدهما مماثلين جداً لتعريف هاريس (Harris) للكلام (Utterance) بأنه «كلّ امتداد للنطق من جهة شخص واحد، يسبقه ويعقبه صمت من جهة الشخص نفسه»^(٤٣).

(٤١) المصدر نفسه ٨٧/١.

وانظر أيضاً ٣٠٧/١ منه.

(٤٢) المصدر نفسه ٣١٦/١.

(٤٣) انظر في هذا وفي تمام استدلال على مذهبه:

An Arab Grammarian of the Eighth century P. 150

ويرى كارتير، في مُنتهى النظر، أن كتاب سيويه يُقدم نموذجاً من التحليل
البنوي لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين، ويُقدّر أن لو وُلد سيويه
في عصرنا هذا لَتَبَّوْا منزلة وسطاً بين دي سوسير وبلومفيلد^(٤٤).

(ج) المُعَلِّمُ وَغَيْرُ المُعَلِّمِ

ومن أمثلة «الأصول» التي ينتظمها في التقليد الغربي هذا المدار
المتكرّر، فتظهر حيناً ثم تنطوي، ثم تعود إلى الظهور، وكانت بين أصول
كثيرة استظهرها النظر النحويّ عند العرب واستخدمها في نسيج ائتلافيّ
منسجم، من أمثلة هذه الأصول مبدأ ذي العلامة وغير ذي العلامة في
تصنيفات الأبواب اللغوية، كأقسام الكلام، والإفراد والتثنية والجمع،
والتذكير والتأنيث، وحالات الإعراب، وأزمنة الفعل.

وهو مبدأ قائم على التقابل الثنائي بين عنصر غير مُعَلِّم، كالمفرد - وَلَد،
وعنصر مُعَلِّم، كالمثنى - ولدان. فإنّ هذا المبدأ قد صرّح به اللغويّون
الأوروبيّون في العقد الثالث من هذا القرن، وها هو ذا يُتَبَّنَى من جديد،
ويُعمل في تشكيله تشكيلاً مُحْكَمًا^(٤٥). وهذا المبدأ هو أحد الأصول التي
تنتظمها البنيوية، ذلك أنّها «تضم تحتها كلّ العلوم المهمة بدراسة
الرموز أو العلاقات، أو على الأصحّ أنسقة العلامات»^(٤٦).
وغني عن الإفاضة في القول أنّ النحويين العرب قد لاحظوا هذا المبدأ

(٤٤) انظر بحث كارتير المتقدم ذكره ص ١٥٧ منه.

(٤٥) Bierwisch, M.: Modern Linguistics P. 5

(٤٦) زكريا إبراهيم: مشكلة البنية ص ٤٤.

وأنظر، على وجه الخصوص، ص ٤٩، ٥٠ أيضاً.

وصدروا
معلم وا
فرع ال
ك «قائه
«حُبلى»
بالأسماء
ولعل
في بعض
مطلقاً،
عند الذ
وعوامل
العوامل
وقد
العوامل
«فإن قى
العوامل
وعلامه
لو كان
أحدهم
الأخر،
وإذا ص
او (٤٧)
از (٤٨)

وصدروا عنه في تقسيماتهم وتصنيفاتهم، ومن ذلك اعتبارهم المذكر غير معلم واعتبارهم المؤنث معلماً. الخ يقول ابن هشام: «لما كان التانيث فرع التذكير احتاج لعلامة، وهي إما تاء محرّكة، وتختصّ بالأسماء كـ «قائمة» أو تاء ساكنة، وتختصّ بالأفعال، كـ «قامت» وإما ألف مفردة كـ «جُبلى»، أو ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة كـ «حمراء» ويختصّان بالأسماء» (٤٧).

ولعل نظام الإعراب الذي فسروه على أساس القول بالعامل إنّما يقوم، في بعض وجوهه، على هذا «المبدأ»، فإنهم عملوا في ضبطه ضبطاً منطقياً مطلقاً، جعل الثنائية الظاهرة في بعض جوانبه متوحّدة. وذلك أنّ العوامل عند النحويين قسمان: عوامل لفظية مثل كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها الخ، وعوامل معنوية كالابتداء. وواضح أنّ العوامل اللفظية علامات ظاهرة وأنّ العوامل المعنوية ليست كذلك، إنّما هي معان مجردة.

وقد ذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنّ المبتدأ يرتفع بتعريه من العوامل اللفظية. يقول ابن الأنباري في سياق احتجاجه لمذهب سيبويه: «فإن قيل: فلم جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأنّ العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، إنّما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنّه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميّز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبيّن بهذا أنّ العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، وإذا صبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً» (٤٨).

(٤٧) اوضح المسالك ٢٣٣/٣.

(٤٨) انظر في هذا وما تقدّم من القول في العوامل: اسرار العربية ص ٦٨ وما حولها.

وعلی هذا النحو يتعیّن الاسم والفعل کُلُّ منهما بدلیل، ويتعیّن الحرف
بأنّه «خلا من دلیل الاسم والفعل»^(٤٩).

(د) الخانیة

ومن وجوه الاتساع بهذا المنحی «البنیوی» فی التحلیل اللغوی منهج
الخانیة Tagmemics. وشأن هذا المنهج شأن مدرسة بلومفیلد فی النظر الی
اللغة علی أنها مظهر من مظاهر السلوك الإنسانی^(٥٠).

ويقوم هذا المنهج علی ضبط العلاقة بین الوظيفة النحویة، وهي
تُمثّل، فی العادة، خانة، أو موقعاً یكون ثابتاً ویكون متغیراً. و بین مفردات
الباب التي یُمكن أن تحتلّ تلك الخانة أو أن تقع ذلك الموقع، وینبني هذا
المنهج علی اعتبار الأمرین مجتمعین.

أما الوظيفة النحویة فهي خانة أو موضع مخصوص فی التركيب يتعیّن به
دورُ کلّ مفردة بإزاء المفردات الأخری فی ذلك التركيب. وذلك الموضع
متعیّن علی وجه الثبوت عادة، إلا فی اللغات المُعرّبة فهو متعیّن علی
المرونة والتغیر.

وأما مفردات الباب فتستغرق مجموع الکلم التي تحتلّ تلك الخانة، أو
تقع ذلك الموقع، ویمکن لكلّ واحدة منها أن تحلّ محلّ سائرهما. فمفردات
الباب ذات مفهوم توزیعیّ إذن. و لیس شرطاً فیها أن تكون متوحّدة الصیغة.
فیمكن للمبتدأ أن یكون ضمیراً. أو اسماً علماً، أو مصدرأ مؤوّلاً. ولكن
یتعین فی مفردات الباب، عادة، ضربٌ من الصیغ یُعَرَف علی أنه ألزَمُ لتلك

(٤٩) کتاب التفاحة فی النحو لابن النحاس ص ١٤.

(٥٠) Davis: Modern Theories of Language P. 173 (٥٠)

الوظيفة - الخانة. وتتعين، في اللغات المعربة، علاقة محدّدة بين مفردات الباب والحالة الإعرابية. فلمفردات المبتدأ، مثلاً، حالة الرفع... الخ. ويحسن عند فرز الأبواب النحوية ومفرداتها أن تُنسّق وفقاً لهذا الاعتبار، وإذن يكون (المبتدأ) في الإنجليزية، مثلاً، خانة تحتلّها صيغ يمكن أن تستبدل بها سلسلة مثل (it, she, he, you, I, they)، وتكون هذه الخانة قسيمة لخانة (المفعول) التي يمكن أن تستبدل بها سلسلة مثل (them, her, me) (٥١).

إن مجموع هذه العناصر بالاجمال متحصّل ضمناً وصراحة في معطيات النحو العربي، حيث تكاد المعرفة والابتداء من جهة، والنكرة والحال والتمييز من جهة ثانية، والمصدر والمفعول المطلق والمفعول لأجله من جهة ثالثة... الخ تمثل تعدّداً في إطار التوحد، وذلك من جهة انضباط العلاقة الصرفيّة النحوية (٥٢) فيها على نحو شبه مطلق، وحيث تكون المعرفة باباً ينظم الضمير والعلم والمعرف بأل أو بالاضافة... الخ فكأن ذلك قائمة بمفردات خانة المبتدأ، وحيث يكون المبتدأ، على اختلاف صور المفردات منه وصيغها، رفعاً، ويكون المضاف إليه جرّاً (٥٣)، وتلك معطيات متعارفة لا تحتاج إلى إثبات يكون تزيّداً وحشواً، وهي مساوقة لمعطيات هذا المنهج وإن اختلف المصطلح والمنطلق.

بل إنّه حتى ذلك المثال حول ضمائر الرفع وقسيماتها، ضمائر النصب والجرّ - ممّا يورده اصحاب هذا المنهج - يطابق أو يكاد يطابق ما نجد من

(٥١) Cook: Introduction to Tagmic Analysis P. 15 - 16.

(٥٢) وشرط المعرفة للمبتدأ والنكرة للحال والمصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله بالمكان المتعارف!

(٥٣) أحياء النحو (و - ز) وغيرهما.

تقسيمات الضمائر لدى النحويين العرب .

ذلك أنها تنقسم - عندهم إلى «بارز - وهو مَاله صورةٌ في اللفظ كـ «قُمْتُ» - وإلى مستتر وهو بخلافه كـالمقدّر في «قُمْتُ» . وينقسم البارز إلى متصل، وهو ما لا يُفْتَح به النطق، ولا يقع بعد «إلا» كـياء «ابني» وكاف «أكرمك» وهاء «سَلْنِيه» وياؤه... وإلى منفصل، وهو ما يُبْتَدَأ به، ويقع بعد «إلا» نحو «أنا»، تقول «أنا مؤمن» و«ما قام إلا أنا» .

ويقسم المتصل - بحسب مواقع الإعراب - إلى ثلاثة أقسام: ما يختصّ بمحلّ الرفع، وهو خمسة: التاء، كقمت، والألف، كقاما، والواو، كقاموا، والنون كقُمْن، وياء المخاطبة كقومي، وما هو مشترك بين محلّ النصب والجرّ فقط، وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو (ربي أكرمني) وكاف المخاطب نحو (ما ودّعك ربّك) وهاء الغائب نحو (قال له صاحبه وهو يحاوره)، وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو «نا» خاصّة، نحو (ربّنا إنّنا سمعنا)...» (٥٤) .



(٥٤) اوضح المسالك ١ / ٦٣ .

٢ - أصول من نظرية التحويل والتفريع

تمهيد: اعتراضات تشومسكي على البنيوية - اعتراضات ابن هشام على
المغربين - استطلاعات سيويه.

ساد منهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة في التحليل اللغوي. وظنّ اللغويون أنه يُمكن وصف تركيب الجملة وفقاً له. وطُورت (نماذج) كثيرة من هذا القبيل. وتبيّنت فعالية كثير منها، وتبين، أيضاً، أن كثيراً منها كانت في واقع الأمر وجوهاً متعدّدة لمنهج أساسي واحد. ولكنه تبين، كذلك، أن وصف الإنجليزية وغير الإنجليزية وصفاً كاملاً وفقاً لهذا المنهج أمرٌ بالغ الصعوبة.

وقد أثبت تشومسكي في «البنى التركيبية» (Syntactic Structures) أن وصف اللغة وفقاً لمنهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة أمرٌ متعذر، على أنه لم يرفض مبدأ الأخذ به رفضاً كلياً، بل أظهر أن هذا المنهج ليس كافياً في تفسير التركيب الجملي تفسيراً شاملاً، وأنه ينبغي أن يتخذ مع منهج آخر في قرن^(١).

(١) انظر: Syntactic Structures, P. 34

The New English Grammar: A Descriptive Introduction P. 26.

وتلتقي جُلَّ منطلقات نظرية تشومسكي، نظرية التحويل والتفريع، في
اعتراضاتها^(٢) على البنيوية^(٣) من الجهات التي وجدت أن البنيوية تتخلف^(٤)
فيها عن تفسير صور أساسية من الظاهرة اللغوية، مع الأصول التي رسمها
ابن هشام في (المغني)، للتحليل النحوي، وساقها في هيئة «جهات يدخل
الاعتراض على المغرب من جهتها». وكانَّ المغرب، عند ابن هشام، هو
«البنوي» عند التحويليين، والبيان عن ذلك آتٍ في مواضعه تفصيلاً^(٥).

بل إنَّ مجمل استدراك تشومسكي على البنيويين مُستشعرٌ في
استطلاعات سيويه في (باب اللفظ للمعاني) من أوائل كتابه. فقد أخذ
تشومسكي على البنيويين أنهم اقتصروا على ظاهر اللفظ عند التحليل فَضَّلُ
عنهم أن يفسروا بذلك جملاً لها تركيب خارجي واحد ولكنَّ معانيها
نظ
عا
نظ

(٢) «انطلق تشومسكي في دراساته اللغوية من موقف نقدي اتخذه لنفسه بإزاء النحو
التقليدي (الغربي)، وبإزاء اللغويات البنيوية من جهة أخرى» مشكلة البنية ص ٧١.
(٣) انظر حاشية (٤) في الكلام على البنيوية من الفصل الموسوم (أصول من البنيوية).
ووفقاً للمفهوم الذي يجعل البنيوية تنتظم المدلولات والدلالات يصبح تشومسكي
ونظريته ينتسبان إلى ضرب من البنيوية التحويلية وفقاً لرأي بياجيه (مشكلة البنية ص
٧٠)، ولكن الوقائع التي احاطت بظهور نظرية التحويل تجعلنا لا نتخرج من عرض
الأمر على هذا النحو من التقابل، هذا فضلاً عن أن تيار النظر اللغوي الذي أظهر
تشومسكي عليه الخلاف. وعمل أن يستدرك عليه وأن يتجاوزه يستمد من البنيوية
الوصفية عند بلومفيلد، وهي بنيوية كان بلومفيلد أثر لها أن تقتصر على «الصورة
الصوتية» أو «الدالَّ المحض» بعد أن «عجز عن وصف عملية الدلالة نفسها». مشكلة
البنية ص ٦٠، ٦١.

(٤) انظر في هذه المسألة ملاحظة عبد الرحمن الحاج صالح في اللسانيات، المجلد
الثاني ٥٣/١.

(٥) انظر خاصة ما يستقبل من الكلام على (البراني - والجواني - المستوى الدلالي).

مختلفة، وجمالاً لها تراكيب خارجيّة مختلفة ولكنّها ذات معنى واحد الخ^(٦)، ويقول سيويه في مطالع ذلك الباب «اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين»^(٧).

(أ) مفهوم النحو

يراوح التحويليّون، في تعريف النحو، بين مترادفين: أوّلهما أن النحو نظام من الأحكام قائم في عقل أهل اللغة، يُكتسب في الطفولة المبكرة عادة، ويُستخرّ لوضع أمثلة الكلام المنطوقات وفهمها، والثاني: أن النحو نظريّة يقيمها اللغويّ مُقترحاً بها وصفاً لسليقة^(٨) (Competence) المتكلّم.

وهم يرون أن الذي يعرف لغة معرفة تامّة على وجه الاكتساب، شأن أبناء اللغة الذين يكتسبونها اكتساباً وتتحقق فيهم سليقة، لا يعرف، على وجه الوعي المباشر، إلّا قليلاً من القواعد التي يصدر عنها. أمّا أكثر القواعد

(٦) داود عبده: التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربيّ، العددان ٨ - ٩، ص ٦ وما بعدها، وجون سيرل: تشومسكي والثورة اللغويّة، الفكر العربيّ، العددان ٨ - ٩، ص ١٢٣ وما بعدها.

(٧) كتاب سيويه ٢٤/١ ويعني من هذا أن يكون المعنى عنصراً ثابتاً في النظر، ونوقن أن سيويه عند التحليل النحويّ كان يمضي بهذه المبادئ إلى أبعد من حدودها المفردة.

وانظر: نهاد الموسى: الوجهة الاجتماعية في منهج سيويه في كتابه، مجلة حضارة الإسلام، دمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤.

(٨) تحت العنوان التالي مباشرة كلام على السليقة.

الأمور
العربية
وأنه
نفسنا
منفعة
العربية
يلاحظ
تراعي
يستند
أن
فهو يصدر عنها متجاوزاً منطقة الوعي عليها أو التصور النظري لها^(٩).
ويُشبه ذلك التعريف وهذا الرأي أن يكونا تقريرين عما يسوقه ابن جني
والخليل في تعريف النحو تعريفاً مباشراً من جهة، وعما يترجحان فيه من
رجع النظر في ذلك الرأي من جهة أخرى.
وذلك أن ابن جني يعرف النحو تعريفاً مباشراً بأنه «انتحاء سمت كلام
العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقيق والتكسير
والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة
العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم
عنها ردّ به إليها»^(١٠).

وإذن فليس النحو عنده مقتصراً على خط الأفق السطحي للتركيب، بل
ينتظم مستويات الإعراب والتركيب والبنية مستهدفاً مثل المطلب الشمولي
في نظرية النحو عند التحويليين، ذلك أن «وصف سليقة المتكلم بلغة ما»
هو الشرط المتوحد لأن «يلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها». بل
لعل تعريف ابن جني يجمع إلى جانب الدلالة على مضمون تعريف
التحويليين طموحاً «وظيفياً» لهذا التعريف طالما أخذه المحدثون على نظرية
التحويل واعتبروه قصوراً فيها^(١١).

ويترجح ابن جني بين شطري حوار خلافي، على عادته في كثير من

(٩) انظر في عناصر هذا التعريف وذلك الرأي : Chomsky and Halle: The Sound Pattern of English, P. 3, 4

Fidelholts: The Methodology and Motivation of Transformational Grammar.

Formkin and Rodman: An Introduction to Language P. 12: وانظر كذلك

(١٠) الخصائص ٣٤/١.

(١١) جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية. الفكر العربي، العددان ٨ - ٩، ص ١٣٤

الأمور التي ينكشف له فيها عَنْ غَيْرِ وَجْهِ^(١٢)، فيتمسك في الشطر الأول بِنَّ
 «العرب أرادت من العِلَل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها»^(١٣)
 «وأنهم (أي العرب) قد أَحَسُوا ما أَحَسَّنا (أي اللغويون) وأرادوا وقصدوا ما
 نَسَبْنَا إليهم إِرَادَتَهُ وَقَصْدَهُ»^(١٤). ويقرّر «أَنَّ هذا مَوْضِع في تثبيته وتمكينه
 منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسْكَةٌ وَعِصْمَةٌ، لأنَّ فيه تصحيح ما ندَّعيه على
 العرب: من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا»^(١٥). ويستذكر ما
 يلاحظ من استمرار العرب في كلامها على وتيرة واحدة وتقرّيبها منهجاً واحداً
 تراعيه ويرى أنه «ليس يجوز أن يكون ذلك كله... اتفاقاً وقع»^(١٦). وهو
 يستدل على ذلك ببضعة أمثلة^(١٧) لعلها من «القليل» الذي يرى التحويليون
 أن ابن اللغة يصدر عنه، من قواعد لغته، واعياً عليه.

ويُعرِّض في الشطر الثاني، على وَجْهِ إِبْرَاءِ الذِّمَّة واستشعار الوجوه
 المختلفة في سياق القلق على الحقيقة ما يُسَلِّم إليه من جدلية، يُعرِّض
 لوجهٍ مقابلٍ تماماً، في هيئة اعتراضٍ يورده عليه أحدٌ من خارج، وهو، في

(١٢) من ذلك مثلاً ترجُّحه في مسألة القول في أصل اللغة ونشأتها (وما أشبهه في خفاء
 مسالكه بالقول في أصول السليقة ومحاولة تفسيرها!) الخصائص ٤٠/١ - ٤٧.

(١٣) الخصائص ٢٣٧/١.

(١٤) المصدر السابق ٢٤٥/١.

(١٥) المصدر نفسه ٢٣٧/١.

(١٦) المصدر نفسه ٢٣٨/١.

(١٧) المصدر نفسه ٢٤٥/١. ومن أمثلة ذلك أيضاً، غند غيره ما حكى الزمخشري في
 (ما انتصب بعامل مُضْمَر مستعمل إظهاره) عن سيويه، وقال: «هذه حجج سُمِعَتْ
 من العرب، يقولون: اللَّهُمَّ ضُبْعاً وَذُبْياً، وإذا سألتهم: ما تعنون؟ قالوا: اللهم اجمع
 فيها ضُبْعاً وَذُبْياً، وسمع أبو الخطاب بعض العرب وقيل له: لِمَ أفسدتم مكانكم؟
 فقال: الصبيان بأبي، أي لِمَ الصبيان. وقيل لبعضهم: أما بمكان كذا وَجْذٌ؟ فقال:
 بلى وَجْذاً أي أعرف به وجذاً». المفصل (بروخ) ١٨.

أغلب الظن، هاجسٌ جدليّ تراءى له هو، فيقول: «فإن قلت: فما تُنكر أن يكون ذلك (أي استمرار العرب على وتيرة واحدة وتقرّيبها منهجاً واحداً تراعيه، وتلاحظه في لغتها) شيئاً طُبِعوا عليه، وأجيئوا إليه، من غير اعتقاد منهم لِعِلِّله، ولا بِقَصْدٍ من القصد التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه، بل لأنّ آخراً منهم حدّاً على ما نهَج الأول فقال به؟» (١٨).

وقد هَجَم الخليل، من قبل، على هذه القضية، بعقله الفذّ فأحاط بعناصرها جُملة، إذ قرّر «أنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عِلُّه» ولم يفتّ الاحتراس بأنّ معرفة العرب بمواقع كلامها وقيام علل ذلك في عقولها «لَمْ يُنْقَلْ... عنها»، ذلك أنّ هناك برزخاً مقرّراً بين المعرفة الضمنيّة وثورة التصريح النظريّ عنها؛ وهكذا كان بحثه عن العلل محاولة في الكشف عمّا في عقول العرب أهل اللغة حين نطقت على سجيّتها وطباعها، ولكنّه تحرّج من القطع بأنّ ما يراه من العلل مواز لما صدرت عنه العرب بصورة مطابقة مطلقة «اعتلت أنا بما عِنْدِي أَنَّهُ عِلَّةٌ لما علّته منه، فإنّ أكنّ أصبت العلة فهو الذي التمس، وإن تكن هناك علة له(?) فمثلي مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا، ولسبب كذا وكذا، سنّحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعّل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعّله لغير تلك العلة، إلا أنّ ذلك ممّا ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإنّ

(١٨) الخصائص ٢٣٨/١.

منح لغيري علة لما علته من النحو هي أليق ممّا ذكرته بالمعلول فليات بها» (١٩).

والمفهومان، مفهوم التحويلين، ومفهوم الخليل وابن جنّي في منتهى النظر متواردان في نسيجهما الأساسي، أنّ النحو في أمل النظرية الموضوعية عند اللغويين مرادف لنظام السليقة عند أهل اللغة، وأن ما يَلْتَمِسُه اللغويون من قواعد وأصول عند وصف اللغة وتفسيرها مرادف أو مطابق للقواعد والأصول التي يصدر عنها أهل اللغة في مواقف الاستعمال، وأنّ وعي مَنْ يستعملون اللغة على تلك القواعد والأصول صراحةً، مسألة لا يستقيم لأحد أن يُرْسِلَ فيها قولاً مطلقاً. ذلك أنّ هذا الوعي، فيما يقرّر الفريقان، يتشخص في بعض القواعد، وهو عند التحويلين غائب تماماً في سائر القواعد، أمّا عند ابن جنّي والخليل فبابُ الثبّت في هذه المسألة مفتوح.

بل يلتقي تشومسكي وابن جنّي في مسألة ممّا يَنْشَعِبُ عن القول المفصل في هذه القضية، وهي أن ابن اللغة لا يُمكن له أن يُفيد عن لا وعيه الذي يصدر عنه في سليقته. ويقرّر تشومسكي «أنّ من الواضح أنّ تقارير (ابن اللغة) وآراءه حول سلوكه اللغويّ و(سليقته) يمكن أن تكون خاطئة. وهكذا يحاول النحو التفرغي أن يحدّد ما الذي يعرفه (المتكلّم - ابن اللغة) فعلاً لا ما يُمكن له أن يُدلي به حول معرفته» (٢٠). أمّا ابن جنّي فيدلّ على مضمون هذه الملاحظة ضمناً قارناً إياها بمشكلة المعنى الاصلاحي للالفاظ المستعملة في السؤال (وذلك أنّها تأخذ لدى اللغويّ

(١٩) الإيضاح في علل النحو ص ٦٦.

(٢٠) انظر كتابه Aspects of the theory of Syntax P. 8.

Topics in the Theory of Generative Grammar P. 3

معنى خاصاً ولدى أبناء اللغة معناها المتعارف العام). قال: فمن ذلك
حكاه أبو الحسن: أنه سأل اعرابياً عن تحقير الحُبَّارى. فقال: خبرون
وهذا جواب من قصد الغرض ولم يحفل باللفظ، إذ لم يفهم غرض
الحسن، فجاء بالخبر، لأنه فرخ الحُبَّارى، وذلك أن هذا الاعرابي تلقى
سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عند الكافة في مثله، ولم يحفل بصناعة
الإعراب التي إنما هي لفظية ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين
ونحو من ذلك أني سألت الشجري، فقلت: كيف تجمع المحرنجم؟ فقال
وأشرفه حتى أجمعه! (٢١).

كما أن السؤال المحير الذي يواجه نظرية التحويل وهو: «كيف تن
بالضبط الافتراض بأن الوصف الذي يقوم به النحوي لبناء الجمل هو وصف
يمثل قدرة المتكلم على قول وفهم هذه الجمل، وبأي معنى تحديداً لمفهوم
«المعرفة» اعتبر المتكلم أنه يعرف قواعد النحو» (٢٢) يواجه ملاحظات
الخليل وابن جني كما يواجه عمل ابن الأنباري في اسرار العربية على حد
سواء (٢٣).

(٢١) الخصائص ٤٦٦/٢.

(٢٢) جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان ٨ - ٩، ص ١٣٠
ولا بُد لي من التحفظ على ثورة التعبير المترجم!!

(٢٣) ولكن من الحق أن نسجل أن الباحث يجد عند أصحاب النظر العام (غير النحاة)
كالجاحظ وابن حزم وابن خلدون اتجاهاً إلى اعتبار الإيغال في التنظير النحوي
تجاوزاً لأصل الغاية العملية من وضع النحو، فضولاً لا طائل تحته، ونجد عند ابن
خلدون في ملاحظاته التي عرضها في المقدمة اتجاهاً إلى تقرير ازدواج بين ملكة
اللسان التي تحصل بالتعرض لنصوص اللغة، وبين صناعة العربية التي هي القوانين
المستنبطة من تلك النصوص، وهي القوانين التي يأتلف منها علم النحو وسائر قواعد
اللسان العربي.

(ب) السليقة

ويميّز التحويليون، في ملاحظة بسيطة فذة أخرى، بين السليقة (Competence) وهي نظام اللغة الكامن المكتسب عن أبناء اللغة، وبين أمثلة الكلام التي تصدر عنها على نحو لا ينحصر، في مواقف الأداء (Performance).

وهم يندبون أنفسهم إلى تفسير قدرة ابن اللغة على فهم جمل لغته المتجددة غير المتكررة، وقدرته على صياغة الجملة المناسبة - التي ليست تكريراً لأية جملة أخرى^(٢٤) - وفي كل موقف من مواقف استعماله للغة.

= (انظر مثلاً: المقدمة ١٠٨١)، وإذن فكان ابن خلدون لا يرى في النحو بصورته النظرية محاولة للكشف عن أصول «الملكة» كما يسميها، وكأنه يفارق الاتجاه الذي مهد له وفتح سبيله ابن جنّي بمثل قوله إن العرب أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها. الخ، كما يفارق القول أن مهمة النحوي إذن أن يكشف عن حكمة العرب في كلامها وهو ما حاوله ابن الأنباري في أسرار العربية. وكان ابن خلدون وابن حزم والجاحظ يرون أن الظاهرة النحوية يمكن أن تُحصّل بمعرفة جمهرة قواعد الوصفية أو عللها التعليمية بعبارة الزجاجي (الايضاح في علل النحو ص ٦٥).

Aspects of the theory of Syntax P. 4. (٢٤)

The Sound Pattern of English P. 3 — 4

وهذا تقرير صحيح بصورة عامّة، ولكن لا ريب أن في اللغة (غير الرواسم - clichés تكراراً كثيراً. ويبدو لي من بعض الوجوه أن أبناء اللغة الواحدة بل المتكلمين بلغة واحدة يتواردون كثيراً على جملة واحدة بعينها تحت ظروف معيّنة أو في مواقف معيّنة.

وهذا مَشَبَّةٌ بين النحو التحويلي والنحو من وجهة النظر التقليدية في
 يقرّر تشومسكي نفسه^(٢٥)، ولكن التقليد عنده هو التقليد الغربي منذ النحو
 السنسكريتي. غير أننا نستطيع القول إنّ هذا المبدأ كان أيضاً بعض
 اهتدى إليه النحويون العرب وهم يقلّبون النظر على وجوهه في قضية النحو
 لقد كان النحويون - في التقليد العربي أيضاً - يحاولون أن يبلغوا بالنظر في
 أمثلة الكلام (أو ما لا ينحصر من الصور الجزئية بعارة ابن هشام) إلى
 الأصول التي صدر عنها العرب أصحاب السليقة الفصحى. ولعل هذا تأويل
 ما قرره ابن جني منذ عشرة قرون ونيف. في الخصائص^(٢٦) «أنّ العرب
 أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها». ويستقيم لنا
 نعدّ عمل ابن الأنباري في كتابه أسرار العربية بحثاً عن أصول هذه السليقة
 على نحو مقارب جداً لما يستهدفه التحويليون.

(ج) ما ينحصر وما لا ينحصر

وكان بين الملاحظات البسيطة الفذة الأخرى التي صدر عنها
 تشومسكي في نظرية التحويل أن اللغة تقوم على نظام من الأحكام
 المحدودة يتعين بها تأويل مادة من الجُمَل وأمثلة الكلام لا تنحصر^(٢٧).
 وقد قرّر تشومسكي نفسه في مدافعاته الأولى عن النظرية، وردوده على
 مَنْ تعرّضوا لها بالتعليق أنّ فيها عَوْداً إلى مبادئ نظرية علم اللغة

Topecs in the theory of Generative Grammar P. 10 — 11 (٢٥)

(٢٦) الخصائص ٢٣٧/١.

Aspects of the Theory of Syntac P.V (٢٧)

التقليدي، وجعل هذه الملاحظة أحد تلك المبادئ. بل عدّ تشومسكي ذلك من مزايا نظريته، وأخذ على الدراسات اللغوية الحديثة التي سبقته أنها فشلت في الانتفاع بالانظار التقليدية، والتهدي بكثير من التفسيرات الصحيحة التي تُقدّمها، وتقدير المدى الذي يمكن لتلك الأنظار أن تُسهم به في وضع قاعدة نافعة للدراسات اللغوية (٢٨).

ويقرّر تشومسكي، مستشعراً ذلك الأمر، في فواتح كتابه الشهير الذي أرسى به دعائم نظرية التحويل، الموسوم «وجوه نظرية النحو Aspects of the theory of Syntax» أن القول بأن اللغة تقوم على نظام من القواعد المحدودة (finite) التي تفسّر عدداً لا ينحصر (infinite) من الجمل، ليس جديداً، ويستذكر تشومسكي أن ولهم فون هومبولت (Welhelm Von Humoldt) العالم اللغوي الألماني، ألمَحَ إلى هذه المقولة، بعبارة بيّنة، منذ قرن ونيف في مقدّمته لعلم اللغة العام، إذ رأى أن اللغة «تستخدم وسائل محدودة استخدما غير محدود» وأن النحو ينبغي أن يصف «العمليات» التي تجعل ذلك ممكناً.

وقد وجدت أن ابن هشام نفذ إلى مضمون هذه الملاحظة في تقرير غير ملتبس، منذ ستة قرون ونيف، في كتابه مغني اللبيب، وذلك في سياق تبصّره في تركيب العربية، وسعيه الى وضع أصول لإعراب القرآن (وقد غلبت الأمثلة الجزئية)، فإنه أقام الباب الثامن من كتابه المغني (٢٩) على «ذكر أمور كلّية يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية». واستوت الأمور الكلية عنده في الباب المذكور إحدى عشرة قاعدة متعيّنة أثبتّها ابن هشام عقب

Topics in the Teiry of Generative Grammar P. 1 — 3 (٢٨)

(٢٩) ص ٧٥١ - ٧٨١.

ذلك واردف ببعض امثلتها. وليس تقرير الشبه^(٣٠) بين ابن هشام وهومبولت

(٣٠) إن التشابه في هذه المسألة يُغري بالتأمل، وَيَقْوَى مَعَهُ الهاجس بأن هذه المسألة قد تكون بعض ما ورد على الغُرب من العَرَب في اطار «انتقال العلم العربي الى الغرب اللاتيني». وذلك ان سلفستري دي ساسي «كان متضلعا... من علوم اللغة العربية». وما أنتجه من الدراسات في نَحْو العربية وما ترجمه إلى الفرنسية من كتب النحو والتجويد القديمة يدلّ بوضوح على أنه أدرك - إدراكاً لا بأس به - مفاهيم ومناهج النحاة العرب». ودي ساسي «هو الذي كَوّن... فون هومبولت» وغيره. «وأهم شيء اكتسبه هؤلاء من دروس دي ساسي هو اطلاعهم من خلال دراستهم للعربية واللغات السامية الأخرى على المفاهيم اللغوية والنحوية العربية التي كانت تنقصهم في ثقافتهم الفيلولوجية التقليدية، وكذلك كان الأمر بالنسبة للنحو والصوتيات...». وكان دي ساسي «متشعباً بمبادئ النحو الوصفيّ التعليليّ». وهو يمثل في زمانه ذلك المذهب الذي تناقله عدد من العلماء منذ القرن الثالث عشر من طريق جيمس هاريس (Harris) وسنكتيوس (Sanctius) الإسباني عن النحاة العرب مباشرة أو عن لغويّ وفلاسفة السكولاستيك عن فلاسفة العرب». وتلا دي ساسي في العمل بهذه المبادئ تلميذه فون هومبولت.

انظر في ما تقدم كله: عبد الرحمن الحاج صالح: مدخل إلى علم اللسان الحديث (٣) اللسانيات ١٩٧٢ المجلد الثاني ٩/١، ١٠. فهل تكون هذه المسألة عند ابن هشام مما أورده دي ساسي على هومبولت ثم لقفها تشومسكي؟.

إنه لا بُدّ من التحفظ على القطع بقول حاسم، ذلك أنه، مثلاً «رغم... معرفة دي ساسي لمقاصد النحاة العرب فإن الكثير ممّا تركوه من التحليلات العميقة والمفاهيم الدقيقة ما كان يمكن أن يفهم في ذلك العصر لعدم خوض الغربيين بعد في هذا النوع من البحث، ونخص بالذكر مناهج الوصف البنيوي ومفهومي الأصل والفرع والطريقة التفريعية...» عبد الرحمن الحاج صالح: الموضع المتقدم ذكره في هذه الحاشية ثم إن إشارة تشومسكي إلى ملاحظة هومبولت لم تكن، فيما يظهر، على سبيل التاريخ وتقريره أنه صدر عنها ابتداء، وليس في أقواله حول هذه المسألة تصريح حاسم بالأخذ إلا ما تحمله عبارته من إحياء لعله ورد عليها من حرارة موقف السُّجال حسب.

ثم تشومسكي من هذه الجهة محتاجاً الى أن يُتكلّف له التأويل. ولهذا وغيره^(٣١) لا يستقيم لبيرفوتش (Manfred Bierwisch) أن يقرّر أنّ «أول من المح بصراحة الى طبيعة القدرة اللغوية الخلاقة كان ولهم فون هومبولت»^(٣٢). وإنّه لَمِمّا يستوقف خاطر الأول أن يكون (الحديث) وهو على وجه من الاتّساع صنو (الكلام)، يحمل فيما يدلّ عليه الجذر منه وشعبة من تصاريفه معنى الجِدّة. فهل يكون بين الحديث (وهو الكلام على نحو ما) والحدّاث، في الأصل الأول المستشعر عند العرب قديماً ما يكون في اللغة من طاقة متجدّدة خلاقة عند الغرب حديثاً؟.

(د) الأصول والفروع

— أصول بسيطة وفروع مركّبة:

ومن أسس النحو التحويليّ أنّه يميّز في اللغة نوعين من الجمل: بسيطاً ومركّباً. وتقوم الجملة المركّبة على جملة بسيطة أو على سياق متتابع من الجمل البسيطة. ويعمل النحو التحويليّ في استخراج الأحكام التي يمكن لنا بتطبيقها ان نفرّع الجمل البسيطة الى جمل مركّبة أو أن نحول الجمل البسيطة إلى جمل مركّبة^(٣٣). وهذا نظير ما نجد في النحو العربيّ من الصدور عن الجملتين:

= وانظر كتابيه الأنف ذكرهما في الحاشيتين ٢٧، ٢٨ من قبيل هذا!!.

(٣١) انظر: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات، المجلد الثاني ٥٤/١ حاشية ١٠٥.

(٣٢) Modern Linguistics P. 45.

(٣٣) Stockwell, R: Foundations of Syntactic Theory P. 16

Cattell: The New English Grammar: A Descriptive Introduction P. 27.

ولعلّه يحسن الاحتراس بأنّ هذه الفكرة تعتبر مرحلة في سياق تطوّر النظرية، وقد وردت في بواكيره الأولى.

الاسميّة والفعلية في صورتها البسيطة ورصد التغيرات التي تجري عليهما وتمدّ فيهما عناصر إضافية ووظائف جديدة.

وقد لاحظ سيبويه هذا المعنى، تميز جمل بسيطة أولية في اللغة، وردّ التراكيب الممتدة والمتحولة إلى أصولها من تلك الجمل. وذلك، مثلاً، فيما عقد من (باب المسند والمسند إليه)، وفيه يقول: «وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدّاً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه. وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بُدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بُدّ من الآخر في الابتداء. ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيدا منطلقاً، لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده.

واعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجارّ على المبتدأ. ألا ترى أنّ ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلّا أن تدعه. وذلك أنّك إذا قلت: عبد الله منطلقاً، إن شئت أدخلت (رأيت) عليه فقلت: رأيت عبد الله منطلقاً، أو قلت: كان عبد الله منطلقاً، أو مررت بعبد الله منطلقاً، فالمبتدأ أوّل جزء كما كان الواحد أوّل العدد، والنكرة قبل المعرفة» (٣٤).

ويتصل بهذا ما تلاحظ موزل من خلال اختبارها لوجوه الدلالة التي يتخذها مصطلح الخبر (٣٥) عند سيبويه. وذلك أن الخبر عنده يكون مبنياً على المبتدأ (زيد أخوك)، أو مبنياً على كان واسمها (يظلّ زيد أخاك)، أو مبنياً على المفعول الأوّل (حسب عبد الله زيدا أخاك). وإذن فهو يتخذ عند سيبويه أشكالاً خارجية سطحية مختلفة الموقع والامتداد (خبر المبتدأ، خبر

(٣٤) كتاب سيبويه (هارون) ٢٣/١ - ٢٤.

(٣٥) Die Syntaxische Terminologie Bei Sibawaih P. 281

يظلّ، مفعول حسب الثاني)، ولكنّه يعرف له دوراً واحداً ثابتاً في بنية جَوَانِيَّة أصليّة يرتدّ إليها.

وهذا المبدأ في التّأصيل والتّفرّيع بيّن في نسيج النحو العربي بياناً لا خلاف فيه. ونجتزئ هنا بأن نعرض لأمرين: مباشر نقتبسه من تقارير ابن هشام في فواتح الجزء الثاني من المغني، وغير مباشر لا نتجاوز فيه التذكرة ببعض أبواب النحو العربي المتعارفة ممّا لا يحتاج الى إفاضة أو تفصيل.

فأمّا ابن هشام فنجتزئ من عنده بأربعة أمور:

أولها تعريفه للجملة حيث يقول «والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كـ «قام زيد»، والمبتدأ وخبره كـ «زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو ضُرب اللصّ، وأقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً» (٣٦).

والثاني تعريفه للجملة الاسميّة والفعلية إذ يقول: «فالاسميّة: هي التي صدرها اسم، كـ «زيد قائم»، و«هيئات العقيق»... والفعلية هي التي صدرها فعل، كـ «قام زيد»، و«ضُرب اللصّ»، و«كان زيد قائماً» و«ظننته قائماً» و«يقوم زيد» و«قم» (٣٧).

والثالث تنبيهه - عَقِب تعريفه السابقين للجملة الاسميّة والجملة الفعلية - على أنّ «مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه؛ فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو «أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائماً»، اسميّة، ومن نحو «أقام زيد، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلاً قمت» فعلية».

والمُعْتَبَر أيضاً ما هو صَدَر في الأصل، فالجملة من نحو «كيف جاء زيد» ومن نحو (فأيّ آيات الله تنكرون) ومن نحو (فريقاً كذّبتهم وفريقاً تقتلون) و(خشعاً أبصارهم يخرجون) فعلية؛ لأنّ هذه الأسماء في نية

(٣٦) المغني ٤١٩/٢.

(٣٧) المصدر السابق ٤٢٠/٢.

التأخير، وكذا الجملة في نحو «يا عبد الله» ونحو (وإن أحد من المشركين استجارك)، و(الأنعام خلقها)، والليل إذا يغشى؛ لأنَّ صدورها في الأصل أفعال» (٣٨).

والرابعُ كلامه على انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى وهو: «الكبرى هي الاسمِيَّة التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم. والصغرى: هي المبنية على المبتدأ كالجملة المُخْبِر بها في المثالين» (٣٩).

وغني عن التعليق أنَّ ابن هشام قد ميّز جملة كبرى يكون الخبر فيها جملة صغرى، وأنَّه ميّز جملة تكون أصلاً، وأخرى تكون فرعاً بمنزلتها فَضَبَطَ العلاقة بين الأصل البسيط (قام زيد) والفرع المحوّل بالبناء للمجهول (ضرب اللصّ) الخ، كما تنبّه إلى ردّ الفروع إلى الأصول بالنفاذ في الجمل التي لها ظاهر مختلف، وإذن تكون (كيف جاء زيد؟) ... فعلية؛ لأنها - وإن تصدرها اسمٌ - محوّلَةٌ عنده، فيما يُفْهَم ضمناً، عن أصل فعليّ بسيط هو:

راكباً

جاء زيد ماشياً

غاضباً

وأما غيرَ المباشر من الأمرين فهو جملة أبواب النحو العربيّ. ولعلّ الشادين يعتدّون جملة كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإنّ وأخواتها، ولا

(٣٨) المصدر نفسه ٤٢١/٢. ولم نبيّن عن مواضع الآيات ولم نأت بتمامها إذ اكتفينا بالردّ إلى المرجع الذي يتعيّن أن يفضي (تحقيقه) إلى ذلك، فضلاً عن أن هذا المطلب قريب من خلال المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ثم إنّه لا يتعلّق به غرض من أغراض الاستشهاد هنا.

(٣٩) المغني ٤٢٤.

النافية للجنس، فروعاً متحوّلة عن أصل واحد هو الجملة الاسميّة (المبتدأ والخبر) وفق خطوات ثابتة مطّردة. بل إنّ باب (ظنّ) ما يزال يحمل في عنواناته دلائل حاسمة على هذا التأصيل والتفريع في بناء الجمل، ذلك أنّه يعرف بباب الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر الخ.

ولعلّ تحليل النحويين لجملة التنازع في مثل: اجتهد ونجح صالح، إلى: اجتهد صالح ونجح (هو)، أو اجتهد (هو) ونجح صالح، يدلّ على أنّهم كانوا يتمسّكون برّد المركّب إلى البسيط ويجعلون وحدة التحليل في ذلك الجملة الصغرى.

وقد يعترض معترض بأنّ هذه نتيجة لبّدء مختلف، ذلك أنّ البدء هو القول بالعمل وما لزم ذلك من قيود كان بينها أنّ المعمول إنّما يسلّط عليه عامل واحد لا يتعدّد، والفاعل هو معمول الفعل فلا وجه لأنّ نسلّط فعلين على فاعل واحد. ولا ضير! فإنّنا نجد حتّى في إطار القول بالعمل، والصدور عن قيود نظريّة العامل أن هذه التحليلات مستشعرة وأنّها ملاقية!.

وطريف أيضاً أن نجد مصطلح التحويل عينه يُستعمل لدى النحاة العرب المحدثين الذين يصدرّون - لا ريب - عن مناهج النحاة الأوائل ومصطلحهم. وهم يلحظون عند استعماله في التحليل النحويّ أو الصرفيّ قريباً مما يلحظ أصحاب النظريّة في الغرب، وخاصّة عنصر المعنى^(٤٠).

(٤٠) من ذلك أن سعيداً الأفغاني اختار في مَنْ وما ومهما في الشرط أن «تُعرّب مفعولاً بها إن كان فعل الشرط متعدّياً لم يستوفِ مفعولاته، وإلاّ أُعْرِبَتْ مبتدأ خبره جملة جواب الشرط»، واحتجّ لهذا الاختيار بأنّه يحتكم إلى «المعنى - وهو الحكم في كلّ خلاف»، وعلّله بأنّك «إذا حوّلت صيغة الجملة الشرطيّة (مَنْ يسافر يبتهج) إلى جملة اسميّة قلت: المسافر مبتهج، وما اسمُ الشرط هنا إلّا اسم موصول أضيف إليه معنى الشرط ففكّ صلته بفعله لفظاً لا معنى». وهكذا تكون جملة الشرط - على هذه =

— أصول متفقة وفروع مختلفة: (٤١):

ومن اعتراضات تشومسكي على البنيوية أنها تتخلف عن تفسير «تغايرات سطحية تُضمّر... تماثلات عميقة». فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات، فيها، وإضافة بعض العناصر، مثل:

زيد عريض الجبين

جبين زيد عريض

زيد جبينه عريض

إنما (٤٢) برغم هذا الاختلاف فإن هذه الجمل تشترك جميعها بالمعنى

= الصورة المركبة - وجها من تحولات الجملة الاسمية البسيطة أو تكون جملة الشرط هنا فرعاً متولداً من الجملة الاسمية في صورتها الأولية البسيطة بالاحتكام الى المعنى.

انظر: مذكرات في قواعد اللغة العربية ص ٤٣.

ولا ريب أن هذا مَحْضُ توارد. فالتأويل عند الأفغاني ورد في كتاب له صدر سنة ١٩٥٥، أما صاحب نظرية التحويل الذي استوى التحويل في نظريته منهجاً قائماً برأسه فقد صدر كتابه الأول فيها سنة ١٩٥٧، وافترض التلاقي على التأثر لا وجه له!

ومنه أيضاً قول الصرفيين: «وقد تُحوّل صيغة «فاعل» الدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث، إلى أوزان خمسة مشهورة، تسمى صيغ المبالغة...» شذا العرف للحملوي ص ٧٥.

(٤١) ولا نعرض هنا لفكرة الأصل والفرع في (الصرف) العربي، ومن مقوماتها القول، على اعتبار الأكثر، بالأصل الثلاثي، والقول بأنه المصدر (أو الفعل أو أسماء الأعيان - لا ضمير هنا) وواضح كيف ينتظم هذا التأصيل وجوه التصريف والاشتقاق وأحوال أبنية الكلم في علاقة، علاقة الفروع بالأصول على نحو مستفيض.

(٤٢) أتخفظ عند هذا الموضع ومواضع أخرى من الترجمة، ترجمة مقال جون سيرل، على صورة التعبير فيها! ولكنها تظلّ مثلاً على ما نحو فيه من (تعدّد المباني على توحد المقاصد والمعاني).

نفسه. إن قواعد نحو المؤلفات، وحدها، لا توفر لنا أية وسيلة لشرح هذا التماثل، فهي تعطي لهذه الجمل الثلاث ثلاثة شروح مستقلة.

فلكي يؤدّي النحو حساباً عن هذه الوقائع يؤكد تشومسكي أنّ النحو يتطلب... نوعاً من القواعد يدعوها بالقواعد التحويلية... ويمكننا، مثلاً، باستخدام قواعد تشومسكي التحويلية شرح التماثل بين زيد عريض الجبين وجبين زيد عريض... عن طريق بعض التحويلات من تقديم وتأخير وحذف.. دون تبديل في المعنى. وبذلك نشرح كيف يمكن اشتقاق الجملتين انطلاقاً من الدليل... الذي يعيّن وحدة المعنى بين الجملتين برغم اختلاف بنيتهما السطحية»^(٤٣).

وأدع نصّ المثال (الأمثلة) هنا على الرغم من أنني أجد في قواعد النحو العربيّ تجاوزاً لظاهر الإعراب المتعارف له، وهو الظاهر الذي يجعل هذه الأمثلة ثلاث جمل متغايرة الأعراب. ويتمثل هذا التجاوز فيما نجده لدى النحويين من تنصيب على أن الإضافة في الأول تكون من إضافة الصفة المشبهة (عريض) إلى فاعلها (الجبين)^(٤٤)، وإذن فهناك نسبة (العرض) إلى (الجبين) أو إسناده إليه، وأن الخبر (عريض) في الثاني يتحمّل ضميراً (فاعلاً) عائداً على المبتدأ (جبين)^(٤٥)، وإذن يكون ضمير (الجبين) أيضاً مسنداً إليه (العرض)، وكذلك الحال في الثالث، ويبين سائر

(٤٣) جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان ٨ - ٩، ص

١٣٠ - ١٣١ (مع بعض الاجتزاء)، وانظر أيضاً: Cattell: The New English

Grammar: A Descriptive Introduction P. 29.

(٤٤) انظر مثلاً: المقتضب ١٥٨/٤.

(٤٥) انظر مثلاً: أوضح المسالك ١٣٧/١.

الإعراب عن سائر الفرق، وإذن يتعيّن في قواعد النحو العربي قدر مشترك
في المعنى بين هذه الجمل يتحصّل بمعطيات التحليل النحويّ.

ولكنّي أدع ذلك إلى مثال بعيد في سياق آخر، ولكنّه يفضي بنا إلى أن
سيبويه قد هجس بهذه المسألة وتآدى إليها في منتهى دلالتها وإن تغاير المآخذ
والإطار.

وذلك أنّه حين ورد على النحويين القول في تمييز النسبة مثل: طاب
زيد نفساً، وتصيّب عمرو عرقاً: هل يجوز أن يتقدّم التمييز على العامل فيه
فيقال: نفساً طاب زيد، وعرقاً تصيّب عمرو، «ذهب سيبويه إلى أنّه لا يجوز
تقديم هذا النوع (من التمييز) على عامله، وذلك لأنّ المنصوب ههنا هو
الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: «تصيّب زيد عرقاً» كان الفعل
للعرق في المعنى لا لزيد، فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز
تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً...»^(٤٦).

وهكذا يكون: تصيّب عمرو (أو زيد) عرقاً، مكافئاً في معناه عند
التحليل لقولنا: تصيّب عرق عمرو (أو زيد)، وتكون هاتان الصورتان فرعين
ينتظمهما أصل عميق أو معنى واحد على اختلاف بنيتهما البرانيّة (السّطحيّة).

ولعلّ مبدأ «الكشف عن أصول العلاقة بين تراكيب لغوية تبدو
متغايرة»^(٤٧) وهو واحد من مبادئ نظرية التحويل، يصلح، مع بعض

(٤٦) أسرار العربيّة (طبعة دمشق) ١٩٦ وطبعة ليدن ٧٩.

(٤٧) هذه عبارة كاتل (Cattel) في الكلام على تشومسكي.

وانظر كتابه:

للتحكّم، أن يكون تقريراً عن بعض منطلق التحليل النحوي عند سيبويه،
كذلك!

(هـ) البراني (السطحي) والجواني (العميق)

— المستوى الدلالي:

وكان من مبادئ اعتراض التحويليين على البنيوية أن في اللغة، كلّ لغة، جُملاً يكون للواحد منها غير معنى، «وقد يكون سبب تعدّد معنى جملة ما أن إحدى مفرداتها لها معان متعدّدة، كما في جملة: جلست إلى جانب العين، فتعدّد معاني هذه الجملة يعود إلى تعدّد معاني كلمة عين» (٤٨).

ومعلوم أن البنيوية لا تحفل بهذا وأن التحليل اللغوي وفقاً لها لا يكشف عن هذا التعدّد. ولكن ما ينكشف للتحويليين في هذا الاعتراض قد انكشف لابن هشام في ذلك الباب من المغني، (في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها). فإنه جعل أولى تلك الجهات «أن يراعي (المُعرب) ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى». ويقرّر ابن هشام هناك أن «أول واجب على المُعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً».

(٤٨) داود عبده: التقدير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، العددان ٨ - ٩، ص ٧ وجدير بالملاحظة أن البنيويين كانوا أخذوا على النحاة التقليديين اعتمادهم المعنى عنصراً في التحليل النحوي. ولكن التحويليين اتخذوا موقفاً مختلفاً منصفاً بإزاء معطيات النظر النحوي التقليدي.

يقول ابن هشام: ولقد حُكي لي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل:

لا يُبْعِدُ اللهُ التَّلْبُوبَ وَالْغَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ: نَعَمْ

فقال: نعم حرف جواب، ثم طلبا محلَّ الشاهد في البيت، فلم يجدها، فظهر لي حينئذ حسنُ لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نَعَمْ بكسر العين، وإنما نَعَمْ هنا واحد الأنعام...».

ويمضي ابن هشام على هذا الصعيد قائلاً: «وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُني فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السبب، وسترى ذلك معيّنًا.

فأحدها: قوله تعالى: ﴿أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك)، وذلك باطل، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على (ما)، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل.. وموجب الوهم المذكور أن المُعَرَّبَ يرى أن والفعل مرتين وبينهما حرف العطف.

ونظير هذا سواء أن يتوهم في قوله:

لَنْ، ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء

أنَّ الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، والوجه «أنَّ (أدع) منصوب بَلَنْ، و(أشهد) معطوف على القتال»^(٤٩) «وما الظرفية

(٤٩) المغني ٥٨٢ - ٥٨٣.

وصلتها ظرف لـ (أدع) فاصل بينه وبين (لن) للضرورة، فيُسأل حينئذ: كيف يجتمع قوله: لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء، فيُجاب بأنَّ أشهد ليس معطوفاً على أدع، بل نصبه بأنَّ مضمرة: وأنَّ والفعل عطف على القتال، أي لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حدّ قول ميسون:

ولبس عباءة وتقرّ عيني... (٥٠).

وقد جرّد المبرّد، من قبل ابن هشام، هذا المبدأ تجريداً غير ملتبس إذ اعتدّ المعنى فيصلاً في تصحيح النحو فذهب الى أن «كلّ ما صلح به المعنى فهو جيّد، وكلّ ما فسد به المعنى فمردود» (٥١).

ويعوّل النحويّون العرب على المعنى مُعوّلاً كبيراً. ويمثّل التفاتهم إلى المعنى عامّة، والمستوى الدلاليّ خاصّة، ملحظاً ثابتاً يَفْزَعُونَ إليه ويصدرون عنه في التفسير النحويّ وخاصّة إذا تخلف التفسير على المستوى النحويّ الخالص. واستيعاب أمثلة ذلك - في كتبهم - متعذّر كثرة واستفاضة. وهذا غيُض من قيُض.

* فَهَمْ يقيمون حدودهم على هذا المَلَحَظ؛ إذ يعرفون الاستثناء بأنّه (إخراج بعض من كلّ) (٥٢)، ويعرفون الاستثناء المنقطع بأنّه ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه (٥٣)، بل يردّون تركيب الاستثناء إلى جملة إثباتيّة عاديّة وفقاً لتأويل دلاليّ، إذ يذهب ابن السّراج منهم إلى أنّ (الاسم المستثنى مع ما تستثنيه منه بمنزلة اسم مضاف)، (إذاقلت:

(٥٠) المصدر السابق ص ٣١٤ وما قبلها.

(٥١) المقتضب ٣١١/٤.

(٥٢) أسرار العربيّة ص ٢٠١.

(٥٣) كتاب سيبويه (هارون) ٣١٩/٢.

جاءني قومك إلا قليلاً منهم، فهم بمنزلة قولك: جاءني أكثر قومك^(٥٤).

ويجعلون المعنى حكماً فيما يجوز وما لا يجوز، فمن ذلك أن ابن السراج يذهب إلى أنه (لا يجوز أن تستثنى النكرة من النكرات في الموجب لا تقول: جاءني قوم إلا رجلاً، لأن هذا لا فائدة في استثنائه)^(٥٥). وواضح أنه يُعَوَّل على الإفادة من جهة المعنى وفقاً لما يجده أبناء اللغة في سلاقتهم.

وكان اعتبار المعنى، عندهم، ضرباً من اختبار الاطراد في التفسير النحوي، وكأنما كانوا يتعاورون هذا الملحظ ليمتحنوا صلاحيته في اطار مناظرتهم الخلافية الخصبة.

فحين أرادوا أن يفسروا نصب المستثنى^(٥٦) التفت الزجاج وأبو علي الفارسي إليه، فذهبا إلى أن عامل نصب المستثنى هو (إلا)؛ ذلك أن معناها (أستثني) وهو فعل ينصب ما بعده. ولكن هذا التأويل المعنوي لم يثبت للامتحان طويلاً، فإن غيرهما قد تنبه إلى أن الوجه ليس (أستثني) على الدوام، إذ يمكن لنا أن نقرر غيره في مثل: وافق النواب... إلا عبد الله، فإنه قد يحتمل أن يكون التأويل (امتنع) أو (رفض). وواضح، مع ذلك، أن مدار الخلاف هو على المعنى المفهوم من «إلا» في كل حال!

لكنَّ المُعْجَب حقاً هو أن هذا المَلْحَظ هياً للنحويين العرب أنظاراً لطيفة في طرد مقاييسهم وتطويع الظواهر المتغايرة شكلاً برَدِّها الى بنية واحدة جَوَانِيَّة متوافقة.

(٥٤) أصول النحو ١/٣٤٣.

(٥٥) المصدر السابق ١/٣٤٦.

(٥٥) المصدر السابق ١/٣٤٦.

(٥٦) انظر في هذه المسألة: أسرار العربية ص ٢٠٣ وما حولها.

ومن وجوه ما أسعدهم به المعنى على هذا الصعيد أن غير الإيجاب في الاستثناء الناقص، والمنفي، يجيء نفيًا ونهياً واستفهاماً إنكارياً، كما يكون غير الإيجاب في تأويل معنى الحكم.

وهكذا أمكن لهم أن يطردوا مسألة (غير الإيجاب) في الناقص، وأن يفسروا التغيرات السطحي بين الأنماط التالية:

وما محمد إلا رسول
ولا تقولوا على الله إلا الحق
فهل يهلك إلا القوم الفاسقون
ويأبى الله إلا أن يتم نوره

فأما النفي والنهي فالمحمّل بينهما قريب، وأما الاستفهام الإنكاري فقد رده إلى النفي بالتقدير رداً قريباً أيضاً، ذلك أنهم لاحظوا أن:

هل يهلك إلا القوم الفاسقون
بمنزلة: لا يهلك إلا القوم الفاسقون

ولكن المعنى أسعفهم في أن يسلكوا (يأبى الله إلا أن يتم نوره) وما أشبهها في هذا الإطار، إذ فزعوا إليه فوجدوا أن (يأبى) بمعنى (لا يريد) (٥٧).

ومن لطيف ما تهياً لهم بالالتفات إلى المعنى تفسير وجوب النصب، نصب المستثنى المكرر في مثل: ما أتاني إلا زيد إلا عمراً، فإنهم ذهبوا إلى أنه إذا تكررت (إلا) وتكرر المستثنى بها في الناقص المفرغ فلا يجوز

(٥٧) أوضح المسالك ٦٠/٢ وما بعدها.

رفع الآخر. قال الزمخشري: لأنك لا تقول: تركوني إلا عمرو^(٥٨). ويدل قوله على أنه لحظ أن الحكم يصبح موجباً بـ (ما وإلا) فكأن قولك: ما أتاني إلا زيد مرادف لقولك: تركوني؛ وذلك حكم مثبت لا يكون بعده إلا النصب.

ومر:
المتن

أما أعظم ما بلغوه من التغلغل، على هذا الصعيد، فهو:

- حَمَلُهُمْ ما ظاهره النفي على الإيجاب في مثل: (ما فيهم أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيداً) بوجوب نصب (زيداً). فإنهم رأوا أن (ما فيهم أحدٌ إلا قد قال ذاك) مساوية لـ (كلهم قالوا ذاك)، وإذن يكون التركيب الذي ظاهره النفي مثبتاً في حقيقة المعنى، ويستقيم النصب على ملاحظ صحيح.

المف - ملاحظتهم انسحاب النفي على (يقول، مثلاً) في: (ما أظن أحداً يقول ذاك إلا زيداً (أو زيد)). فإنهم أجازوا في مثل هذا النصب على إتيان التقا (زيداً) (أحداً)، والرفع على إتيان (زيد) لضمير الرفع في (يقول). وذلك وال معن أنهم فهموا القول المتقدم على: (ما يقول ذاك أحد إلا زيد)؛ فإنه من اليا تفريعات الفهم المشروع لذلك التركيب.

وحا - ملاحظتهم أن النفي لا ينسحب على (ينتقد، مثلاً) في: (ما عتبت على أحدٍ ينتقني إلا تلميذ)، إذ لا يمكن لنا أن نفرّع من تأويله: (ما ينتقني أحد إلا تلميذ). وإذن يتعين إتيان (تلميذ) لأحد المجرور، ولا يجوز إتيانه لضمير المستتر في (ينتقني)^(٥٩).

* وهم يرون الأمثلة التالية:

عندي ثوب خز

أما

(٥٨) المفصل (بروخ) ٣٣.

(٥٩) انظر في الملاحظات الثلاث المتقدمة: كتاب سيبويه (هارون) ٣١٢/٢ وما بعدها.

عندي ثوب زيد
عليّ صوم رمضان.

مختلفة على الرغم أنّها جميعاً تجري في ظاهرها على طريق الإضافة
ومرجع هذا الاختلاف - عندهم - إلى المعنى. ذلك أنّهم يقرّون الأمثلة
المتقدمة هذا التقدير، على الترتيب:

عندي ثوب من خزّ
عندي ثوب لزيد
عليّ صوم في رمضان.

قال الأشموني: «فانوَ معنى «من» فيما اذا كان المضاف بعضاً من
المضاف إليه مع صحّة إطلاق اسمه عليه، كثوب خزّ، وخاتم فضّة،
التقدير: ثوبٌ من خزّ، وخاتم من فضّة، ألا ترى أنّ الثوب بعض الخزّ
والخاتم بعض الفضّة، وأنّه يقال: هذا الثوب خزّ، وهذا الخاتم فضّة. وانوَ
معنى «في» اذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف، نحو «مكر الليل» أي في
الليل، (واللام خذا لِمَا سَوَى ذَيْنِكَ)؛ إذ هي الأصل، نحو: صوب زيد،
وحصير المسجد، ويوم الخميس، ويد زيد»^(٦٠).

وكذلك لا يستوي عندهم أن نقول:

بيت نمل

وبيت زيد

فَبَيَّتْ في الأول قد تخصّص، إذ ضاق عمومه عن قولنا: بيت، مجرداً.
أما في الثاني فقد تعرّف إذ أصبح المقصود به متعيّناً، ذلك «أن المضاف

(٦٠) شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٣٠٥/٢.

يتخصّص بالثاني إن كان نكرة، نحو: غلام رجل، ويتعرّف به إن كان معرفة، نحو: غلام زيد» (٦١).

— المستوى الصرفي :

ويمثّل اعتبارُ المستوى الصرفي، مستوى البنية، في النظام اللغوي، ملاحظاً إضافياً ثابتاً في مناهج التحليل النحوي الحديث (٦٢).

وهذا بغض ما عرفه للعرب مؤرّخو علم اللغة، إذ يعتدّونهم من أول من اعتبر العلاقة بين صيغة الكلمة، على مستوى الصرف، ووظيفتها في التركيب، على مستوى النحو (٦٣).

(٦١) المرجع السابق ٣٠٥/٢.

(٦٢) Fromkin and Rodman: An Introduction to Language P. 146

(٦٣) Robins: A Short History of Linguistics P. 24, 98

Ivic: Trends in Linguistics P. 28 — 30

كما تحرّوا العلاقة بين البنية الصرفية وما يكون لها من دلالة (معنوية) خاصة، إذ نجد سيبويه، مثلاً يجرّد لكثير من الصيغ الصرفية معاني دلالية كلية. فلا يقتصر في تعداد صيغ مصادر الثلاثي، مثلاً، على سرّدها في نطاق علاقتها الشكلية بصيغة الفعل، بل يقرن الصيغة بالمعنى المشترك الذي رأى أمثلتها المختلفة تلتقي عليه. وهكذا يقرّر أنّ المصدر الذي على فعال - بضمّ الفاء - يدلّ على الداء، والمصدر الذي على فعال - بكسر الفاء - يدلّ على المباعدة، والمصدر الذي على فعالة - بضمّ الفاء - يدلّ على الزيادة، والمصدر الذي على فعّالان - بفتحتين - يدلّ على الزعزعة والاهتزاز. ويتعمّق الملحظ الدلاليّ منهجه حتى ترتبط عنده صيغ معلومة بمعان معينة مستمدة من تصنيف الأشياء في العالم الخارجي إلى إنسان وغير إنسان... الخ، فقد ذكر في (باب تكسير الصفة للجمع) أنّ (ما كان فعلاً فإنه يُكسّر على فعال... وذلك: صَغَب وصِعب، وَعَبَل وعِبَال، وفَسَل وفِسال، وخَذَل وخِذال، وقد كُسّر بعضه على فعول. وذلك نحو كهل وكهول، ثم قرّر عقِب ذلك =

ولعله يُغني في البيان عن هذه المسألة أن ننبّه على الجهة السادسة التي يَدْخُل الاعتراض على المُعرب من جهتها عند ابن هشام، وهي، عنده: ألا يُراعي (المُعرب) الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنّ العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطون في آخرٍ نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المُعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط، فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين:

النوع الأوّل: اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت.
ومن الوهم في الأوّل قول الزمخشري في ﴿ملك الناس، إله الناس﴾
إنهما عطف بيان، والصواب إنهما نعتان.
ومن الخطأ في الثاني قول كثير من النحويّين في نحو «مررت بهذا الرجل» إنّ الرجل نعت...
النوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة،
والتنكير للحال والتمييز، وأفعل من، ونعت النكرة... الخ^(٦٤)...

= «أنه ليس شيء من هذا إذا كان للآدميين يمتنع من أن تجمعهم بالواو والنون». وذلك قولك: صَعْبُونَ وَخَذَلُونَ. وقال الراجز:
قالت سُلَيْمَى لَا أَحَبَّ الْجَعْدَيْنِ
وذكر مثل ذلك في غير وجه، كأنما أصبح الجمع السالم بواو ونون، في مقاييس الصرف عنده، وهو جمع الآدميين دون غيرهم من الخلق والأشياء.
وأنظر في بيان هذا الملحظ وتفصيل أمثلته: نهاد موسى: الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، مجلة حضارة الاسلام، دمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤.
(٦٤) المغني ص ٦٣٠ وما بعدها.

و هذا الملحظ متوارد في معالجاتهم بصورة متسعة. ويعرف الشادون أن
النحويين يَصِلون بين المصدر والمفعول المطلق كما يَصِلون بين المصدر
والمفعول لأجله، ويصلون بين الحال والاشتقاق الخ.

ومعروف أيضاً أنه لا يستوي عند النحويين أن يقال:

غلاف الكتاب أنيق

و: ناشر الكتاب صديق

على الرغم من أن كلاً منهما مضاف إلى معرفة في ظاهر العبارة، ذلك
أن الأول عندهم يتعرف بالإضافة، أما الثاني فهو باقٍ على تنكيره، بدليل
دخول ربّ، وبدليل نعت النكرة به، نحو ﴿هَدِيّاً بالغ الكعبة﴾ والأصل في
الصفة المطابقة، مطابقة موصوفها في التعريف والتنكير. وهذا الفرق عندهم
راجع إلى أن المضاف في الثاني جاء وصفاً أي اسم فاعل، وكذلك الشأن
لو جاء اسم مفعول أو صفة مشبهة. بل إنهم جعلوا بالإضافة على نوعين:
لفظية ومعنوية أخذوا بهذا الاعتبار الصرفي وانعكاسه على علاقات الكلم في
التركيب على مستوى المعنى.

— المستوى الصوتي:

ويكون الأداء الصوتي، كذلك، عنصراً في التحليل، عند أصحاب
نظرية التحويل، في مسعاهم لضبط العلاقة بين ظاهر اللفظ ومضمون
القصد (٦٥).

ومن أوضح أمثلة ذلك، عند النحويين العرب، ما أورده ابن هشام في
العنصر الثالث عشر من عناصر الجهة الأولى التي يَدْخُلُ الاعتراض على

Fromkin and Rodman: An Introduction to Language (٦٥)

المُعَرَّب من جهتها^(٦٦)، وذلك «ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخاً يُعَرِّب لتلميذه (قِيماً) من قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجاً قِيماً﴾^(٦٧). صفة لـ (عِوَجاً)، قال: فقلت له: يا هذا: كيف يكون العوج قِيماً؟ وترحمت على مَنْ وقف من القراء على ألف التنوين في (عوجاً) وقفة لطيفة دَفْعاً لهذا التوهم، وإنما (قِيماً) حال: إمّا من اسم محذوف هو وعامله، أي: أنزله قِيماً، وإما من الكتاب...^(٦٨) الخ..

— تعدّد المعنى على توحد المبنى - اللبس: *

ومن المنطلقات الرئيسة لاعتراض تشومسكي على البنيوية أنها تعجز عن معالجة أنواع من الجمل المُلبَّسة التي يعرض فيها اللبس بسبب مَنْ بنيتها التركيبية. فجملة: (نقد تشومسكي نقد مبرّر) تحتوي على كلمات مُلبَّسة كما أنّ بنيتها السطحية جدّ بسيطة (اسم - اسم علم - اسم - صفة) ومع ذلك فهي جملة ملتبسة التباساً ملحوظاً إذ يمكن أن تعني: نقد أحدهم لتشومسكي نقد مبرّر، أو نقد تشومسكي لأحدهم نقد مبرّر^(٦٩) «لقد انتهى تشومسكي إلى التأكيد أنّ لهذه الجمل عدّة بنى تركيبية متغايرة وأنّ البنية السطحية الواحدة للجملة: نقد تشومسكي نقد مبرّر، مثلاً، تُضمّر عدّة بنى كامنة متغايرة، يدعوها بالبنى العميقة أو المقدّرة، وقد شكّل استحداث

(٦٦) مغني اللبيب ٥٨٩/٢.

(٦٧) من آيتي الكهف ١، ٢ ﴿الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً. قِيماً لينذر بأساً شديداً من لدنه ويبشّر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً﴾.

(٦٨) المغني ٥٨٩/٢.

(٦٩) چون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، الفكر العربي، العددان ٨ - ٩، ص ١٢٦ وما حولها.

مفهوم البنية العميقة أو المقدرة للجميل التي لا تظهر على الدوام في البنية السطحية عنصراً أساسياً في ثورة تشومسكي اللغوية» (٧٠).

ولأنه لمُعْجَبٌ حقاً أن يكون هذا الموضع، على التعيين، قد عالجه النحاة العرب في إطار قواعد الإضافة معالجة تجزم بأنهم أحسوا بافتراق المعاني وما قد يؤدي إليه من اللبس، فضمنوا قواعدهم تقريراً ينفي اللبس ويوميء إلى وجوه (البنية العميقة). فهم يذكرون للمصدر المضاف خمسة أحوال منها على وجه التحديد: أن يُضاف (المصدر) إلى الفاعل ثم لا يُذكر المفعول، نحو ﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة﴾ وعكسه أي أن يُضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، نحو «لا يسأم الإنسان من دعاء الخير» (٧١).

وواضح في ضوء ذلك أن (نقد تشومسكي نقد مبرر) و(زيارة بعض الناس تجلب الهم) ونظائرها تمثل كلّ منها في عبارة الإضافة منها (نقد تشومسكي) و(زيارة بعض الناس) موضعاً نحوياً يتعين عند تحليله اعتبار المعنى في علاقة المضاف والمضاف إليه، أو التنصيب على طبيعة إضافة المصدر: هل كانت إلى فاعله أم إلى مفعوله، والشأن في هذا التنصيب شأن غيره من ضروب التنصيب على وجوه اللبس والاحتمال في ضبط بعض الأبنية في كتب التصريف، والمعاجم، وبذلك ينتفي لديهم اللبس.

بل إن ابن هشام أورد هذه المسألة برمتها في تقرير شامل صريح عند بيانه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها. فقد جعل الجهة التاسعة منها: «الآ يتأمل عند وجود المشتبهات». وقد فصل هناك

(٧٠) المصدر السابق في الموضع نفسه.

(٧١) انظر مثلاً: شرح الأشموني ٣٣٦/٢ وما بعدها.

القول في هذه المسألة، واستقصى وجوها وأمثلتها ومواضعها. وعرض هناك لما يَحْتَمِلُ المصدرية^(٧٢) والمفعولية، وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية (وما يحتمل المصدرية والحال الخ في باب مستوعب طويل). ونختتم هذه الإشارة بالمثال الذي استهل به ذلك الباب وهو قولنا: «زَيْدٌ أَحْصَى ذَهَباً، وعَمَرُو أَحْصَى مَالاً» فإن الأول على أَنَّ أَحْصَى اسم تفضيل، والمنصوب تمييز مثل «أحسن وجهاً» والثاني على أَنَّ أَحْصَى فعل ماضي، والمنصوب مفعول مثل «وأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدْداً». ومن الوهم قول بعضهم في «أَحْصَى لَمَّا لَبِثُوا أَمْداً» إنه من الأول، فإنَّ الأمد ليس محصياً بل مُحْصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلاً في المعنى كـ«زَيْدٌ أَكْثَرَ مَالاً» بخلاف، مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرَ مَالٍ... الخ^(٧٣)..

— تَوَحَّدَ المعنى وتَعَدَّدَ المَبْنَى: إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد:

وفي تضاعيف هذا المنحى وإشكاليات العلاقة بين برّاني الكلام وجوّاني اللغة، اتّجه التحويليّون إلى فَحْصِ هذا البُعد من أبعاد الظاهرة اللغوية، وطرحوا هذا التساؤل: كيف ندلّ على المعاني المتّفقة بالفاظ مختلفة؟^(٧٤) إيماناً منهم بأنّ التعبير عن المعنى المتوحد يتّخذ في اللغة أشكالاً متعدّدة. وحقّاً أنّهم اتّجهوا إلى ضبط هذه المسألة وإحكامها بأحكام حاولوها، ولكنّ المهمّ في الأمر هنا أنّنا نجد النحاة العرب يتنبّهون إلى هذا البعد بتبصّرهم في أمثلة الاستعمال الجاري، ثم يعلّلونه.

(٧٢) واضح أنّ المقصود بالمصدرية هنا المفعولية المطلقة.

(٧٣) مغني اللبيب ص ٦٢٠ وما حولها وص ٦٦٣ وما بعدها.

(٧٤) من ذلك محاضرة لجون روبرت روس John Robert Ross في حلقة الدراسات اللغوية بجامعة القاهرة، صيف ١٩٧٣، تحت عنوان: How to say things in other words?

يعقد ابنُ جنِّي في الخصائص^(٧٥) باباً في «إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد» يمضي فيه على هذا النحو: «اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب، واتبعها فيه العلماء. والسبب في هذا الاتساع أن المعنى المراد مُفادٌ من الموضعين جميعاً، فلما آذنا به وأدبنا إليه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه...» ثم يستأنف قائلاً: «وهذا ونحوه - عندنا - هو الذي أدى إلينا أشعارهم وحكاياتهم بألفاظ مختلفة على معانٍ متفقة، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود، كأنه لم يأت إلّا به، ولا عدل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكل واحد منهما لصاحبه مرافد. وكان أبو عليّ - رحمه الله - إذا عبّر عن معنى بلفظ ما فلم يفهمه القارئ عليه، وأعاد ذلك المعنى عينه بلفظ غيره ففهمه، يقول: هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمر عرفه، فإن رآه في قميص كحلي لم يعرفه...»^(٧٦)

— التقدير والمراتب

وعلى نحو ما تأدّى التحويليّون إلى تقدير أصل للجمله غير ما يكون لها في ظاهر اللفظ، صدوراً عن الملاحظات المتقدمة؛ لجأ النحويّون العرب إلى التقدير ضبطاً للعلاقة بين برانيّ الكلام والأصول التي تنتظم بنيته عندهم.

وقد وضع التحويليّون قواعد حاولوا بها تفسير العلاقة بين البنى

(٧٥) ٤٦٦/٢ - ٤٦٨.

(٧٦) أمّا الأمثلة الجزئية الجارية على هذا «المبدأ» ضمناً فكثيرة، منها أن سيبويه يعتدّ إلّا حرف الاستثناء، ويرى ما عداها من (غير وسوى وحاشا وخلا وعدا) فعلاً أو اسماً أو حرفاً فيه معنى إلّا، فكان تلك الأدوات أصبحت «تجليات» أو اشكالات متعددة لمعنى واحد وحرف واحد، أو قل أصبحت ألفاظاً مختلفة لمعانٍ متفقة.

السطحية والبنى العميقة الكامنة تحتها، أو بين برّانيّ الكلام وجوّانيّ اللّغة، وذلك حين يكون هناك تغاير بين المستويين. وقد افترضوا لتلك القواعد نسقاً مخصوصاً تتسلسل تبعاً له سمّوه: ترتيب الأحكام (Rule Ordering) (٧٧).

وقد كان هذا كلّهُ أيضاً ممّا استتبعه لدى النحويّين العرب التفاتُهم إلى أنّ اللّغة ليست ظاهراً سطحياً متوحّداً، وأنّها قد يتوحّد فيها الظاهر على تعدّد المعنى، وقد يختلف الظاهر منها على معنى متّفق، كما سلف.

ونظير ترتيب الأحكام عند التحويليين ما عقده ابنُ جنّي في الخصائص من «باب في حفظ المراتب» (٧٨) يمضي فيه على هذا النحو: «هذا موضع يتسمّح الناس فيه، فيخلّون ببعض رُتبهِ تجاوزاً لها، وربّما كان سهواً عنها. ولّا تنبّهت على ذلك من كلامنا هذا قويت به على ألاّ تضيع مرتبة يوجبها القياس بإذن الله.

فمن ذلك قولهم في خطايا: إنّ أصله كان خطائيّ، ثمّ التقت الهمزتان غير عيّنين، فأبدلت الثانية على حركة الأولى فصارت ياء: خطائي، ثمّ أبدلت الياء ألفاً، لأنّ الهمزة عرضت في الجمع واللام معتلة، فصارت خطاء، فأبدلت الهمزة على ما كان في الواحد وهو الياء، فصارت خطايا. فتلك أربع مراتب: خطائيّ، ثمّ خطائي، ثمّ خطاء، ثمّ خطايا. وهو - لعمري - كما ذكروا، إلّا أنّهم قد أخلّوا من الرُتب بثنتين: أمّا إحداهما فإنّ أصل هذه الكلمة قبل أن تُبدل ياءها همزة خطايّ بوزن خطايّ، ثمّ أبدلت الياء

(٧٧) انظر مثلاً: Burt: From Deep to Surface Structure P. 11

Ivic: Trends in Linguistics P. 206.

(٧٨) الخصائص ٥/٣ وما بعدها.

همزة فصارت: خطائيء بوزن خطاع. والثانية أنك لما صرّت إلى خطائيء
فأثرت إبدال الياء ألفاً لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطف
الصنعة، فبدأت بإبدال الكسرة فتحة فتقلب الياء ألفاً، فصرت من خطائيء
إلى خطائي بوزن خطاعي، ثم أبدلتها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، على
حدّ ما تقول في إبدال لام رحي وعصا، فصارت خطاء بوزن خطاعي، ثم
أبدلت الهمزة ياء على ما مضى، فصارت خطايا. فالمراتب إذاً ست لا
أربع. وهي خطايء ثم خطائيء، ثم خطائي، ثم خطاي، ثم خطاء ثم
خطايا.

لا ؛
لا) فإذا أنت حفظت هذه المراتب ولم تضع موضعاً منها قويت دربتك
بأمثالها، وتصرفت بك الصنعة فيما هو جارٍ مجراها.

عز
الك
منه
ثم يقول في سياق الباب عقب مثال آخر: «فلا بُدّ أن تستقرىء هذه
المراتب شيئاً فشيئاً، ولا تسامحك الصنعة بإضاعة شيء منها»^(٧٩). ويقول
أيضاً: «فاعرف بهذا حفظ المراتب فيما يرد عليك من غيره، ولا تُضع رتبة
البته فإنه أحوط عليك وأبهر في الصناعة بك بحول الله»^(٨٠).

الم
الم
يأت
—
٨٢) ويهجس ابنُ جنّي بأمر نسق المراتب هاجساً قوياً في بابٍ لاحقٍ وسه «باب
التغييرين يعترضان في المثال الواحد بأيّهما يُبدأ»^(٨١).

٨٣) وقد عالج ابنُ هشام هذه المسألة في سياق بيانه عن أصول التحليل
النحويّ في المُغني وخاصة ما عقد لها من ذلك الباب الموسوم ببيان كيفية

٨٤)

(٧٩) الخصائص ٧/٣.

(٨٠) المصدر السابق ٨/٣.

(٨١) المصدر نفسه ٨/٣.

التقدير، عند الحذف، وهو يمضي فيه على هذا النحو: «إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمّر عائد على ما يحتاج إلى الرباط، فلا يُقدّر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدرّج. فالأول نحو ﴿كالذي يغشى عليه﴾ (٨٢) أي كدوران عين الذي. والثاني كقوله:

إذا قامتا تَضَوُّع المسك منهما نسيم الصبا جاءت برياً القرنفل

أي تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّع نسيم الصبا. والثالث كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾ أي لا تجزي فيه، ثم حذفت (في) فصار (لا تجزيه)، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حذفا دفعة. ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي، واختاره، قال: والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، اهـ. وهو نقل غريب (٨٣).

وواضح أن التركيب (الظاهر) يُردّ إلى التركيب (المُقدّر) وفقاً لمعطيات المعنى في المواضع المتعارفة (كما في الأول والثاني)، أو لمقتضى المعنى ونواميس العربية الغالبة (كما في الثالث). وواضح أن التقدير هنا لم يأت لتبرير حركات الإعراب (٨٤) حسب.

(٨٢) من تمام الآية: ﴿فإذا جاء الخوف رأيتهم ينظرون إليك تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾ الاحزاب ١٩.

(٨٣) المغني ٦٨١، ٦٨٢

(٨٤) استقصى داود عبده مسوغات تقدير أصل للجملة يختلف عن ظاهر لفظها من وجهة نظر تحويلية ثم استدرك بأن «التقدير الذي ناقشته في هذه المقالة يختلف اختلافا جوهرياً عن تقدير النحاة، فتقدير النحاة هدفه في معظم الحالات تبرير حركات الإعراب التي تخالف القواعد التي نصّوا عليها ويفترض وجود عناصر معينة في البنية =

واللافتُ حقاً أن تكون هذه المسألة، مسألة التدريج عند التقدير، قد وردت على النحويين العرب منذ زمن مبكر وأنهم تعاوروا فيها وجهات نظر، على ما نرى.



= الداخلية يعزى إليها الخروج عن هذه القواعد الإعرابية، أما التقدير الذي دارت حوله هذه المقالة فيهتم بتركيب الجملة وغايته تفسير علاقة هذا التركيب بالمعنى». الفكر العربي، العددان ٨ - ٩، ص ١٤. وإخال أن رجّع النظر في عمل ابن هشام في المغني وخاصة ما رسم في وصف التركيب الجملي وأصول التحليل النحوي يمكن أن يعدل هذا الحكم تعديلاً أساسياً. وقد وردت نماذج من ذلك في غير موضع من هذا البحث. بل إن التقدير عن النحويين، في منتهى النظر، يمثل واحداً من «النواميس» التي جهد المسلمون في إقامتها وتأثروا في ذلك بأساس مهم من أسس منهجهم في تحليل قضايا الحياة».

٣ - أُصُول مِنَ الْوُظُفِيَّةِ وَمَنَاهِجِ «التَّوَسُّيعِ»^(١)

- الوظيفية :

ويشهد البحث اللغويّ، في أمريكا، هذه الايام، على مستوى النحو، دورة^(٢) نشاط زاهية لِمَنهجٍ في التحليل «وظيفي».

(١) إنّ هذا البُعد الجديد يُلبس حقولاً في الدرس اللغويّ متعدّدة، منها الوظيفية (Functionalism)، وعلم اللغة الاجتماعيّ (Sociolinguistics) والذرائعية

(Pragmatics) ومنها مفهوم سياق الحال (Context of Situation)

عند مالفينفسكي وفيرث.

ولكنّ هذه الحقول يتنظمها محور واحد مشترك هو أنّها «توسع» في التحليل، إلى ما وراء حدود النظر اللغويّ الذاتيّ الخالص، وتعول على عناصر إضافية ومتغيّرات خارجيّة تلبس المادّة اللغويّة الخالصة ! ويمكن لنا أن نقول إنّ دي سوسير قد هجس بهذا المنزع قبلاً؛ ذلك أنّه «أقام تفرقة . . . بين اللغويّات الداخليّة، واللغويّات الخارجيّة على اعتبار أن الأولى هي بمثابة دراسة (محايثة) للغة في حين أن الثانية هي عبارة عن دراسة للعلاقات القائمة بين اللغة من جهة، وبين الدوائر المؤثّرة عليها، كالحضارة، والتاريخ السياسيّ، وعلم النفس . . الخ من جهة أخرى». مشكلة البنية ص ٥٠ وما بعدها.

(٢) وهي دورة أعلنت عن وجود متميّز لافِت خلال عامي ١٩٧٦، ١٩٧٧ حين قام سوزومو كونو Susumo Kuno بعرض مسائل المنهج ونماذج من تطبيقه على مستوى النحو في حلقتين دراسيتين عقدت أولاهما في جامعة نيويورك صيف ١٩٧٦، وعقدت الثانية في جامعة هاواي صيف ١٩٧٧، وقد شهدهما الباحث.

وَيَجْهَدُ هذا المنهج أن يكشف عن أن منهج (التحويل) يتخلف إذا نحن
مضينا في استقصاء أمثلة الظاهرة النحوية وامتحننا قدرته على تفسيرها، إلى
أبعد مما مضى، وخاصة إذا نحن تجاوزنا حدود المادة اللغوية مَوْضِعِ النظر
إلى ما يكتنفها من ملابس خارجية، في موقف المتكلم، وحال
المخاطب، والمتغيرات الخارجية التي يجري فيها المقال. وكذلك إذا جعلنا
احتكامنا إلى «الدور الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ»^(٣).

وبيان ذلك - عند الوظيفيين - أن التحويليين يصرون عن وجهة نظر
ذات امتداد لديهم مؤداها أن الظواهر اللغوية تنضبط، من حيث المبدأ،
بشروط نحوية خالصة قابلة للتشكيل على نحو مُحَكَّم، وأن العوامل غير
النحوية مما يلبس النحو ويتداخل وإياه، كمثال عقيدة المتحدث إزاء العالم
الذي يعيش فيه، والفروض القبلية، وآثار موقف الخطاب، واستراتيجيات
الحسّ وهكذا، لا تلعب إلا أدواراً فرعية في تشكيل المستويات المتفاوتة
لأصولية الجملة، أو كونها مقبولة لدى أبناء اللغة.

والتحويليون يعتقدون، على نطاق واسع، أن التفسير غير النحوي
خطيئة لا يجوز لنا أن نفارقها إلا أن تفشل التشكيلات النحوية المحكمة،
وأن العوامل غير النحوية مما لا يمكن تشكيله بإحكام قليلة الأهمية في
نظرية النحو.

أما الوظيفيون فيجعلون وكدهم أن يُظهِروا أن وجوهاً عريضة من

(٣) عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات (١٩٧٢)، المجلد الثاني ١/٥٤، حاشية

الظواهر اللغوية تحكمها في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحوية، وأن ما تبقى وراء ذلك، إذا اقتصر به على التحويلات والشروط الممكنة تشكيلها بإحكام، قليل الأهمية جداً !.

ومن الأبعاد الرئيسة لهذه النزعة «الوظيفية» عندهم ما يُعرف في النقد الأدبي بزاوية الرؤية أو وجهة النظر وهم يرونها تلعب دوراً عريضاً في العمليات النحوية.

وهم يستشرفون في نهاية الأمر درس المعطيات اللغوية الحقيقية من أجل اكتشاف العوامل المختلفة وفهرستها سواء على مستوى الدلالة أو مستوى النحو أو مستوى مواقف الخطاب ومقاصد الاستعمال، مما يُقنن ما يظهر على السطح الخارجي أنه معطيات لغوية فوضى!!^(٤).

ولكن هذا المنهج الذي يطرح نفسه فيما يُشبه أن يكون استدراكاً على منهج التحويل إنما يعيش دورة نشاط مستأنف. فليس هذا أول عهد النظر اللغوي به، ذلك أن مَن أخذ به في التحليل من قبل مارتينية الفرنسي^(٥).

وكان من وجوه اعتراض مارتينية على التحويليين - وقد جعلوا وكدهم البحث عن الشمول من خلال عناية فائقة بالخصوص الذي يكسر إطلاق العموم - أنهم شُغلوا بالنظر في الأمثلة الخاصة والاستعمالات المُلبسة،

(٤) انظر في هذا: Susumo Kuno:

Three Perspectives in the Functional Approach to Syntax P. 276

Susumo Kuno and Etsuko Kaburaki

وانظر أيضاً:

Empathy and Syntax, in Linguistic Inquiry, Vol. 8. N.4.

(٥) انظر: عبد الرحمن الحاج صالح: اللسانيات (١٩٧٢) المجلد الثاني، ٥٤/١

حاشية ١٠٦.

وفارقوا الوظيفة الأساسية للغة من جهة ما هي معنية بالاتصال^(٦).

— مدرسة^(٧) براغ:

ويرتد هذا المنهج في الشائع المتعارف من أمره إلى مدرسة براغ المشهورة التي شهدت أوج نشاطها في العقد الرابع من هذا القرن، بل إن معظم صور البحث اللغوي الحديث منذ مدرسة براغ يُمكن أن تُسَلَّك في هذا المنحى «الوظيفي» من جهة أنها تنظر إلى العلاقات بين الكلام ضمن دائرة أوسع من دائرة الكلام نفسها تستوعب السياق الذي هي جزء منه^(٨).

ذلك أن مدرسة براغ تتميز بإلحاحها على دراسة «وظائف اللغة» وهذا الإلحاح على الوظيفة يتخذ وجهين: النظر في وظيفة اللغة في عملية الاتصال ودور اللغة في المجتمع، والنظر في وظيفة اللغة في الأدب ومسألة وجوه اللغة ومستوياتها من منطلق وظيفي.

ولعل أكمل مناقشة لهذه النظرية الوظيفية إلى اللغة، في العقد الرابع من هذا القرن، على المستوى الذي نشده لا على المستوى (الفونولوجي) - وهو مستوى آخر يمثل واحداً من أبرز مجالات النشاط

(٦) انظر كتاب مارتينييه: Studies in Functional Syntax

(٧) هذه فرصة للإلماع إلى أنني على وعي بما قد يقوم في نفوس بعض الباحثين من التحفظ بإزاء استعمال «مدرسة» في هذا الموضع، واستعمال وظيفية مكان وظيفية، وبنوية مكان بنوية، وعلم اللغة مكان علم اللسان... الخ وقد ترخّصت فأخذت بالشائع المتداول نظراً إلى أن الشيوع والتداول مقدّمة رئيسة لسيرورة الاصطلاح، أما مخالفة الأقيسة الغالبة في أبنية بعض هذه الألفاظ فإن لها - لا ريب - وجهاً في رخص العربية ونواميس اللغة.

(٨) Dictionary of Language and Linguistics P. 91 - 92

اللغوي لمدرسة براغ - هي مناقشة كارل بيلر (Karl Buhler) عالم النفس النمساوي. وقد أطلق بيلر على مفهومه الرئيس نموذج الأُرْغُن (الأرغنون) اللغوي (The Organon Model of Language) مستعملاً الكلمة اليونانية (الأورغانون) للآلة (Tool) لفظاً اصطلاحياً للدلالة على الفكرة القائلة إن اللغة، وهي نظام من العلامات، تعمل كما الآلة التي بواسطتها يتناقل الناس الخبر عن الأشياء. وهذا منسجم مع منحى بيلر في فلسفة العلم وهو الظواهرية Phenomenology ويلجّ هذا المفهوم على أهمية «السياق» أو «الموقف» أو «المقام» عند النظر إلى موضوع الدراسة. ويصبح من مطالب هذا المنهج . لفهم وظيفة اللغة من حيث هي آلة - أن ننظر إليها في إطار عوامل رئيسية ثلاثة يتنظمها الموقف الكلامي، وهي: المتكلّم، والمستمع، والأشياء (أي عناصر الموقف المُحسَّنة وأوضاعها) التي هي موضع الكلام. ويقوم الرمز اللغوي على التواؤم وهذه العوامل الثلاثة. فهو يتواءم والمتكلّم، ويتواءم والمستمع، ويتواءم وعناصر الموقف وأوضاع الحقيقة الخارجية. ويقصد بالتواؤم هنا أنه إذا اختلف المتكلّم اختلف الرمز اللغوي وفقاً لذلك، وإذا اختلف المستمع اختلف الرمز أيضاً، وإذا اختلفت عناصر الموقف وأحواله اختلف الرمز وفقاً لها، وهذه الأضرُب من التواؤم عن بيلر هي الوظائف الرئيسة للغة^(٩).

— سياق الحال:

ثم إنَّ وَجْهاً رئيساً من وجوه هذا المنهج قد اقترن، من بعد، بالبحث اللغوي في انكلترا، وخاصّة لدى «فيرث» (Firth). ويوسّم هذا الوجه بـ «السياق الحال» (Context of Situation). وهو، وإن غلب تطبيقه في مجال علم

(٩) Poul Garvin: The Prague School of Linguistics P. 260 - 262

الدلالة (Semantics) يظلّ يصدر صدوراً «وظيفياً»، إذ يقوم على تحليل اللغة في ضوء رصد علاقتها بالسّمات والمتغيّرات في العالم الخارجي الذي تجري فيه.

«وسياق الحال» - عندهم - هو جملة العناصر المكوّنة للموقف الكلامي (أو للحال الكلامية)، ومن هذه العناصر المكوّنة للحال الكلامية:

١ - شخصيّة المتكلّم والسامع، وتكوينهما الثقافي وشخصيّات مَنْ يشهد الكلام غير المتكلّم والسامع - إن وُجدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي، ودورهم أيقنصر على «الشهود» أم يشاركون من آن لأنّ بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.

٢ - العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة، والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجوّ إن كان لها دخل، وكالوضع السياسي، وكمكان الكلام الخ وكلّ ما يطرأ أثناء الكلام ممّن يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أيّ ضرب من ضروب الاستجابة، وكلّ ما يتعلّق بالموقف الكلامي أيّاً كانت درجة تعلّقه.

٣ - أثر النصّ الكلامي في المشتركين، كالاقتناع، أو الألم؛ أو الإغراء، أو الضحك الخ...

وهكذا يتضح أنّ من أهمّ خصائص سياق الحال إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به «المتكلّم» وسائر المشتركين في الموقف الكلامي»^(١٠).

- علم اللغة الاجتماعي:

ويوافي هذا المنحى، أيضاً، علمُ اللغة الاجتماعي، هذه الأيام، فإنّه

(١٠) محمود السمران: علم اللغة، ص ٣٣٩.

يَسْعَى، في أَصْلِ الْقَصْدِ مِنْهُ، أَنْ يَمُدَّ فِي دِرَاسَةِ اللُّغَةِ بَعْدَ جَدِيداً يَتَجَاوَزُ
الْمَدَى الَّذِي بَلَغَهُ عِلْمُ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ.

ذَلِكَ أَنَّ مِنْهَجَ الْبَحْثِ فِي عِلْمِ اللُّغَةِ الْحَدِيثِ - فِيمَا يَرَوْنَ - مِنْهَجٌ
دَاخِلِيٌّ يَعْتَمِدُ فِي تَفْسِيرِ الْمَتَغَيِّرَاتِ اللُّغَوِيَّةِ عَلَى ظَوَاهِرِ لُغَوِيَّةِ مُحَضَّةٍ، وَيَقُومُ
عَلَى قَوَاعِدِ لُغَوِيَّةٍ ذَاتِيَّةٍ مَوْضِعِيَّةٍ^(١١).

وَيَسْتَدْرِكُ اللُّغَوِيُّونَ الْاجْتِمَاعِيُّونَ عَلَيْهِ، أَكْبَرَ مَا يَسْتَدْرِكُونَ، إِغْفَالَهُ
لِلْسِيَاقِ الَّذِي تَسْتَعْمَلُ فِيهِ اللُّغَةُ^(١٢). ثُمَّ يَتَطَلَّعُونَ، مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ، إِلَى
مِنْهَجٍ فِي دَرَسِ اللُّغَةِ يَسْتَشْرِفُهَا مِنْ خِلَالِ بُعْدٍ «أَوْسَعٍ»، وَيُحَاوِلُ أَنْ يَتَبَيَّنَ
كَيْفَ تَتَفَاعَلُ اللُّغَةُ مَعَ مَحِيطِهَا^(١٣). وَيَتِمَثَّلُ هَذَا الْبَعْدُ الْأَوْسَعُ، عِنْدَهُمْ، فِي
النَّظَرِ إِلَى الْعَوَامِلِ الْخَارِجِيَّةِ الَّتِي تُؤَثِّرُ فِي اسْتِعْمَالِنَا لِلُّغَةِ، وَأَبْرَزُهَا «التَّشْكِيلُ
الْاجْتِمَاعِيُّ»؛ فَإِنَّ الْمَتَغَيِّرَاتِ الْاجْتِمَاعِيَّةَ، كَطَبَقَةِ الْمُتَكَلِّمِ وَمَرْكَزِهِ، وَطَبِيعَةِ
الْمَوْقِفِ الَّذِي يَتَكَلَّمُ فِيهِ: أَرْسَمِيٌّ هُوَ أَمْ غَيْرُ ذَلِكَ... تُؤَثِّرُ فِي اسْتِعْمَالِنَا
لِلُّغَةِ تَأْثِيرًا بِالْغَا^(١٤).

التخفيف والفرق عند النحاة العرب:

وَلَا رَيْبَ أَنَّ «النَّظَامَ اللُّغَوِيَّ».. خُلِقَ لِلْإِفَادَةِ أَيْ لِتَبْلِيغِ أَغْرَاضِ الْمُتَكَلِّمِ
لِلْمُسْتَمْعِ؛ فَهُوَ آلَةٌ لِلتَّبْلِيغِ جَوْهَرُهُ تَابِعٌ لِمَا وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْإِفَادَةِ، فَهُوَ إِلَى
قَوَانِينٍ فَنِّ الْمَوَاصِلَاتِ (!) أَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى قَوَاعِدِ الْمَنْطِقِ. وَقَدْ فَهِمَ النُّحَاةُ
الْعَرَبُ هَذِهِ الظَّاهِرَةَ فَهَمًّا صَحِيحًا، إِذْ بَنَوْا عِلْمَ النُّحُوِّ عَلَى مَبْدَأِ التَّخْفِيفِ

Burling: Man's Many Voices, P. V (١١)

(١٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ص ٣.

(١٣) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ص ٣.

(١٤) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ ص ٣، ٧.

والفرق. وهذا مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي أثبتته اللغويون المعاصرون وهو يقول إن الإنسان لا يبذل من الجهود العلاجية أو الذهنية في أعماله إلا ما يحتاج إليه لإتمام الخطاب إلا بقدر ما يستطيع إفادة المخاطب أو بعبارة أخرى إن هم المتكلمون أن يبلغ أكبر عدد ممكن من الفوائد بأقل عدد ممكن من الجهود. وهذا أصل التعليقات التي يشاهدها المطلع على كتب النحاة القدماء، ويتراءى ذلك أيضاً في عبارات البلاغيين عن الكلام المؤثر أنه «ما قلّ لفظه وكثر معناه» (١٥).

وغني عن الإفاضة في القول أن أبرز الملامح في النظر البلاغي عند العرب قام على اشتراط «موافقة الكلام لمقتضى الحال» واستشعر المقولة السائرة «لكلّ مقام مقال». ورصد، على وجه التفصيل، ما يكون من تأثير السياق، سياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب وسائر ما يأتلف منه «المقام»، رصد ما يكون من تأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيئات في القول تنوّع وفقاً لتنوّع المقامات.

ولكن التقرير الذي أجازف به هنا هو أن الناظر في اللغة على وجه التقعيد والوصف والتفسير ينتهي بالضرورة إلى اعتبار المتغيرات الخارجية التي تكتنف المادة اللغوية واستعمالاتها، ذلك أنه سيجد أن المادة اللغوية، وإن أمكنت من التحليل الذاتي بقدر، لا تهتئ للباحث تحليلاً ذاتياً مكتفياً كاملاً.

(١٥) عبد الرحمن الحاج صالح: النحو العربي ومنطق أرسطو ص ٧٤ ولا ريب أن هذا «أصل» صحيح من غير وجه، في التفسير اللغوي، ولعله يستدعي نقيضه ويتكامل وإياه، وذلك أن مبدأ الحشو والفضول في اللغة يفسر وجوهاً أخرى من الظاهرة اللغوية ولكن في سياق مختلف.

— البعد الخارجي في التحليل النحوي عند سيويه :

وكنت نظرت، في سياق بحث مختلف، في كتاب سيويه^(١٦)، ألتمس لديه هذا العنصر من عناصر التحليل، فوجدته، منذ ذلك العهد المبكر يفرع الى «السياق» والملابسات الخارجية وعناصر «المقام» ليرد ما يعرض في بناء المادة اللغوية من ظواهر مخالفة إلى أصول النظام النحوي طلباً للأطراد المحكم. وهو يوافق فيما صدر عنه في الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبني عليه الوظيفية ومناهج «التوسيع» أو اللغويات الخارجية بعبارة دي سوسير.

تلقانا في الكتاب أمثلة كثيرة من الجمع بين التفسير اللغوي، وملاحظة السياق. وذلك حيث نرى سيويه يقف إلى تراكيب مخصوصة فيردّها إلى أنماط لغوية مقرّرة، ويقدر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة من حذف أو غيره، وفق نظرية العامل. ولكنّه لا يقف عند ذلك، بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها وما يلبس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلّم، وموضوع الكلام... وقد هداه هذا الاتّساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي^(١٧)، ورسم خطوط هادية في تعلّم العربية تعلّماً يضع كلّ تركيب موضعه، ويعرف لكلّ مقال مقامه.

(١٦) انظر في جُلّ ما يستقبل من الأمثلة على ملاحظات سيويه :

نهاد الموسى : الوجهة الاجتماعية في منهج سيويه في كتابه، بحث ألقى في مؤتمر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيويه بجامعة بهلوي في شيراز ١٩٧٤ ونشر في مجلّة حضارة الإسلام بدمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤.

(١٧) مثل التركيب النحوي : الاستفهام، أمّا مثل البنية الجوانية فدلالته على التقرير في إطار سياق معيّن.

قال في تفسير قولهم: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى: «ولأنما هذا أنك رأيته رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت: أتميمياً مرةً وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحولُ تميمياً مرةً وقيسياً أخرى. فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهلٌ به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبّخه بذلك.

وحدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم جيلة واستقبله بعير أعور فتطير منه، فقال: يا بني أسد، أعور وذا ناب! فلم يُرد أن يسترشدهم ليخبروه عن عوره وصحته، ولكنه نبّههم، كأنه قال: أتستقبلون أعور وذا ناب! فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً، كما كان التلون والتنقل عندك ثابتين في الحال الأول، وأراد أن يُثبت لهم الأعور ليحذروه» (١٨).

وهكذا يقدر الحذف في ضوء التفسير الداخلي، ثم يلاحظ كيف ينصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير، في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي.

ويعرف سيبويه للجُملة حدودها واستقلالها، ولكنه، أيضاً، يُذكر أن الجملة جزء من سياق كلامي موصول. ونراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها ويمدّ بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي. ثم نراه يعتدّ الموقف الكلامي كلاً واحداً فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه. قال: «فأما الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرب ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً، فلا بُدَّ له من أن تقول له: اضرب زيداً... وأما الموضوع الذي يؤمر فيه وإظهاره مُستعمل، فنحو قولك: زيداً، لرجل في ذكر ضرب، تريد:

(١٨) الكتاب (هارون) ٣٤٣/١.

اضرب زيداً...» (١٩).

وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أن الكلام يتألف من عناصر لغوية خالصة، يلاحظ أنه قد يقوم على عناصر لغوية، وعناصر أخرى من العالم الخارجي نراها، أو نسمعها، أو نمسها، أو نشمها، أو نذوقها. وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواسّ عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ.

قال في باب عقده في حذف المبتدأ وذكر الخبر: «وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله... كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد... أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيداً أو المسك، أو ذقت طعاماً فقلت: العسل...» (٢٠).

وهذه آيات دالة على أن سيبويه أدرك ما يكون من اندغام اللغة في نظامها الداخلي الخاص، بالحياة في مجالها الخارجي العام، أو أدرك أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عضوية، كما يعبر الناس هذه الأيام. وتنبه سيبويه إلى دور السياق في أمن اللبس، وتحديد البناء الجواني المقصود من البناء البراني ذي الاحتمالات.

فقد لاحظ أن قولنا: «ما أتاك رجل» على هذا البناء البراني الواحد يحتمل دلالات ثلاثاً باطنة: أولاً: ما أتاك رجل واحد بل أكثر، والثانية:

(١٩) المصدر السابق ٢٩٦/١، ٢٩٧.

(٢٠) عبر سيبويه عن هذا الباب بقوله: هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهراً. الكتاب (هارون) ١٣٠/٢.

لأنَّ ما أتاكَ رجل ذكر بل امرأة، والثالثة: ما أتاكَ رجل قويّ نافذ بل ضعيف، وهكذا لاحظ أن كلمة (رَجُل) مرشحة لأن تُخلَص لشعبة من شُعَب معناها الصرفيّ وهي العدد، كما أنها مرشحة لأن تُخلَص لشعبة أخرى من شعَب المعنى الصرفيّ وهي الجنس، وأنها، أيضاً، مرشحة لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلاليّ - الرجولة قوّة ونفاذاً، ولاحظ أيضاً أن سياق الكلام والحال وما يكتنفه من قرائن كمعرفة المستمع بمقاصد المتكلّم، وهو العامل الحاسم في التمييز ونفي اللبس. قال: «يقول الرجل: أتااني رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاكَ رجل، أي أتاكَ أكثر من ذلك، أو يقول: أتااني رجل لا امرأة فيقال: ما أتاكَ رجل، أي امرأة أتاكَ، ويقول: أتااني اليوم رجل، أي في قوّة ونفاذه، فتقول: ما أتاكَ رجل، أي أتاكَ الضعفاء» (٢١).

ويعرض سيبويه، كذلك، لأنماط متعارفة في الاستعمال مثل قولهم: كلّمته فاه إلى فيّ، وبايعته يداً بيد.. فلا يكتفي بأن يُخرَج لها معانيها النحويّة، بل يمضي يفسّر هذا التلازم التركيبيّ بين عناصرها، ويحتكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند أبناء اللغة، فيلاحظ أن هذه المدلولات، في مقتضياتها الخارجيّة، مركّبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها «مركّبات» من العناصر اللغويّة. قال: «واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: كلّمته فاه، حتى تقول: إلى فيّ، لأنك إنّما تريد مشافهة، والمشافهة لا تكون إلّا من اثنين، فإنّما يصحّ المعنى إذا قلت: إلى فيّ، ولا يجوز أن تقول: بايعته يداً، لأنك إنّما تريد أن تقول: أخذ منّي وأعطاني، فإنّما يصحّ المعنى، إذا قلت: بيديّ،

لأنهما عملان...» (٢٢).

وفي هَدي هذا التوجيه لا يستقيم عند سيبويه أن تقول: هذا أنت، وهو يُعَلَّل ذلك بـ «أنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا تحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره» (٢٣). وهو يستمدّ هذا التعليل من تحليل موقف الإشارة، فقد لاحظ أنه يقوم في المواضع المتعارفة على جهات ثلاث: المتكلّم (المشير)، والمشار إليه، والمخاطب (المشار له)، ولاحظ أن المخاطب جهة لازمة من هذه الجهات، ولكنّه جهة واحدة، فلا يجوز في حكم التحليل الخارجي للعبارة أن يكون المخاطب مشاراً إليه ومشاراً له في آن معاً.

ولو وقف سيبويه عند حدّ النظرة الداخلية المجردة لكان حقاً عليه أن يجيز قول القائل: هذا أنت كما يجيز قولنا: هذا سور القدس، هذا جوابهم... الخ..

وبيلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلاً في الحكم بصحة التراكيب النحويّة وخطئها، ومن ذلك أننا نراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها، في موقف من الاستعمال، بأنها خطأ، وفي موقف من الاستعمال آخر، بأنها صواب. وهذه الجُمْلَة، لو اكتفى بالنظرة الشكلية الذاتية، جملة نحويّة جائزة، ولكنّ اللغة، عنده، لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمدّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغويّ كما تستمدّ من معطيات السياق الاجتماعيّ التي تكتنف الاستعمال اللغوي.

(٢٢) الكتاب (هارون) ٣٩٢/١.

(٢٣) المصدر السابق (١/١٤١).

قال يدارس هذه الجملة: أنا عبد الله منطلقاً: «... وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان مُحالاً، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يَقُلْ هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمُضمَر، وإنما يُضمَر إذا عَلِمَ أنك قد عرفت مَنْ يعني. إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً» (٢٤).

ونَجِدُ سيبويه ينفذ إلى إدراك العلاقة بين إختيار إحدى صور جائزة (٢٥) في تركيب نحوي واحد، واختلاف أحوال المتكلم في موقفه من عناصر ذلك التركيب، وذلك حيث يعرض للجملة الفعلية التي فعلها متعدياً، نحو: ضرب عبد الله زيداً، فقد أشار إلى صورة أخرى جائزة في هذه الجملة، وهي: ضرب زيداً عبد الله، بتقديم المفعول على الفاعل، ولاحظ أن المعنى النحوي لزيد وعبد الله غير مختلف في كلتا الجملتين، ثم فسّر الاختلاف الجائر في ترتيبهما بأنهم «إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم» (٢٦).

وواضح بذلك أنه تنبّه إلى أثر المتغيرات الخارجية (كالمتكلم وموقفه

(٢٤) المصدر نفسه (هارون) ٨٠/٢، ٨١.

(٢٥) قارن هذه المسألة بما يقول بيرلنج Burling في كتابه: Man's Many Voices

حيث يرى أن المتغيرات الخارجية إنما تؤثر في اللغة في تلك المواضع التي يبيح فيها النحو الاختيار أي يَدْخُلُها في سعة الجواز، فإن سيبويه يبدو كأنما راد هذه الطريق. عملياً، منذ اثني عشر قرناً.

(٢٦) الكتاب (هارون) ٣٤ / ١.

الخاص من كل من العنصرين) في اختيار أحد وجهين جائزين في مقياس النحو. ووضح بذلك أنه يرسم لأبناء اللغة أن يساقوا بين المتغيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة.

وقد طرد سيبويه هذه القاعدة على نحو يدل على أنها كانت قائمة في نفسه جزءاً من منهجه النحوي، إذ طبقها على مسألة الجواز في ترتيب الفاعل مع المفعول، كما تقدم، ثم طبقها على مسألة الجواز في ترتيب النائب عن الفاعل مع المفعول، وترتيب اسم كان مع خبرها... (٢٨) وهو في كل ذلك يربط هذه المسائل المتعددة بعضها ببعض، ويردّها جميعاً إلى تلك القاعدة (٢٩).

ويمتحن سيبويه الفعل «رأى» فيرى له عمقين دلاليين: فهو يأتي على معنى الإبصار الحسي (رؤية العين)، وعلى معنى العلم الضمني، ويرى له، أيضاً، معنيين نحويين، فهو، على معنى الإبصار، يتعدى إلى مفعول واحد، وهو، على معنى البصيرة، يتعدى إلى مفعولين. ويفزع سيبويه في

(٢٧) المصدر السابق ١ / ٤٢.

(٢٨) المصدر نفسه ١ / ٤٥، ٤٧ وانظر أيضاً ١ / ٥٦، ٨١ منه.

(٢٩) قال (الكتاب ٤٢): «وإن قدّمت وأخرت فقلت: كُسي الثوب زيد، وأُعطي المال عبد الله، كما قلت: ضرب زيداً عبد الله، فأمره في هذه كأمر الفاعل». وقال، أيضاً (الكتاب ١ / ٤٥): «وإن شئت قلت: كان أخاك عبد الله، فقدّمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله، وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب...». وقال، ثالثاً (الكتاب ١ / ٤٧): «... كان زيد حليماً، وكان حليماً زيد، لا عليك أقدمت أم أخرت، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبد الله...».

البيان عَنْ فَرْقٍ مَا بَيْنَ الْمَعْنِيِّينَ إِلَى الْمَجَالِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَبِجَرْدٍ مِنْ مَعْطِيَاتِهِ
مَوْقِفًا سَاطِعَ الدَّلَالَةِ هُوَ مَوْقِفُ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا كَانَ أَعْمَى، فَيَقُولُ مُتَسَائِلًا: «أَلَا
تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْأَعْمَى أَنْ يَقُولَ: رَأَيْتُ زَيْدًا الصَّالِحَ» (٣٠).

وَوَاضِحٌ أَنَّهُ، هُنَا، يَحَاكُمُ التَّعْبِيرُ اللَّغَوِيُّ إِلَى مَلَابَسَاتِهِ الْخَارِجِيَّةِ، فَيَنْظُرُ
فِي حَالِ الْمُتَكَلِّمِ وَيَجْعَلُهُ فَيَصِلُ إِلَى الْحُكْمِ النَّحْوِيِّ جَوَازًا وَمَنْعًا. وَيَكُونُ هَذَا
الْفَرْقُ قَائِمًا عَلَى حَقِيقَةٍ خَارِجِيَّةٍ، وَإِلَّا فَإِنَّ اللُّغَةَ فِي نِظَامِهَا الدَّخْلِيِّ الذَّاتِيِّ
لَا تَقِيمُ هَذَا الْفَرْقَ وَلَا تَقُولُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِجَوَازٍ وَمَنْعٍ.

وَعَرَّضَ سَيِّبُوهُ لـ «قَالَ» وَتَصَارِيفِهَا وَأَنَّهُ «إِنَّمَا وَقَعَتْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ
عَلَى أَنْ يُحْكِيَ بِهَا»، ثُمَّ وَقَفَ إِلَى أَنَّهُمْ يَسْتَشْنُونَ مِنْ ذَلِكَ «تَقُولُ» فِي
الِاسْتِفْهَامِ إِذَا يَشْبَهُونَهَا بِـ «تَظُنُّ». قَالَ: «وَلَمْ يَجْعَلْهَا كَيْظَنَ وَأَظَنَ فِي
الِاسْتِفْهَامِ، لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يُسْتَفْهَمُ الْمُخَاطَبُ عَنْ ظَنِّ غَيْرِهِ. وَلَا يُسْتَفْهَمُ هُوَ
إِلَّا عَنْ ظَنِّهِ» (٣١). وَكَأَنَّمَا يَصْنَفُ سَيِّبُوهُ مَوْضُوعَاتِ الِاسْتِفْهَامِ إِلَى مَعَانٍ فَرْدِيَّةٍ
خَاصَّةٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الْفَرْدُ أَوْ لَا يَكَادُ يَعْلَمُهَا غَيْرُهُ. وَهِيَ الْخَفِيَّةُ الْمُسْتَكْنَى
مِنْ خَوَاطِرِهِ وَهَوَاجِسِهِ وَنَوَايَاهُ وَظُنُونِهِ. وَأُمُورٌ فَرْدِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ لِلنَّاسِ يَعْلَمُونَهَا عَنْهُ
عَلَى نَحْوِ مِمَّا يَعْلَمُهَا هُوَ (٣٢).

(٣٠) الْكِتَابُ (هَارُون) ١ / ٤٠ وَوَاضِحٌ أَنَّ «الصَّالِحَ» هُنَالَيْسَ نَعْتًا لَزِيدٍ، إِنَّمَا هُوَ مَفْعُولُ ثَانٍ لـ «رَأَى».

(٣١) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ١ / ١٢٢.

(٣٢) وَهَكَذَا تَسْتَفْهَمُ الْمُخَاطَبُ عَمَّا يَكُونُ مِنْ أَمْرِهِ هُوَ ظَاهِرًا (اتَّسَافَرُ إِلَى الْأَنْدَلُسِ) وَبَاطِنًا (أَتَظُنُّ
الْإِنْسَانَ شَرِيرًا؟). وَلَكِنَّكَ لَا تَسْتَفْهَمُهُ عَنْ أَمْرٍ غَيْرِهِ إِلَّا مَا ظَهَرَ (أَيُؤَاطِبُ أَخُوكَ عَلَى عَمَلِهِ؟). أَمَّا
الظَّنُّ الْبَاطِنُ فِي نَفُوسِ الْآخَرِينَ فَهُوَ مَا لَا يُسْتَفْهَمُ عَنْهُ إِلَّا صَاحِبُهُ. وَلَا يَسُوعُ لَكَ أَنْ تَسْأَلَ
الْمُخَاطَبَ: أَيْظُنُّ إِيَّادَ الْإِنْسَانَ شَرِيرًا؟ أَوْ أَلْظُنُّ الْإِنْسَانَ شَرِيرًا؟.

وقد التفت سيويه إلى أن لموقف الخطاب حالات متباينة، وتنبه إلى أن العبارة اللغوية تتباين على قدر ذلك.

فإذا كنت تستمهل رجلاً، على حدّته. رأيته يعالج شيئاً قلت: رويداً رويداً وكذلك إذا كنت تستمهل اثنين أو ثلاثة أو كنت تستمهل امرأة أو أكثر...

أما إذا كنت تستمهل رجلاً، في جماعة، فإنك تقول: رويدك، وكذا إذا كنت تستمهل امرأة في جماعة فإنك تقول: رويدك... الخ قال سيويه: «وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص، لأن رويد تقع للواحد والجميع والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس مَنْ يعني بِمَنْ لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره» (٣٣).

وكما تختلف العبارة وفقاً لحالة الانفراد والاجتماع تختلف وفقاً لحالة المخاطب من الاقبال والانصراف... فإذا قصدت إلى خطاب الرجل وهو غير مقبل عليك غير متنبه إليك قلت: يا فلان، أنت تفعل، فتبدأ بالنداء حتى يقبل عليك، أما «إذا كان مقبلاً عليك بوجهه مُنصِتاً لك» (٣٤) فإنك تقول: أنت تفعل، فترك يا فلان «استغناء بإقباله عليك» (٣٤).

(٣٣) الكتاب (هارون ١ / ٢٤٤).

(٣٤) المصدر السابق في الموضع نفسه. ومن أمثلة ذلك ما حكى عن عبارتي: سقيا وسقيا لك في الدُّعاء. قال: «وأما ذكرهم «لك» بعد «سقيا» فإنما هو ليبيّنوا المعنى بالدُّعاء. وربما تركوه استغناء. إذ عرف الداعي أنه قد عُلِمَ مَنْ يعني». الكتاب (هارون) ١ / ٣١٢.

(٣٥) الكتاب (هارون) ٢ / ٦٩.

(٣٦) مثل ما يكون من اختصاص

ونفذ سيبويه، من خلال المراوحة الغنية بين النظر في الأنماط اللغوية والمواقف الاجتماعية إلى إدراك صور من تأثير الدين في اللغة وتوجيهه للتعبير اللغوي. وسجل سيبويه بعض ما تمخض عن ذلك من تخصيص تراكيب معلومة لمواضع معلومة، بتوجيه ديني خالص، ومن ذلك أنه لاحظ أنه لا يجوز لك أن تقول: الحمد لزيد، في مقام التعظيم؛ فإنه «ليس كل شيء من الكلام يكون تعظيماً لله عز وجل يكون تعظيماً لغيره من المخلوقين»^(٣٥).

وما أشبه هذه الملاحظة بملاحظات اللغويين (الاجتماعيين) حول تخصص ألفاظ وتراكيب معلومة بمواقف دينية أو تقليدية معلومة^(٣٦).

- المحادثة والمعانية:

وإذا اتسعنا في هذا المنحى من درس اللغة في سياقها الخارجي وجدنا توافقات كثيرة بين أنظار الغربيين المحدثين وأنظار العرب الأقدمين. وإذا كان يبلغ من تأثير عناصر الموقف الخارجي في استعمال اللغة أن سبعين في المائة من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب مرجعها إلى ما يكون من النظرات المتبادلة عند الحديث، وإن قيمة الدلالة التعبيرية وتأثيرها يتدنيان إلى ثلاثين بالمائة حسب إذا اقتصر الأمر على مجرد الكلام المنطوق، إذا كان ذلك كذلك. في نتائج الدراسات المتعارفة عند الغربيين على هذا المستوى - فإنه كان كذلك في حصيلة التقارير التي انتهت للأقدمين أو انتهوا إليها في سبر وجوه الظاهرة اللغوية بمحض الاختبار وما يتهياً في إطار

(٣٥) الكتاب (هارون) ٦٩/٢.

(٣٦) مثل ما يكون من اختصاص (Thou) ضمير المخاطب بمواقف دينية أو تقليدية مخصصة واستعمال (You) فيما عدا ذلك.

من الأنظار. يقول ابن جنّي: «فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مُجْزِئاً عنه لما تكَلَّف القائل ولا كَلَّف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه... وعلى ذلك قالوا: «ربّ إشارة أبلغ من عبارة». وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله: أنا لا أُحْسِن أن أُكَلِّم إنساناً في الظُّلْمَة» (٣٧).



٤ - أمثلة مُفردة من التوارد

وهذه مسائل خمس، ممّا وقع فيه التوارد بين التراث النحويّ العربيّ والتقليد اللغويّ الغربيّ على نحو خاصّ، ذلك أنّها تعالج أمثلة بأعيانها على نحو متقارب الى حدّ المطابقة. وقد أخرجتها عمّا ينبغي لها من الموقّع في التصنيف الموضوعيّ لعناصر البحث، لأنني وجدتّها مادة خاصة جديرة بالتأمّل حول هذه الظاهرة، ظاهرة التوارد الذي يعرض بالضرورة لا على مستوى الأصول المجردة حسب بل على مستوى الأمثلة المحسّنة كذلك!

— مسألة الشرط والطلب:

وذلك ما تأدى إلى التحويلين وهم يعالجون (عَوْد الضمير على متأخر) من فرض موازٍ لفرض النحويين العرب وهم يعالجون جزم الفعل في جواب الطلب.

فقد اعتدّ التحويلون^(١) هاتين الجملتين:

Help him and John will be thankful

Help him, or John will hate you

مشتقتين من الجملتين التاليتين:

(١) في حقيقة المنهج مع امتداد «وظيفي».

If you help John, John will be thankful

If you donot help John, John will hate you.

من خلال (تحويلات معينة)، وذلك بسبب التماثل المعنوي^(٢).

وواضح، بصورة خاصة، أن فعل الأمر هنا يرتد إلى جملة شرط تُعتبر أصلاً ويكون لها فرعاً.

وذلك كما اعتد النحويون العرب قولنا:

اجتهد تنجح.

وهم يلتمسون تفسيراً لجزم (تنجح) منه، بمنزلة قولنا:

إن تجتهد تنجح.

حيث جزم (تنجح) جواباً للشرط.

وواضح أن الأول عندهم فرع، والثاني أصل، وأن حمل الأول على الثاني قائم على التماثل المعنوي بينهما.

١ - في كتاب سيبويه: «هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض. فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائمني آتاك. وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا يكن خيراً لك. وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أحذثك؟ وأين تكون أزرّك؟ وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ألا ماء أشربّه، وليته عندنا يحدّثنا. وأما ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزل تُصبّ خيراً.

(٢) John Hinds; Backward Pronominalization Across Co — ordinate Structures, in linguistic Inquiry, Vol, VI, n. 2, 1975, P. 331.

ولأنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتي، بأن تأتي، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إن تأتي) غير مستغنية عن (أتك).

وزعم الخليل: أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب، لأنه إذا قال: اتني أتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان أتك، وإذا قال: أين بيتك أزرُك، فكأنه قال: إن أعلم مكان بيتك أزرُك، لأن قوله: أين بيتك، يريد به: أعلمني، وإذا قال: ليته عندنا يحدثنا؛ فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر. وإذا قال: لو نزلت فكأنه قال: انزل... (٣)...

٢ - وفي المقتضب للمبرد: «هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها، وتلك الأفعال جواب ما كان أمراً أو نهياً أو استخباراً، وذلك قولك: ائت زيدا يُكرمك، ولا تأت زيدا يكن خيراً لك، وأين بيتك أزرُك؟»

ولأنما انجزمت بمعنى الجزاء، لأنك إذا قلت: اتني أكرمك، فإنما المعنى: اتني فإن تأتي أكرمك، لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان، وكذلك: لا تقم يكن خيراً لك، لأن المعنى: فإن لم تقم يكن خيراً لك. وأين بيتك أزرُك؟ إنما معناه: إن تُعلمني أزرُك» (٤).

٣ - وقال السهيلي في تفسير جزم (لا يُخلِّها) من الحديث: «خلِّوا بين اصابعكم لا يُخلِّها الله بالنار»: «يجزم على جواب الأمر»، «تقديره: إن تخلِّوا لا يخلِّها الله فهذا جزم في جواب الأمر» (٥).

(٣) كتاب سيبويه (هارون) ٩٣/٣ - ٩٤.

(٤) المقتضب (٨٢/٢).

(٥) أمالي السهيلي ص ٨٥ وما حولها.

وقال في تأويل جزم (أَتَّخِذْهُ) من قول عتبان بن مالك للرسول (ﷺ):
«صَلِّ فِي بَيْتِي مَكَاناً أَتَّخِذْهُ مُصَلًّى»: «الجزم على جواب الأمر، كأنه قال:
«إِنْ تَفْعَلْ أَتَّخِذْهُ»^(٦).

ومدار التأويل في ذلك كله - عندهم - على المعنى^(٧).

— مسألة «أتيتك غداً»:

ناقش بيرلنج (Burling) موضوع العلاقة بين النحو والمعنى في كتابه
(Man's Many Voices)^(٨)، فوقف إلى الجملة: ذَهَبَ غداً (He went
(tomorrow)؛ إذ رأى فيها مثلاً على خطأ مِنْ نوعٍ ما. وتساءل عن أصل
الخطأ فيها: أُنْجِمَ عَنْ خَرْقِهَا لقاعدة نحوية أم لقاعدة دلالية. وتراءى له أنه
يمكن القول إنها تخرق القاعدتين معا. وَقَدَّرْنَا أننا نستطيع أن نُقيم قاعدتين:
نحوية ودلالية تفسر كل منهما وَجْهَ الخطأ في تلك الجملة. فنحن نستطيع
القول، على سبيل المثال، إِنَّ (غداً) تشير إلى أحداث تقع في حيز
المستقبل، على حين تشير صيغ الفعل الماضي كما هي الحال في (ذهب)
إلى الزمن الماضي، وليس المستقبل والماضي، في اختيارنا التجريبي خارج
نطاق اللغة، بِمُتَوَاقِعَيْن. غير أننا نستطيع القول، أيضاً، إِنَّ في الإنجليزية
طائفة من الظروف بينها (غداً) لا تواقع الأفعال الماضية، على أسس
توزيعية، ووجد بيرلنج في كلٍّ من هذين الملحظين وجهاً في التفسير.

وميز سيوييه في الكلام أقساماً: «فَمِنْهُ مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم
كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب». وهويحتكم في هذه

(٦) المصدر السابق ص ١١١.

(٧) المصدر نفسه ص ٨٥.

(٨) P. 56 — 57.

التقسيمات الى مزاجية صريحة بين المَلَحَظ الدلالي والمَلَحَظ النحوي، ذلك أنه يمضي في ذلك الباب من الكتاب على هذا النحو: «فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسأتيتك غداً، وأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيتك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيتك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فإن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»^(٩).

وما بي حاجة إلى إعادة القول إن سيويه يوميء إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة والاحتكام إلى النحو، ولكني لا أجد بأساً من التذكرة بذلك المثال الذي ضربه على المحال من الكلام، وهو قولك: أتيتك غداً، فإنه يتوارد أو يكاد يتوارد على وجه التطابق مع تلك الجملة عند بيرلنج. وقول سيويه في شرح المحال بين يدي ذلك المثال إنه أن تنقض أول كلامك بآخره صريح في الاحتكام إلى الدلالة. وهو قول راجح مقدّم لدى بيرلنج على كل حال. أما ملاحظة (التوزيع) فهي مفهومة ضمناً^(١٠)، وقد صدر عنها سيويه بصورة أبين صراحة في سائر الأمثلة وفي مواقع أخرى من الكتاب، كما تقدّم في موضع بعيد أوائل هذا البحث.

(٩) كتاب سيويه (هارون) ٢٥/١ - ٢٦.

(١٠) وهو ما وجدت ميخائيل كارتر Michael Carter يراه في محاوراتي إياه حول منهج سيويه (ميونيخ صيف ١٩٧٩)، وقد وضع كارتر رسالة في أصول التحليل النحوي عند سيويه، اكسفورد ١٩٦٨ م.

— مسألة النفي والقلة :

كان من الأبحاث المبكرة في النحو التحويلي بحث كليما (Klima) عن النفي في الإنجليزية، وقد حاول كليما أن يقدم معالجة متسقة لنظام النفي في الإنجليزية، وكانت أبرز المهمات التي ندب نفسه إليها أن يثبت أن مجموعتي عناصر النفي: أدوات النفي (not الخ)، والظروف التي تتقدم الأفعال نفيًا (نادراً، قليلاً الخ - Seldom, Scarcely, Little)، اللتين اعتبرتتا متميزتين، كانتا في الحقيقة تجليات برّانية مختلفة لعنصر جواني، هو عنصر النفي المجرد.

إن الملحظ الرئيسي الذي قام عليه هذا البحث، وإن طُبّق على الإنجليزية وأُتسع في التمثيل على وجوه ظاهرة النفي فيها^(١١). يلتقي في خاصّ موضوعه ومنحاه مع بعض ما صدر عنه النحويّون العرب في معالجة الاستثناء التام المنفي من العربية.

ذلك أنه عرضت للنحويين العرب استعمالات مختلفة من الاستثناء كانوا يحاولون تفسيرها. وقد ذهبوا إلى أن المستثنى في التام يتبع المستثنى منه على البدل، وإذن نقول: ما أحدٌ فيها إلا زيد، نرفع (زيد) على البدل من (أحد). فلما ورد عليهم ذلك الاستعمال: أقلّ رجل يقول ذاك إلا زيد. وكان زيد فيه رفعاً، نفذوا إلى استشعار النفي في (أقلّ). وهكذا اتحد المختلفان في الظاهر: ما النافية، وأقلّ (وفيها معنى القلة المستشعر من الظروف: Seldom, Scarcely, Little نادراً، قليلاً الخ - في الانجليزية، إذ كان «معناها يؤول إلى شيء واحد» وإن كان مبنياهما شيئين مختلفين.

(١١) Grinder and Elgin: Guide to Transformational Grammar P. 80

يقول سيبويه: «وتقول: أَقْلٌ رَجُلٌ يقول ذاك إلا زيد، لأنه صار في معنى: ما أحدٌ فيها إلا زيد».

ويقول السيرافي في شرحه: لا يصحّ البدل من لفظه، لأننا إن أبدلنا زيدا من «أقْلَ رجل» أطرحناه في التقدير، فبقي «يقول ذاك إلا زيد»، وهذا لا يصحّ، ولكنّا نردّه إلى معناه ونفصله بما يصحّ معه البدل. و«أقْلَ» ينصرف على معنيين: أحدهما النفي العام، والآخر ضدّ الكثيرة. فإذا أريد النفي العام جعل تقديره: ما رجل يقول ذاك إلا زيد، كما تقول: ما أحد يقول ذاك إلا زيد. وإن أريد به ضدّ الكثرة فتقديره: ما يقول ذاك كثير إلا زيد، ومعناهما يؤول إلى شيء واحد^(١٢).

— مسألة الضمير المستتر في جملة الأمر:

حين اتجه الناس في العالم العربيّ خلال الربع الثاني من هذا القرن إلى التيسير، تيسير النحو، سادت نزعة إلى الأخذ بالظاهر والاستئناس بالمنهج الوصفيّ، وأصبح الاعتبار عندهم لما يتحقّق في جسم اللغة الحيّ ولما يجري به الاستعمال حسب. وأنكر الناس، وتولّى مجمع اللغة العربية في القاهرة كِبَر ذلك، أن نتصوّر ما ليس متحقّقاً في مادّة اللغة ولا ماثلاً. وارتفعت الأصوات بإلغاء الإعراب التقديري والإعراب المحليّ وإنكار الاستتار والقول به. وصار مستهجنّاً أن يقال في إعراب مثل (اقرأ) إن فاعل الفعل ضمير مستتر تقديره أنت؛ فليس في مادّة الفعل الظاهرة - عند المستهجنين - أنت، وتقدير (أنت)، إذن، رَجَمَ بظهر الغيب يجعل المتعلّم أسير ما لا يرى ولا يتحقّق به من أخيلة ومغيّيات.

(١٢) الكتاب (هارون) ٣١٤/٢. بل نجد لابن الأنباري تقريراً صريحاً في هذه المسألة وذلك قوله إن «التقليل مضارع للنفي» وانظر اسرار العربية ص ٢١٤.

وكان النحويون الأوائل حين قدّروا ما قدّروا يستجيبون لبداية العقل في البحث عن معمول للفعل، ويلتمسون أطراد القاعدة في انبناء الجملة الفعلية على طرفي اسناد، فعل وفاعل، في الحد الضروري. كما كانوا يستجيبون لما يجده أبناء اللغة في نفوسهم ويحدسون به حدساً مشتركاً، مهما يكن مصدر هذا الحدس في منطق اللغة أو في منطق السليقة.

وقد كان هذا الموضع على التعيين إحدى المسائل التي أثارها التحويليون، وهم يعرضون خطّتهم وتفاصيل منهجهم، والتمسوا لها التفسير فأثبتوا من خلال قاعدة تحويلية خاصة^(١٣) أن جملة مثل (عد الى البيت - Go home) و(تعال هنا - Come here) الخ تبدو كأن ليس لها فاعل. ولكننا نعلم - فيما قرّروا - أن (أنت) مفهوم على أنه الفاعل، اذ لا يُعقل أن يكون ذلك أمراً لعلّي أن يعود إلى البيت، أو للأُم أن تعود الى البيت، أو لهم أن يعودوا إلى البيت الخ.

بل إن تقدير عناصر لغوية مستكنة (كالضمير أنت في حال فعل الأمر) اعتدّ من بواكير الأعمال التي لفتت الأنظار إلى البحث التحويلي. واستقطبت حوله دهشة واهتماما لم تشهده نظرية لغوية غربية من قبل. وما ذاك إلاّ لأنه أثبت. في هذا الموضع وأضرابه، بالتحليل أنه يُمكن البيان عن أن تلك العناصر تنسب إلى تفرّعات البنية الظاهرة للانجليزية وإنّ لم تظهر بأعيانها في تلك البنية^(١٤).

(١٣) انظر في هذه القاعدة:

Burt: From Deep to Surface Structure P. 2 — 12

(١٤) انظر فيما تقدّم من الجانب التحويلي:

Burt: From Deep to Surface Structure P. 2 — 12

■ Stockwell: Foundations of Syntactic Theory 175

— صفتان: خارجية وداخلية

بين نحو السنسكريتية ونحو العربية:

ويلفتنا حقاً أن تكون إشارات القوم الى (بانيني) رجعاً لنغمة واحدة. وأنهم يغلّون في تقديم الرجل وتفضيل «نحوه» غلوّاً كبيراً، وهم يُطلقون في ذلك ولا يتحفظون، فإذا تحفظوا تبين أنهم يستسلمون لعقيدة ثابتة في الرجل لا تتغير. وليس من قصدنا على أي وجه أن نتقص الرجل أو أن نغض من عمله. ولكننا نقدّم بهذا هامشاً على أقوالهم.

يقول ماكس مولر (Mex Muller) إنَّ كُلَّ الذين تعمّقوا في دراسة بانيني... يعترفون بأنّه ليس في آية لغة نحوٌ يعدل نحوّه^(١٥). ويرى وورف (Whorf) فيه «أقدم صورة للعلم اسهمت في أحدث صورة له»^(١٦).

ويصفه بلومفيلد (Bloomfield) بأنّه واحد من أعظم شواهد الذكاء الانساني، ويقرر أنّه ليس في العالم حتى عصرنا هذا لغة غير السنسكريتية وُصِفَتْ بمثل دقة وُصِفَ لَتِلْكَ اللغة^(١٧).

Grinder and Elgin : Guide to Transformational Grammar P = 77 — 85

وانظر ايضاً: داود عبده: التقرير وظاهر اللفظ، الفكر العربي، العددان ٨ و ٩ ص ١٣.

(١٥) البحث اللغوي عند الهنود ص ٣٥ (نقلاً عن مقدّمة الـ Ashtadhyayi)

(١٦) Misra: The Descriptive Technique of Panini P. 111

والبحث اللغوي عند الهنود ص ٣٦.

(١٧) Bloomfield: Language P. 11

IVic: Trends in Linguistics P. 23.

ويعتبر ليمان (Winfred Lehmann) نحو بانيني للسنسكريتيّة أحسن نحو «على الرغم من أنه تنقصه قواعد من التشكيل الصوتي (الفونولوجيا) والدلالة (Semantics) إلى التركيب (النحو - Syntax)!!»^(١٨).

ونحن نتحفّظ على جرأة القوم في الاطلاق، إطلاق القول بأنه لا يعدله نحو، وأنه لم توصف لغة بمثل ما وصفت السنسكريتيّة، ونتحفّظ تحفّظاً أشدّ على من يطلقون القول أنه أحسن على الرغم من افتقاري قواعد على المستويات الثلاثة: التشكيل الصوتي والدلالة والتركيب!!.

وأصلّ هذا التحفّظ عندنا أنّ هذه إطلاقات لا تستقيم لأصحابها إلا أن يكونوا وقفوا على كلّ نحوٍ وُضع، وأن يكونوا ميّزوا لأنفسهم أسساً منهجيّة في المفاضلة تكون فيصلاً، ويؤيد هذا التحفظ أنّ القوم يعترفون، في وجوه أخرى، أنه لم يتمّ لهم تأريخ التقليد اللغويّ في الغرب بلّه أن يكون تمّ لهم تأريخ التراث اللغوي، والإحاطة به، لدى غيرهم»^(١٩).

ولكنّ ما يعيننا من حديث بانيني ونحوه لدى القول أمران يقفان بإزاء نحو العرب وحديثهم عنه.

أولهما أنّ من التوارد الطريف أن يكون في العرب، أيضاً، من يرى أن نحوهم «من أهمّ آثار العقل العربيّ»^(٢٠) وأنه «يتفوق على أيّ نحو لأيّ أمة من الأمم»^(٢١).

(١٨) Lehmann: Historical Oinguistics P. Vi

(١٩) Robins: A Short History If Linguistics

(٢٠) من كلمة إبراهيم مذكور في عرّض عدنان الخطيب لوقائع مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة في دورته الخامسة والاربعين. مجلة مجمع اللغة العربية الاردني.

السنة الثانية، العدد المزدوج ٣ - ٤، ص ١٠٨.

(٢١) المرجع المتقدم في الموضوع نفسه.

الثاني: أن التقدير العالي الذي يلقاه نحو بانيني عند الغربيين مرده إلى ما يتصف به من وصف وجيز محكم شبه رياضي^(٢٢). ويفسر هذا أن باتنجالي (Patanjali)، من اتباع مدرسة بانيني المبكرين، يجعل بين أغراض بانيني في كتابه الأشدهايي (Astadhyayi) «الاقتصاد في الوصف لتسهيل الاستظهار»^(٢٣).

ولعل هذه المزية في أسلوب عرض النحو أن تكون حاجةً يستشعرها واضعوا علم تحفزهم إلى وضعه وتعميمه عقائد حارة، وإذن فهم يتلمسون للناس كل وسيلة تيسر عليهم استظهاره واستحضاره.

وإن ما نشهد لدى العرب من الاتجاه إلى نظم النحو في ألفية ابن مالك وغيرها^(٢٤) مثال مواز للمثال الهندي في الوصف الوجيز المحكم مع التوسل بالنظم عاملاً إضافياً في تحقيق تسهيل الاستظهار.



(٢٢) I vic: Trends in Linguistics P. 22

(٢٣) Misra: The Descriptive Technique of Panini

(٢٤) مثل الدرة الألفية فقي علم العربية لابن معيط وهي:

أرجوزة وجيزة في النحو عذتها ألف خلّت من حشو

خاتمة

وهذه المقابلات، وإن لم تقصد إلى التاريخ بسياقه وتسلسله المتعارف، تحاول أن تنتصف، من خلال هذا الفرض المجرد وأمثله المحسنة، لجهود منكورة يغطي عليها جهلها أو تجاهلها عند قوم يأخذهم الزهو بحاضرهم. ولكنه يبدو لي، انتصافاً أيضاً، أن لا أحد يستطيع أن يبدأ من حيث انتهى غيره في خط صاعد مستقيم وأن ناموس التطور أن يكون التقدم في حركة دائرة إلى أمام تتراكم فيها الخطوط المتشابهة على وجه التكرار حيناً، والتوازي أو المحاذاة حيناً مع بعض التجاوز إلى أمام في بعض الاحيان.

وأخشى أن يُشعر ما تقدم من هذه المقابلات أنني أذهب مذهب القائل: ما ترك الأول للآخر شيئاً، أو مذهب القائل:

ما أرانا نقول إلا مُعاراً أو مُعاداً من قولنا مكروراً

فما أبعدني عن هذا الظن أن اعتقده بإطلاق. ولكن في ذلك من الحق ما في قالة مَنْ ينظر إلى تراتيب العصر على وجه الاستكشاف الإيجابي والتفسير الأنّي، فيرى أن «ليس في الامكان أبدع مما كان».

وليس في طَوْقي أن احدد، حتى الان، ولو على وجه التقريب، تلك الشروط التي تنتهي بدارسي النحو ومنظرية إلى «التوارد» على أصول باعياها إلا أن يكون الانكشاف الذاتي الذي يتهيأ لأبناء اللغة عند اكتسابها، وهو

الانكشاف الذي يتمثل في وعي ضمنيّ على قواعد اللغة الأمّ عند أبناء اللغات الانسانية جميعاً، يوازيه كشف آخر يتهياً لمُنظري اللغة عند وصفها وتفسيرها، وهو الكشف الذي يتمثل في محاولة تشكيل «وعي صريح» على قواعد اللغة. وحقاً أننا نعاني عند هذه النقطة من مشكلة تدخل اللغة نفسها في توضيح أمرٍ هي موضوعه ابتداء. ولكن القابلية الإنسانية للتفاهم على هذه المسألة على مستوى اكتساب اللغة وعلى مستوى وصفها وتفسيرها تؤنسنا بأن هناك حداً أدنى مشتركاً يمكن افتراضه والصدور عنه بلا خلاف جوهريّ!.

ومن المحقق أن المعطيات المتقدمة لا تقدّم أدلة حاسمة ولا تجرّد أصولاً مطلقة للمقولة المنطلق: أن بين مناهج النظر اللغويّ على اختلاف الزمان والمكان والإنسان قدراً مشتركاً يقع بالضرورة، لعله يوازي على نحو أو آخر، ذلك القدر المشترك الذي يُلتَمَس في هذه الأزمنة، بين مختلف اللغات الانسانية في العالم.

ولكنّ البحث قد كشف - فيما أرجو - أن ثلاثة أبعاد من أبعاد النظر في اللغة هي من مستلزمات أية نظرية مشتركة أو ائتلافية في التحليل اللغويّ، أولها: وصف الظاهر اللغويّ باستخراج قواعده الذاتية المتواترة. والثاني: سبر الباطن الى الظاهر لكشف اللبس (على مستوى العلاقة بينهما)، وردّ الفروع إلى الأصول، والثالث: تجاوز النظر اللغويّ الخالص إلى اعتبار السياق الخارجي للظاهرة اللغوية في رصد القواعد التي تنضبط بها الظاهرة النحوية.

ولعلّ ممّا يستحقّ الذكر هنا أن هذه الأبعاد الثلاثة قد وسعتها البنيوية اللغوية في امتداداتها وتفاوت تصورها لدى الباحثين المختلفين، إذ نجد لدى دي سوسير التفاتاً إلى الدالات والمدلولات جميعاً، كما نجد لديه

التفاتا الى النظر اللغوي الداخلي والخارجي معاً، ونجد بلومفيلد (الشكلي) يُعَدُّ في البنيويين من وجه، ثم نجد تشومسكي (التحويلي) يُعَدُّ فيهم من وجه آخر، كما نجد مارتينييه (الوظيفي) يُعَدُّ فيهم أيضاً. وهؤلاء الثلاثة عند طلب التمايز قد ينتسبون إلى مناهج ثلاثة كما سلف (مشكلة البنية ص ٥٧ - ٩٢).

وهذه الأبعاد الثلاثة أيضاً قد وسعها النظر النحوي عند العرب من خلال دأبهم المتصل في استكمال نظرية للتحليل النحوي لا تتخلف!

ومن المحقق أن هذا البحث ينقطع عند مُفْتَرَقٍ خلافي ونقاط تسأل ملّحاح، ولكنني أرجو أن تكون هذه المجازفة الاستطلاعية الخلافية المنقطعة مدخلاً إلى بلوغ شيء في هذا الأفق من الطموح!

ثَبُتَ الْمَصَادِرَ وَالْمَرَاجِعَ

(أ) بالعربية

- ١ - إحصاء العلوم، للفارابي، حققه وقدم له وعلّق عليه عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٦٨.
- ٢ - إحياء النحو، لأبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٥٩.
- ٣ - أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق م حمد بهجة البيطار، دمشق ١٣٧٧ - ١٩٥٧، وطبعة خريستيان فريدريخ سيبلد، ليدن (طبعة بريل) ١٨٨٦ - ١٣٠٣.
- ٤ - أصول التفكير النحوي، لعلي أبو المكارم، منشورات الجامعة اللبنانية (كلية التربية) ١٣٩٢ - ١٣٩٣، ١٩٧٣.
- ٥ - أصول النحو، لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف الأشرف ١٩٧٣.
- ٦ - الإعراب عن قواعد الإعراب، لابن هشام، تقديم وتحقيق رشيد العبيدي، دار الفكر ١٣٩٠ - ١٩٧٠.
- ٧ - الألسنية العربية، لريمون طحّان، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٢.
- ٨ - أملي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البناء، الطبعة الأولى ١٣٩٠ - ١٩٧٠.
- ٩ - أوضع المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد

- الحמיד، المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٧٥ - ١٩٥٦ .
- ١٠ - الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة - القاهرة ١٣٧٨ - ١٩٥٩ .
- ١١ - البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر، دار المعارف بمصر ١٩٧١ .
- ١٢ - البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب، لأحمد مختار عمر، دار الثقافة - بيروت ١٩٧٢ .
- ١٣ - تاريخ الفلسفة الإسلامية، لماجد فخري، ترجمة كمال اليازجي، الدار المتحدة للنشر ١٩٧٤ .
- ١٤ - تشومسكي والثورة اللغوية، لجون سيرل، الفكر العربي (الألسنية أحدث العلوم الإنسانية)، العددان ٨ - ٩، طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية. يناير - اذار ١٩٧٩ .
- ١٥ - كتاب التفاحة في النحو، لأبي جعفر النحاس، تحقيق كوركيس عواد، مطبعة العاني - بغداد ١٣٨٥ - ١٩٦٥ .
- ١٦ - التقدير وظاهر اللفظ، لداود عبده، الفكر العربي (الألسنية أحدث العلوم الإنسانية) العددان ٨ - ٩، طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية يناير - اذار ١٩٧٩ .
- ١٧ - الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب المصرية ١٣٧١ - ١٣٧٦، ١٩٥٢ - ١٩٥٦ .
- ١٨ - كتاب الدرة الالفيه في علم العربية، لابن مَعْطٍ طَبَعَة لَيْسِيَج، ١٣١٧ - ١٩٠٠ .
- ١٩ - الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار الفكر العربي - القاهرة ١٣٦٦ - ١٩٤٧ .
- ٢٠ - شذا العرف في فن الصرف، لأحمد الحملوي، الطبعة السابعة عشرة ١٣٨٨ - ١٩٦٨ .

- ٢١ - شرح الاشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى ١٣٧٥ - ١٩٥٥.
- ٢٢ - شرح شذور الذهب؛ لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية بالقاهرة ١٣٨٠ - ١٩٦٠.
- ٢٣ - علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، لمحمود السعران، دار المعارف بمصر ١٩٦٢.
- ٢٤ - في النحو العربي: نقد وبناء، لابراهيم السامرائي، دار الصادق - بيروت.
- ٢٥ - القرآن الكريم.
- ٢٦ - كتاب سيبويه، طبعة بولاق ١٣١٦ - ١٣١٧، وطبعة عبد السلام هارون ١٣٨٥ - ١٩٦٦.
- ٢٧ - اللغة العربية بين الثبوت والتحول: مثلاً من ظاهرة الاضافة، لنهاد الموسى، حوليات الجامعة التونسية، ١٩٧٦، العدد الثالث عشر ص ٧ - ٥٥.
- ٢٨ - المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٦٨.
- ٢٩ - مدخل إلى علم اللسان الحديث (١، ٢، ٣) لعبد الرحمن الحاج صالح، اللسانيات، المجلد الأول - الجزء الأول، ١٩٧١، المجلد الأول - الجزء الثاني، ١٩٧١، المجلد الثاني - الجزء الأول ١٩٧٢.
- ٣٠ - مذكرات في قواعد اللغة العربية، لسعيد الافغاني، الطبعة الثالثة، مطبعة جامعة دمشق.
- ٣١ - مشكلة البنية، لذكريا ابراهيم، مكتبة مصر بالفجالة ١٩٧٦.
- ٣٢ - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضع محمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب بالقاهرة ١٣٧٨ هـ.
- ٣٣ - مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، (راجعته سعيد الافغاني)، دار الفكر الحديث - لبنان.
- ٣٤ - المفصل، للزمخشري، طبعة (بروخ).

- ٣٥ - المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة ١٣٨٥ - ١٣٨٨.
- ٣٦ - المقدمة، لابن خلدون، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني - بيروت، ١٩٦١.
- ٣٧ - من تاريخ النحو، لسعيد الافغاني، دار الفكر - بيروت.
- ٣٨ - موصل الطلاب الى قواعد الإعراب، لخالد الأزهرى، بهامش تمرين الطلاب في إعراب الالفية، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٠ - ١٩٥١.
- ٣٩ - النحو العربي ومنطق ارسطو، لعبد الرحمن الحاج صالح.
- ٤٠ - نظريات في اللغة، لأنيس فريجة، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٣.
- ٤١ - الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، لنهاد الموسى، بحث القى في مؤتمر ذكرى القرن الثاني عشر لوفاة سيبويه، جامعة بهلوي، شيراز، نيسان - أيار ١٩٧٤ ونشر في مجلة حضارة الاسلام، دمشق ١٣٩٤ - ١٩٧٤.
- ٤٢ - وقائع مؤتمر مجمع اللغة العربية في القاهرة في دورته الخامسة والأربعين. لعدنان الخطيب، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية، العدد المزدوج ٣ - ٤، صفر - جمادى الأولى ١٣٩٩، كانون الثاني - نيسان ١٩٧٩.

(ب) بغير العربية

- ٤٣ - American Schools of Linguistics, Hamp, E, in Linguistics, edited by Hill, A. 1969.
- ٤٤ - An Arab Grammarian of the Eighth Century A. D. Carter, M. in Journal of the American Oriental Society, Vol. 93, N. 2 April - June 1973.
- ٤٥ - Aspects of the theory of Syntax, Chomsky, N, The MIT Press, 1965

Backward Pronominalisation Across Co - ordinate Structures,	- ११
Hinds, J.	
in Linguistic Inquiry, Vol IV, No 2, 1975	
Chomsky, Lyons, J.	- १४
Fontano /Collins 1972	
Current Issues in Linguistic Theory, Chomsky, N.	- १४
Fifth Printing, Mouton, The Hague - Paris 1970	
The Descriptive Technique of Panini, Misra, V.N.	- १५
Mouton The Hague - Paris 1966	
Dictionary of Language and Linguistics, Hartmann, R.R.K. and	- १०
Stork, F. C.	
Applied Science Publishers, London 1976	
Empathy and Syntax, Susumo Kuno and Etsuko Kaburaki	- ११
in Linguistic, In Puiry Vol. 8 No. 4	
Fundations of Syntactic Theory, Stockwell, R.	- १२
Prentice - Holl, Englewood Cliffs, New jersey, 1977	
From deep to Surface Structure, Burt, M,	- १३
Harper and Row, Publishers, New york. 1971	
Guide to Transformational Grammar (History, Theory, Practice)	- ११
Grinder, J. and Elgin, S.	
Holt, Rinehart and Winston, 1973	
Historical Linguistics, Lehmann, W.	- ११
Holt, Rine hart and Winston, 1973	
An Introduction to Descriptive Linguistics, Gleason, H. A.	- ११

Holt... New York... 1969

An Introduction to Language, Fromkin, V. and Rodman, R. - ๑๗

Holt... New York.. 1974

Introduction to Tagmemic Analysis, Cook, W. - ๑๘

Holt... New York.. 1969

The Language of Linguistics (Reflections on Linguistic Terminology), - ๑๙

Hartmann, R.R.K. Tübingen 1973

Man's Many Voices (Language in its Cultural Context), Burling, R. - ๒๐

Holt.. New York... 1970

The Methodology and Motivation of Transformational Grammar, Fidelholtz, J. - ๒๑

in Some New Directions in Linguistics, Georgetown University 1973

Modern Linguistics, Buerwisch, M. - ๒๒

Mouton, The Hague, Paris 1971

Methods in Structural Linguistics, Harris, Z., - ๒๓

The University of Chicago, Third Impression 1975

Modern Theories of Language, Davis, P. W. - ๒๔

Prentice Hall, Englewood Cliffs New Jersey 1973

The Neogrammarians, Jankowsky, K., - ๒๕

Mouton, The Hague - Paris, 1972

The New English Grammar: A Descriptive Introduction, Catell, N. R., - ๒๖

The MIT Press, 1969	
Papers in Structural and Transformational Linguistics, Harris, Z.,	- ٧٧
Reidel Publishing Company, Dordrecht - Holland 1970	
The Prague School of Linguistics, Garvin, P.L.,	- ٧٨
In Linguistics, edited by Hill, A.A 1969	
A Short History of Linguistics, Robins, R. H.	- ٧٩
Longmans, London 1969	
Sibawaihi's Principles of Grammatical Analysis, Carter, M.,	- ٨٠
Unpublished Ph. D. Dissertation, Oxford 1968	
The Sound Pattern of English, Chomsky, N. and Halle M., Harper and Row, New York... 1968	- ٨١
Studies in Functional Syntax, Martinet, A. München 1975.	- ٨٢
A Survey of Structural Linguistics, Lepschy, G.	- ٨٣
Faber and Faber, London 1970.	
Syntactic Structures, Chomsky, N. Mouton 1966	- ٨٤
Die Syntactische Terminologie Bei Sibawaihi, Mosel, U., München 1974	- ٨٥
Three Perspectives in The Functional Approach to Syntax, Kuno, S.	- ٨٦
in Papers from the Parasession on FUNCTIONALISM,	
April 17, 1975 - Chicago Linguistic Society	
Topics in the Theory of Generative Grammar Chomsky, N.	- ٨٧

Mouton, the Hague - Paris 1969 and in current Trends in Linguistics,
Vol 3 P. 1 - 60

Trends in Linguistics, Ivic, M., Mouton 1970

- V8

Universals of Language, Greenberg, J. Editor,

- V9

The MIT Press, Second Edition 1976.